



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر وفرة الموارد الطبيعية على التطور المالي
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2022

المشرف	إعداد الطلبة	
لمزاودة رياض	بلخن أماني	1
	بوالصيود درين	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ (ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	أوصالح عبد الحليم
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رحيم ابراهيم
مشرفا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	لمزاودة رياض

السنة الجامعية 2025/2024



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر وفرة الموارد الطبيعية على التطور المالي
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2022

المشرف	إعداد الطلبة	
لمزاودة رياض	بلخن أماني	1
	بوالصيود درين	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ (ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	أوصالح عبد الحليم
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رحيم ابراهيم
مشرفا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	لمزاودة رياض

السنة الجامعية 2025/2024



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



تشكرات:

أحمد الله عز وجل وأشكره على نعمه وعونه.

أتقدم بجزيل الشكر ووافر التقدير إلى الأستاذ المشرف لمزاودة رياض

الذي رافقني بتوجيهاته السديدة لإنجاز هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الأستاذين

أوصالح عبد الحليم و رحيم ابراهيم على قبولهما مناقشة هذه المذكرة.

إلا بالصبر والإصرار.....

قلبي ابدأ.....

عترازي بذاتي... ..

إلى النور الذي أنار دري والسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي ابدأ.....

...أبي...

إلى الإنسانية العظيمة التي لطالما تمت أن تقر عينها في يوم كهذا. . . .

... أمي ...

إلى قرة عيني... أخواتي الغاليات... لكل من كان عوناً وسنداً في هذا الطريق... للأصدقاء

عائلي. أهديكم هذا الإنجاز وثمره نجاحي الذي لطالما تمنيته

فالحمد لله على ما وهبني وأن يجعلني مباركا وأن يعني أينما كنت

فمن قال أنا لها نالها

وأنا لها وان أبت رغما عنها أتيت بها

فالحمد لله شكرا وحبا وامتنانا على البدء والختام

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

بلخن أمانی



إهداء

إلى من كان لي نورًا في حياتي، إلى الذي أعطى ولم يأخذ شيئًا،

أبي حفظه الله.

إلى من أضاءت لي دربي بالدعاء، وأنارت الحياة أمامي،

أمي الغالية، أطال الله في عمرها.

إلى أقرب الناس، إخوتي الذين كانوا لي سندًا لا يميل.

إلى من جبرني الله بصحبته،

صديقاتي الجميلات.

إلى كل هؤلاء، أهدي هذا العمل المتواضع،

سائلًا الله عز وجل أن ينفعنا وينفع به غيرنا، ويمدّنا بتوفيقه.

بوالصيود درين



قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

أ	مقدمة عامة
ب	1. إشكالية الدراسة:
ب	2. فرضيات الدراسة:
ج	3. أهمية الدراسة:
ج	4. أهداف الدراسة:
ج	5. مبررات اختيار الموضوع:
د	6. المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:
د	7. حدود الدراسة:
د	8. الدراسات السابقة:
د	9. هيكل البحث:
أ	الفصل الأول:
أ	التطور المالي ووفرة الموارد الطبيعية
2	مقدمة الفصل
3	المبحث الأول: الإطار النظري للتطور المالي
3	المطلب الأول: مفهوم التطور المالي
3	1. تعريف التطور المالي
4	2. محددات التطور المالي
6	1.2. المحددات السياسية:
6	2.2. المحددات الاقتصادية:
7	3.2. المحددات الهيكلية:
8	المطلب الثاني: مؤشرات قياس التطور المالي
8	1. مؤشرات التطور البنكي:
8	1.1. نسبة الكتلة النقدية بمعدلها الواسع إلى الناتج المحلي (M2/GDP):
9	2.1. القروض الخاصة (Private credit by deposit to GDP):

3.1. أصول البنوك التجارية إلى مجموع أصول البنك المركزي والبنوك التجارية:	9
4.1. نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي (Bank deposit to GDP):	9
5.1. نسبة القروض للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض (Private/TC):	9
2. مؤشرات تطور السوق المالي	10
1.2. معدل رسملة البورصة:	10
2.2. معدل التداول:	10
3.2. معدل الدوران:	10
3. جوانب أخرى للتطور المالي	11
4. مشاكل قياس التطور المالي:	12
خاتمة	14
المبحث الثاني: الموارد الطبيعية	15
المطلب الأول: مفهوم الموارد الطبيعية	15
1. تعريف الموارد الطبيعية وخصائصها الاقتصادية	15
1.1. تعريف الموارد الطبيعية الناضبة وأنواعها:	16
المطلب الثاني: الموارد الطبيعية نعمة أم نقمة؟	18
1. لعنة الموارد:	18
2. التفسير الاقتصادي والمؤسساتي لنقمة الموارد الطبيعية:	20
1.2. التفسير الاقتصادي:	20
2.2. التفسير المؤسساتي:	22
خاتمة	25
المبحث الثالث: العلاقة بين الموارد الطبيعية والتطور المالي	26
المطلب الأول: قنوات تأثير وفرة الموارد على التطور المالي:	26
1. قناة المرض الهولندي:	26
2. قناة البحث عن الربح Rent-Seeking:	29
1.2. مفهوم قناة البحث عن الربح:	29

30	2.2. أسباب البحث عن الربح:
33	3.2. أثر سلوك الربح على التطور المالي:
33	3. قناة تخصيص رأس المال البشري:
36	المطلب الثاني: تجنب نقمة الموارد الطبيعية
38	خاتمة الفصل
1	الفصل الثاني:
1	دراسة تأثير وفرة الموارد الطبيعية على التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2022
40	مقدمة الفصل
41	المبحث الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة واختيار استقرارياتها
41	المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة
41	1. التعريف بمتغيرات الموارد الطبيعية (NTR)
41	1.1. مؤشر الربح البترولي (oil rents)
43	2.1. مؤشر ريع الغاز الطبيعي (Gas rents)
44	3.1. مؤشر الموارد المعدنية (Mineral Rents)
45	2. التعريف بمتغيرات مؤشر التطور المالي (FD)
45	1.2. مؤشر السيولة النقدية M2
46	2.2. مؤشر تمويل القطاع الخاص (Private)
48	3. المتغيرات المساعدة في التطور المالي:
48	1.3. مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF)
50	2.3. مؤشر الانفتاح التجاري (Trade)
52	المطلب الثاني: اختبار استقرارية المتغيرات
52	1. اختبار استقرارية المتغيرات:
54	2. تحليل الجذر الكامن للمتغيرات التابعة
55	3. تحليل الجذر الكامن للمتغيرات المستقلة:
56	المبحث الثاني: تقديم منهجية الدراسة ومناقشة النتائج

المطلب الأول: التعريف بمنهجية الدراسة (منهجية ARDL)	56
1. منهجية الدراسة	56
1.1. نموذج تصحيح الخطأ:	56
2.1. تقدير النموذج:	57
2. عملية التقدير	58
1.2. فترات الإبطاء المناسبة:	58
2.2. اختبار الحدود:	58
المطلب الثاني: تقدير النموذج ومناقشة النتائج	59
1. النموذج الأول: السيولة النقدية M2/GDP	59
1.1. جودة النموذج: ARDL (1. 2. 2. 0. 2. 0)	59
2.1. اختبار الحدود:	61
2. النموذج الثاني: القروض الموجهة للقطاع الخاص Private	63
1.2. جودة النموذج (1. 0. 2. 1. 2. 0) ARDL	63
2.2. اختبار الحدود	64
خاتمة الفصل	66
خاتمة عامة	39
قائمة المراجع	70

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

- الجدول رقم 1: مميزات كل من سلوك البحث عن الريح ونشاط البحث عن الريح: 31
- الجدول رقم 2: توصيف مؤشرات الموارد الطبيعية (NTR) في النموذج: 45
- الجدول رقم 3: توصيف مؤشرات التطور المالي (FD) حسب النموذج: 48
- الجدول رقم 4: لنا المتغيرات المساعدة المستعملة في النموذج والتوصيف المناسب لها 51
- الجدول رقم 5: التعريف بمتغيرات الدراسة 51
- الجدول رقم 6: اختبار الجذر الكامن للمتغير التابع 54
- الجدول رقم 7: تحليل الجذر الكامن للمتغيرات المستقلة 55
- الجدول رقم 8: تحليل الجذر الكامن للمتغيرات المستقلة 55
- الجدول رقم 9: اختبارات جودة النموذج الأول 59
- الجدول رقم 10: اختبار جودة النموذج الأول بعد رفع (1 4. 4. 2. 4) ARDL K = 4 60
- الجدول رقم 11: اختبارات جودة النموذج الثاني: 63

قائمة الأشكال

- الشكل 01: كيفية الإصابة بالمرض الهولندي: 24
- الشكل 02: تطور الربيع البترولي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP 42
- الشكل 03: تطور ربيع الغاز الطبيعي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP 43
- الشكل 04: تطور نسبة الربيع المعدني نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP 44
- الشكل 05: نسبة السيولة في الاقتصاد (M2/GDP) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP في الفترة من 1980 إلى 2022 46
- الشكل 06: تطور الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP خلال 1980 إلى 2022 في الجزائر 47
- الشكل 07: نسبة إجمالي لتكوين رأس المال الثابت في الجزائر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP خلال الفترة من 1980 إلى 2022 49
- الشكل 08: نسبة الانفتاح التجاري في الجزائر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP في الفترة الممتدة من 1980 إلى 2022 50
- الشكل 09: نتائج الاختبار التشخيصية للبواقي 60
- الشكل 10: اختبار العلاقة طويلة الأجل 61
- الشكل 11: معلومات العلاقة طويلة الأجل 62
- الشكل 12: نتائج الاختبار التشخيصية للبواقي 64
- الشكل 13: معلومات العلاقة طويلة الأجل 65

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير وفرة الموارد الطبيعية على التطور المالي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة من 1980 إلى 2022، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL).

حيث خلصت نتائج الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين وفرة الموارد الطبيعية وسيولة الاقتصاد كمؤشر للتطور المالي، وكذلك لا توجد علاقة طويلة الأجل بين وفرة الموارد الطبيعية (ربح الموارد) ومؤشر القروض للقطاع الخاص كمؤشر للتطور المالي.

وبذلك، تشير دلائلنا إلى أن النظام المالي الجزائري يعاني من تأثيرات لعنة الموارد.

الكلمات المفتاحية:

وفرة الموارد الطبيعية - التطور المالي - نموذج ARDL - لعنة الموارد - الجزائر.

Abstract:

This research examines the impact of natural resource abundance on financial development in Algeria through an econometric study covering the period from 1980 to 2022. The study employs the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model.

The results indicate no long-term relationship between natural resource abundance and economic liquidity as an indicator of financial development. Similarly, no long-term relationship was found between natural resource abundance (resource rents) and the private sector credit indicator as a measure of financial development.

Accordingly, our findings suggest that the Algerian financial system suffers from the effects of the resource curse.

Keywords:

Natural Resource Abundance – Financial Development – ARDL Model – Resource Curse – Algeria

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يشكل النظام المالي لبُ النهضة الاقتصادية المعاصرة، نظرا لكونه المحرك الأساسي لأي عملية تنمية. فهو يلعب دورا هاما في حشد المدخرات وتحويلها بأقل كلفة وأكثر جدارة إلى استثمارات تدعم النمو وتزيد الرفاهية. لذلك يعتمد النمو الاقتصادي على درجة تطور النظام المالي، سواء تعلق الأمر بالقطاع المصرفي أو بأسواق رأس المال.

ففي ظل بيئة الأعمال الديناميكية والتنافسية، يعد التطور المالي ركيزة أساسية لضمان استدامة المؤسسات ونموها.

يشير التطور المالي إلى القدرة على تحقيق تحسن مستمر في الأداء المالي من خلال تعزيز الإيرادات، ترشيد التكاليف، تحسين الكفاءة التشغيلية، وإدارة الموارد بكفاءة. ولا يقتصر هذا المفهوم على زيادة الأرباح فحسب، بل يشمل أيضا تعزيز السيولة، تقليل المخاطر، وبناء قاعدة مالية قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

إن التطور المالي يتجه ليصبح مختلفا في الدول الغنية بالموارد، مقارنة مع نظيراتها ذات الموارد الأقل. حيث تعتبر الموارد الطبيعية عاملا حيويا يؤثر على السلوك الاقتصادي في هذه الدول. فاليوم تعتمد أكثر من 50% من الدول الرئيسية المنتجة للنفط بشكل مباشر أو غير مباشر على دخل عائدات النفط، وأي تقلبات أو تغيرات قد تطرأ على هذه الموارد الطبيعية ستعكس على اقتصاد البلد.

يمكن أن يساعد توفر الموارد الطبيعية مثل المعادن النفط والغاز في تعزيز اقتصاد الدولة ومع ذلك فإن الطريقة التي يتم بها استخدام هذه الموارد تحدد مدى تأثيرها على الاقتصاد حيث أن معظم الدراسات الحديثة تقول إن البلدان التي تتوفر على موارد طبيعية غالبا ما يكون أدائها الاقتصادي ضعيف. بمعنى أن وفرة الموارد الطبيعية قد حدت من فرص تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية. ومن المثير للدهشة عدد المرات التي فشلت فيها البلدان التي تمتلك ثروات النفط أو الموارد الطبيعية الأخرى في تحقيق النمو بسرعة أفضل من تلك التي لا تملكها، ويرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى آثار جانبية غير مرغوب فيها وهذه هي الظاهرة المعروفة باسم " لعنة الموارد" بالإضافة إلى أنها تمثل تحديا كبيرا في بيئة الأعمال. حيث يتعين على المؤسسات التنافس على الموارد المحدودة وهذه التنافسية تزيد من ضغط السوق وتحفز على الابتكار في استخدام الموارد بشكل أكثر فعالية واستدامة، وبالتالي فإن وفرة الموارد الطبيعية تؤثر على استراتيجيات الأعمال والقرارات التنافسية للمؤسسات في محاولة للبقاء والازدهار في بيئة ذات موارد محدودة.

تعتبر الجزائر من بين الدول الغنية بالموارد من جهة لكن تشهد تراجعاً في التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، ويعتبر قطاع المحروقات محرك الاقتصاد الجزائري ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام لم تتوقف عن الارتفاع، إن هذه الوضعية لم تتغير منذ الاستقلال حتى الوقت الحالي فالاقتصاد الجزائري لا يزال تابعاً لقطاع النفط رغم تعدد وتعاقب الإصلاحات الاقتصادية وكذا المالية، وبهدف تفادي الاصطدام الحتمي للاقتصاد الوطني أدى إلى المصادقة على قانون النقد والقرض 10 / 90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والذي أدخل تعديلات جذرية على القطاع المالي كما جاء لإرساء قواعد جديدة مفادها أنه من غير الممكن إبقاء النظام المالي مجرد قناة لنقل الأموال من الخزينة إلى مؤسسات الدولة، رغم أن النظام المالي في الجزائر لا يزال دون المستوى المطلوب رغم كل المحاولات التي باءت بالفشل ما يجعل النظام المالي الجزائري في ذيل الترتيب العالمي لمؤشرات التطور المالي في ظل عدم نجاعة سوق الأوراق المالية منذ تأسيسها ناهيك عن عدم استقلالية البنك المركزي.

وعليه انطلاقاً مما تم عرضه سابقاً، سنحاول من خلال دراستنا هذه تقديم دراسة نظرية وتطبيقية هدفها التحقق مما إذا كانت وفرة الموارد تؤثر على التطور المالي في الجزائر، خلال الفترة من 1980 إلى 2022.

1. إشكالية الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية:

❖ إلى أي مدى تؤثر وفرة الموارد الطبيعية على التطور المالي في الجزائر؟

وتتدرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل هناك تأثيرات طويلة الأجل (Long Run) للموارد الطبيعية على التطور المالي.

2. هل فعلاً يعاني النظام المالي في الجزائر من لعنة الموارد؟ وكيف يمكن تفسيرها؟

2. فرضيات الدراسة:

1. لا يوجد تأثير طويل الأجل (Long Run) بين وفرة الموارد الطبيعية والتطور المالي.

2. لا يعاني النظام المالي الجزائري من تأثيرات لعنة الموارد، وهذا راجع إلى عدم القدرة على تحويل المدّخرات إلى استثمارات حقيقية.

3. أهمية الدراسة:

إن موضوع وفرة الموارد الطبيعية وعلاقتها بالتطور المالي يعد من المواضيع التي استحوذت على قدر كبير من الأهمية في الدراسات السابقة حيث أشارت الدراسات السابقة نقاشات علمية متكررة حول طبيعة هذه العلاقة خاصة بعد اعتبار وفرة الموارد عاملاً مؤثراً في تشكيلها وتكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على دور التطور المالي كأحد الركائز الأساسية لتعزيز الكفاءة الاقتصادية إلى جانب استكشاف تأثير وفرة الموارد على هذا التطور لا سيما في ظل ندرة الأبحاث التي ركزت على هذا الجانب في الدول الغنية بالموارد، كما تبرز الدراسة الحاجة إلى فهم التفاعل بين العاملين في سياق التحديات التي تواجهها الأنظمة المالية في تلك الدول.

4. أهداف الدراسة:

من خلال هذا البحث نسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

1. إبراز أهم مؤشرات قياس التطور المالي.
2. التعريف بلعنة الموارد والوقوف عند أهم تفسيراتها.
3. التعريف بأهم قنوات انتقال أثر وفرة الموارد.
4. تحليل طبيعة العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والتطور المالي الجزائري، معتمدين على إجراءات القياس الاقتصادي. ومن أجل دراسة التأثير طويل الأجل، اعتمدنا على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

5. مبررات اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى الأهمية البالغة التي أولتها الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية الحديثة لموضوع لعنة الموارد وأثرها على التطور المالي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية خاصة وأن التطور المالي يعد أهم آلية للنمو على المدى الطويل الأمر الذي حفزنا لاختيار هذا الموضوع وإعادة اختباره على حالة الجزائر باعتبارها هي الأخرى دولة غنية بالموارد الطبيعية.

6. المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

خلال هذا البحث تم اعتماد منهجين المنهج الوصفي لعرض الجانب النظري وكل ما يتعلق بالتطور المالي ومؤشرات قياسه، لعنة الموارد وقنوات تأثيرها على التطور المالي إضافة إلى المنهج التحليلي والذي كان الغرض منه تحليل واقع الاقتصاد الجزائري ومناقشة ما تم التوصل إليه بعد تقدير نموذج الدراسة بمنهجية ARDL.

7. حدود الدراسة:

تتخصر حدود دراستنا في الفترة التي صاحبت بداية الثمانينات وفي ظل المعطيات والبيانات الإحصائية المتوفرة التي تخص القطاع المالي وتم تحديد فترة الدراسة ما بين 1980 إلى 2022.

8. الدراسات السابقة:

1. دراسة Beck (2011):

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان " Finance and Oil: Is There a Resource Curse in Financial Development"، وتناولت الفترة ما بين 2000 و 2007. تُعدّ هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تناولت النظام المالي ووظائفه الحقيقية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية. توصل Beck إلى أن وفرة الموارد تؤثر سلبًا على التطور المالي، وفسر هذه العلاقة السلبية من جهتين:

❖ من جانب العرض

❖ ومن جانب الطلب

2. دراسة Dalia Fadly Hasan (2013):

في مذكرة ماستر بعنوان " Is There a Resource Curse in Financial Development Empirical Study on Middle East and North Africa"، تناولت الباحثة الفترة الممتدة من 1980 إلى 2009، بالاعتماد على بيانات سلاسل زمنية. استخدمت الباحثة متغير "احتياطات النفط" كمقياس لوفرة الموارد، بينما اعتمدت على متغيرات مثل ريع البترول، صادرات المحروقات، والريع العام كمقاييس للتبعية للموارد.

توصلت الدراسة إلى أن تبعية اقتصاديات دول العينة للموارد أثرت سلبًا على تطور أنظمتها المالية، غير أن وجود مؤسسات ذات نوعية جيدة قد يسمح للنظام المالي بتجنب "لعنة الموارد".

3. دراسة Yuxiang and Chen (2011) – حالة الصين:

في ورقة بحثية بعنوان "Resource Abundance and Financial Development: Evidence from China"، توصل الباحثان إلى أن وفرة الموارد الطبيعية في الصين تؤثر سلبًا على التطور المالي عبر قنوات متعددة، منها:

❖ حجم الانفتاح التجاري

❖ ضعف الطلب على الإصلاحات المالية

❖ ضعف تراكم رأس المال البشري

❖ تدني نوعية الاستثمارات

كما أشار الباحثان إلى أن وفرة الموارد تعمل على كسر العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي من خلال التأثير السلبي على هذه القنوات.

4. دراسة Hattendorff (2014):

في ورقة بحثية بعنوان "Natural Resources, Export Concentration and Financial Development"، والتي شملت عينة مكونة من 93 دولة خلال الفترة 1970–2007، توصل الباحث إلى أن الدول التي تعتمد على صادرات الموارد الطبيعية تعاني من تخلف واضح في أنظمتها المالية. وأبرز ما توصلت إليه الدراسة هو أن ارتفاع تركّز صادرات الموارد يؤدي إلى انخفاض نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ما يعني أن وفرة الموارد تقيد فعالية النظام المالي في الدول الغنية بالموارد.

9. هيكل البحث:

من أجل بلوغ أهداف البحث والإجابة عن الإشكالية وإثبات مدى صحة الفرضيات المقترحة سيتم تقسيم البحث إلى فصلين مرفقين بمقدمة عامة حيث تناول الفصل الأول مختلف الأدبيات النظرية التي عالجت موضوع التطور المالي ثم تطرقنا إلى وفرة الموارد وإشكالات النعمة والنقمة وختمنا هذا الفصل بالقنوات التي تؤثر من خلالها وفرة الموارد على التطور المالي أما الفصل الثاني فتناولنا فيه الدراسة القياسية وتقدير النموذج باستخدام منهجية ARDL خلال الفترة 1980–2022.

الفصل الأول:

التطور المالي ووفرة الموارد
الطبيعية

مقدمة الفصل

تعتبر العلاقة بين التطور المالي والموارد الطبيعية من الموضوعات الحيوية التي تستدعي دراسة معمقة في سياق التنمية المستدامة. يلعب التطور المالي دوراً محورياً في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث يساهم في تحسين كفاءة الأسواق وتوفير التمويل اللازم للاستثمارات. من جهة أخرى تعتبر الموارد الطبيعية أساساً للعديد من الاقتصاديات حيث تستخدم في مختلف القطاعات مثل الصناعة والطاقة. ومع ذلك فإن الاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية قد يؤدي إلى تحديات كبيرة، مثل الفساد واستنزاف البيئة، مما يثير تساؤلات حول كيفية إدارة هذه الموارد بشكل فعال. ففي بعض الحالات تؤدي وفرة الموارد إلى ما يعرف بلعنة الموارد حيث تعاني الدول الغنية بالموارد من تراجع في الأداء الاقتصادي والاجتماعي.

في ظل هذه الديناميكيات يصبح من الضروري فهم كيف يمكن للتطور المالي أن يعزز من إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام. وهل الموارد الطبيعية تشكل نعمة أم نقمة في سياق التطور المالي. ونستعرض في هذا الفصل النقاط التالية التي تزيل الغموض عن التساؤلات السابقة.

- ❖ الإطار النظري للتطور المالي.
- ❖ لعنة الموارد الطبيعية.
- ❖ العلاقة بين التطور المالي والموارد الطبيعية.

المبحث الأول: الإطار النظري للتطور المالي

سنعرض في هذا المبحث إلى مفهوم التطور المالي ومؤشرات قياسه وما له من أهمية بالغة في الاقتصاد، لكن قبل التطرق إلى هذه العناصر والخوض في تفاصيلها المختلفة، لا بد من إعطاء لمحة مختصرة عن النظام المالي نظرا لدوره في الاقتصاد.

يشكل النظام المالي أحد أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية المعاصرة، نظرا لكونه المحرك الأساسي لأي عملية تنمية، حيث يقوم بعملية تحريك الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز المالي، ويقوم بهذه العملية إما بواسطة التدفقات المالية المباشرة (الأسواق المالية). أو بواسطة التدفقات المالية غير المباشرة (البنوك - المؤسسات المالية).

فالنظام المالي يتكون من مجموعة مؤسسات مالية وأسواق مالية، يتم بواسطتها تقديم الخدمات المالية الضرورية للاقتصاد كالائتمان، وتوفير وسائل الدفع باعتباره وسيطا للتبادل ووسيطا ماليا بين المدخرين والمستثمرين. كما يقوم بتوفير أصول مالية ذات عوائد معتبرة تتوفر فيها السيولة والحماية من المخاطر مما يشجع على الادخار.

المطلب الأول: مفهوم التطور المالي

يعتبر التطور المالي من المواضيع الشائعة التي تحتاج إلى دراسات معمقة من قبل رواد الاقتصاد وذلك كون هذا المتغير يعد المدخل الرئيسي للقضاء على العديد من المشكلات الاقتصادية.

1. تعريف التطور المالي

إن التطور المالي مفهوم متعدد الأبعاد وليس من السهل إيجاد تعريف واحد محدد له وقد اكتسب قيمة أكبر مع مرور الوقت، ففي سنة 1973 عرفه Shaw على أنه: "تراكم للأصول المالية بوتيرة أسرع من تراكم الأصول غير المالية".¹ وفي سنة 2005 عرف Levine التطور المالي على أنه: "عملية تقوم عن طريقها الأسواق المالية الأدوات والوساطة المالية بتحسين معالجة المعلومة، تنفيذ العقود وإنجاز الصفقات، مما يسمح للنظام المالي بممارسة وظائفه المالية بكفاءة".² أما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة عرفت في نفس السنة بأنه: "عملية تتجسد في تحقيق تحسينات كمية ونوعية في تقديم خدمات مالية بشكل كفء".³ وقدم kpodar (2006) في أطروحته تعريفا استله من

¹ E. Shaw (1973), « Financial Deepening in Economic Development », Oxford University Press, New York, U. S. A, from 15th page.

² Levine R. (2005), « Finance and Growth: Theory and Evidence », in P. Aghion and S. Durlauf (eds.), Handbook of Economic Growth, Amsterdam: North-Holland, pp. 866-934.

³ ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), (2005), Economic Trends and Impacts: Banking Sector Lending Behavior and Efficiency in Selected ESCWA Member Countries, Issue No. 3. United Nations, New York, p. 22.

DFID حيث اعتبر أن: "النظام المالي يتطور عندما ينتج تراكم للأصول المالية، تنوع الأدوات والأجهزة المالية، تحسين الفعالية والمنافسة في القطاع المالي، وزيادة اعتماد الأفراد على الخدمات المالية". وعرفه ¹ MVOGO في أطروحته على أنه: "عملية متعددة الأبعاد يتمتع من خلالها النظام المالي بالسهولة، العمق، الفعالية، المردودية، الاستقرار، الجودة المؤسسية، ويقدم للأعوان الاقتصاديين تنوع كبير في المؤسسات والأدوات كما يستقبل التدفقات الرأسمالية والأجنبية.

أما Goldsmith فيعرفه على أنه: "حصول تغيرات في البنية المالية وذلك من خلال دراسة المعلومات حول التغيرات الحاصلة القصيرة والطويلة على مستوى الهيكل المالي"، ² فهو يقدم مدخلا ماديا لتعريف التطور المالي والتمثل أساسا في عملية حصر وجمع المعلومات حول تدفق الصفقات المالية لفترة زمنية مستمرة، يحدث التطور المالي من خلال إجراء عملية المقارنة في البنية المالية لفترتين مختلفتين، كلما كان هناك تحسن كلما كان هناك تطور أو تنمية مالية.

من خلال ما سبق يمكن تقديم تعريف للتطور المالي على أنه قدرة المؤسسات والأسواق المالية على القيام بوظائف حاسمة تعمل على تخفيض تكاليف المعلومات والمعاملات مما يؤدي إلى تشجيع عملية الاستثمار وتراكم رأس المال.

2. محددات التطور المالي

ما هي العوامل المساعدة على تطور النظام المالي؟

بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه، حيث إن فرضية السببية المزدوجة كانت قد تناولتها عدة دراسات نظرية سابقة، والتي أفادت بأن تطور النظام المالي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وهذا الأخير يساعد على توسع نشاط الوسطاء الماليين، وفي هذا السياق نجد أن للنمو الاقتصادي تأثير على تطور النظام المالي، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه ليس بالمحدد الوحيد له، بل هناك جملة من المحددات والتي أمكن تقسيمها إلى فئتين أساسيتين: ³

❖ الهيئات القانونية والاقتصادية.

❖ عوامل سياسية، اقتصادية وهيكلية.

¹ Jean-Paul Mvogo, « Les politiques de développement financier en Afrique subsaharienne, Définition- Enjeux - Réalités et propositions », thèse pour l'obtention du titre de Docteur de l'Université Paris Dauphine en Sciences économiques, Directeur de recherche: Joël METAIS, p. 80.

² Beji, S. (2009). Le développement financier pour les pays du sud de la Méditerranée à l'épreuve de la mondialisation financière (Doctoral dissertation, Université Paris-Nord-Paris XIII). P. 20.

³ Kangni, K. (2006), développement financier, instabilité financière et croissance économique, thèse de doctorat en science économique, université d'Auvergne Clermont, non publiée, P. 13.

وفيما يلي نتناول كل فئة بالشرح على حده:

- ❖ **الهيئات القانونية والاقتصادية:** للهيئات تصنيفات عديدة من حيث أهمها:
 - ❖ **هيئات قانونية:** وهي مسؤولة على وضع النظام القانوني، تعريف وتطبيق قواعد القانون، على وجه الخصوص حقوق الملكية.
 - ❖ **هيئات اقتصادية:** وهي مسؤولة على وضع جملة من القواعد المتعلقة بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات بما في ذلك ضبط الأسواق.
 - ❖ **هيئات سياسية:** تختص بالقواعد الانتخابية وكل ما يتعلق بالنظام السياسي.
 - ❖ **هيئات اجتماعية:** عادة ما تختص بالقواعد التي تتعلق بالصحة والتعليم والأمن.
- تحدد الهيئات القانونية والاقتصادية النشاط المالي بصفة خاصة، إذ أن الأولى تضمن تطبيق القانون أما الثانية فهي تقوم برقابة وضبط القطاع البنكي. حيث أن حماية حقوق المقرضين والمستثمرين وحقوق الملكية تختلف من بلد إلى آخر حسب نوعية الهيئات يحدد مستوى التطور المالي، في هذا الصدد تناولت نظرية القانون والمالية التطور المالي والعوامل التي تحكمه من حيث نوعية الهيئات:

✓ **نظرية القانون والمالية Théorie de droit et de finance:**

تفترض هذه النظرية أن لمصادر القانون تأثيرات على مستوى النظام المالي لأن الهيئات القانونية تختلف حسب درجة حماية حقوق الملكية الخاصة.

ومن أهم المنادين بهذه النظرية نجد (Lopez de Silanes (1997، Shleifer et La porta (1996)، (1998) Vishy، إذ تستند - أي النظرية - في بداية الأمر إلى أن أي نظام قانوني يسهل في إجراءات العقود بين المتعاملين الخواص، ويحمي حقوق الملكية الخاصة وحقوق المستثمرين والمدخرين من شأنه أن يسهل الاستثمار ويساهم في توسع الأسواق المالية، هذا من ناحية.

ومن ناحية ثانية، تفترض هذه النظرية أنه بإمكان مصادر القانون شرح الاختلافات بين الدول فيما يتعلق بحماية حقوق المستثمرين والعقود ومستوى التطور المالي إذ تقسم الدول إلى فئتين.¹ الأولى تعتبر القانون المدني مصدرا للقانون أما الثانية فتعتمد على القانون العام، Common Law سبب هذه التفرقة يعود إلى سهولة تأقلم كل فئة مع التغيرات الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بالعقود، إذ أن الأنظمة الأكثر تطورا تكون ذات فعالية أكبر لدفع النظام المالي نحو الرقي مقارنة بالأنظمة الجامدة.

¹ Yong, Huang. (2005), What determine financial development? University Bristol, p. 6.

1.2. المحددات السياسية:

يتعلق مستوى تطور النظام المالي بسياسة الحكومة، إذ أبرز كل من Salai (1992) وMartin وRobini أنه بالإمكان استعمال القطاع المالي كمصدر للتأثير على مستوى الدخل والنمو الاقتصادي، حيث أنه في اقتصاد دولة ما، متميز بالتهرب الضريبي، فإمكان الحكومة أن تقوم بكبح نظامها المالي من خلال فرض معدل ضريبي عال من أجل رفع إيراداتها- وبالتالي فإن هذه السياسة تحد من تطور النظام المالي. ومن جهة أخرى فإن السياسة العمومية من أن تؤثر على نشاط الوسطاء الماليين، نذكر على سبيل المثال أنه هناك بعض الدول تحد من منح القروض المتعلقة بالرهن العقاري بحسب، والهدف من فرض هذه السياسة هو إجبار العوائل على الادخار وتوجيهه (Jappeliet Pagano (1994) القروض نحو الاستثمار في قطاع الصناعة أكثر من الاستثمار في العقار (Pagano (1993)¹

2.2. المحددات الاقتصادية:

❖ **النمو الاقتصادي:** إن توسع النظام المالي قد يعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي. إذ أن السببية بين الظاهرتين تبقى غير مؤكدة، حيث أنه لتطور النظام المالي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، وبإمكان هذا الأخير أن يؤثر في التطور المالي، إذ يبقى الجدول قائماً حول اتجاه السببية بين الظاهرتين. حسب (Schumpeter (1912 فإن وجود المؤسسات المالية ضروري من أجل تحقيق التقدم، التكنولوجي الذي يؤدي إلى النمو، أو بمعنى آخر فإنه بإمكان تطور النظام المالي أن يسبب النمو الاقتصادي وعلى العكس من ذلك فإن Robinson (1952 يبين السببية في الاتجاه المعاكس، إذ يوضح أن تطور النظام المالي ما هو إلا نتيجة لزيادة النمو الاقتصادي، إذ أن زيادة النشاط الاقتصادي يترتب عنها زيادة في طلب الخدمات المالية وبالتالي تكثيف النشاط المالي من جهة أخرى فإن تسارع النشاط الاقتصادي بإمكانه أن يزيد من احتمال نجاح مشاريع الاستثمار ومن ثم ضمان احترام آجال تسديد القروض والنتيجة تتمثل في انخفاض الحقوق المشكوك فيها وبالتالي تحسين الوضعية المالية للبنوك.²

وحسب (Patrick (1996 فإن السببية تعود إلى مستوى التطور، إذ فرق بين خطوتين للتطور الاقتصادي لدولة ما، في المستوى الأول نجد التطور المالي الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي وفي هذه حيث أنه يؤدي إلى تحويل الموارد من قطاع تقليدي "Supply leading"، الحالة نكون بصدد ظاهرة قليل الإنتاج إلى قطاع حديث أكثر فعالية، وباجتياز هذا المستوى، تتحسن الأسواق المالية وتصبح أكثر أين

¹ Rabemananjara, J. (1998). Étude sur la relation entre la finance et la croissance économique, thèse de doctorat en sciences économiques, université de Montréal, non publiée, p. 11.

² Kangni, K, Op. Cit., P. 50.

يتطور النظام المالي بفضل تنامي "demand following" سيولة فينتقل اتجاه السببية وتظهر ظاهرة الطلب على الخدمات المالية من طرف المؤسسات.¹

إضافة إلى ذلك، فإن مفكرين آخرون على غرار Greenwood et Janovic (1990) يتبنون فكرة أو بمعنى آخر أثر النمو الاقتصادي على تطور، *causalité à double sens* السببية في الاتجاهين النظام المالي متزامن مع أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي، وقد كانوا قد استندوا في ذلك على نموذج نمو داخلي، أين نمو نشاط الوسطاء الماليين يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الذي بدوره يساعد على توسع نشاط الوسطاء الماليين. وبالرغم من أن الجدل لا يزال قائما حول الفصل في اتجاه السببية بين الظاهرتين إلا أنه في دراستنا هذه نكتفي بدراسة السببية في اتجاه واحد.

❖ **التضخم:** للتضخم أثر سلبي على النظام المالي، حيث أن المعدل العالي للتضخم يعد عموما مؤشرا على عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم التأكد بشأن مردودية المشاريع الاستثمارية، مما يؤثر على القطاع المالي وبالأخص في إحدى وظائفه الأساسية والمتمثلة في منح القروض بفعالية حيث أن معدل التضخم العالي يسبب تخفيض معدل المردودية الحقيقي للنقود بل يتعدى أيضا إلى تخفيض معدل المردودية الحقيقية للأصول بصفة عامة.

3.2. المحددات الهيكلية:

إن العلاقة بين هيكل النظام المالي والنمو الاقتصادي تقيم الجدل حول الأنظمة المالية المعتمدة على الأسواق المالية (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا) وغيرها من الدول التي تعتمد أنظمتها المالية على البنوك (ألمانيا، اليابان) ويبقى من الصعب الربط بين هيكل النظام المالي وفعالية الاقتصاد، ويشير Levine(1997) إلى المشاكل التالية:

- ❖ غياب مقياس كمي لهيكل ونشاط النظام المالي يجعل من المقارنة صعبة.
- ❖ بما أن النمو الاقتصادي يتأثر بمتغيرات أخرى يجب إعطاء الأولوية لهذه المتغيرات في الدراسة قبل دراسة العلاقة بين هيكل النظام المالي والنمو الاقتصادي.
- ❖ بما أن البنوك والبورصة يقدمان خدمات مختلفة، فيجدر اعتبارهما معا في الدراسة بغية فهم العلاقة بين هيكل النظام المالي والنمو الاقتصادي.

¹ حواس، أمين وآخرون. (2014). الانفتاح التجاري، تنمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي: أدلة تجريبية من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول نماء القطاع البنكي والنمو الاقتصادي، المدرسة العليا للتجارة ' الجزائر، ص. 4-5.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التطور المالي

هناك جانبين لقياس التطور أو التنمية المالية: الأول يتمثل في دراسة وقياس العمق المالي أي دراسة القطاع المالي من حيث النشاط والحجم، أما الثاني فيتعلق بدراسة كفاءة النظام المالي. إذن توجد مؤشرات لقياس حجم نشاط النظام المالي سواء البنكي أو الأسواق المالية ومؤشرات لقياس كفاءة البنوك والأسواق المالية. تعتبر هذه المؤشرات كمية معيارية تسمح بالقياس الكمي، وبالتالي لا ترصد بالضرورة جميع جوانب ومحاور التطور المالي، هذا الأخير وكما ذكرنا سابقا متعدد الجوانب والمحاور وبالتالي لا يقتصر على مجموعة من المؤشرات الكمية بل يتعدى إلى دراسة الانفتاح المالي، والتنظيم والرقابة ومستوى التقدم التكنولوجي ودرجة الحرية والمنافسة والتطور القانوني والمؤسسي. إذن فبالإضافة للمؤشرات الكمية توجد مؤشرات نوعية وصفية تسمح بشرح وتفسير أسباب تباين مستويات التطور المالي بين مختلف الاقتصاديات. على هذا الأساس سوف نقوم بدراسة:

❖ مؤشرات التطور البنكي.

❖ مؤشرات تطور السوق المالي.

❖ الجوانب الأخرى للتطور المالي.

1. مؤشرات التطور البنكي:

تهتم هذه المؤشرات بقياس حجم البنوك والمؤسسات المالية الفاعلة في الاقتصاد من خلال التركيز على المجمعات النقدية وقدرتها على تعبئة الموارد المالية.

1.1. نسبة الكتلة النقدية بمعدلها الواسع إلى الناتج المحلي (M2/GDP):

يحسب هذا المؤشر بنسبة الالتزامات السائلة (Liquid Liabilities) للبنوك والوسطاء الماليين غير البنكيين إلى الناتج المحلي الإجمالي، فهو يقيس حجم القطاع المالي ويوضح حجم الخدمات المالية الممنوحة للاقتصاد. يعرف هذا المعدل بمستوى العمق المالي.

هذا المؤشر تعرض للانتقاد من قبل العديد من الباحثين خاصة عند استعماله كمؤشر للتطور المالي في الدول النامية على اعتبار أن نسبة كبيرة من الكتلة النقدية خارج النظام البنكي، لذلك يفضل استعمال هذا المؤشر بدون إدخال النقد القانوني أو استعمال مؤشر أشباه النقد (QM/GDP) الذي يقيس قدرة الوساطة البنكية على جذب الودائع طويلة الأجل، أي تعبئة الادخار النقدي وبالتالي منح قروض طويلة الأجل.

2.1. القروض الخاصة (Private credit by deposit to GDP):

يستعمل هذا المؤشر لقياس حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص من قبل القطاع البنكي مقارنة بحجم الاقتصاد، أي نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من قبل بنوك الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، طبعاً يستثنى من هذا المؤشر الائتمان الصادر للحكومة والمؤسسات العامة. إذن هذا المؤشر يقيس نشاط الوساطة المالية وحجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص. توضح هذه النسبة مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد وكفاءة تسيير السيولة البنكية ومنح قروض للاستثمارات ذات العوائد العالية. هذا المؤشر يمكن اعتباره كأحد أهم مؤشرات التطور المالي خاصة في الدول النامية وقدرتها على توفير المعلومات وتنوع المخاطر.

3.1. أصول البنوك التجارية إلى مجموع أصول البنك المركزي والبنوك التجارية:

يدل على أفضلية الوسطاء البنكيين في توجيه المدخرات إلى استثمارات، مراقبة الشركات، التأثير على إدارة الشركات وإدارة المخاطر مقارنة بالبنك المركزي، طبعاً تكون البنوك التجارية أكثر حساسية لنوعية الاستثمارات، تعبئة المدخرات وتخفيض التكاليف مقارنة بالبنك المركزي. حسب (Levine) أصول البنوك المركزية تفقد أهميتها النسبية مقارنة بالبنوك التجارية كلما تم التوجه من الدول منخفضة الدخل إلى الدول عالية الدخل.¹

4.1. نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي (Bank deposit to GDP):

يقيس هذا المؤشر قدرة الوساطة المالية على تعبئة المدخرات الوطنية بمختلف أنواعها وآجالها (تحت الطلب، لأجل، إيداعية. . .)

5.1. نسبة القروض للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض (Private/TC):

هذا المؤشر يوضح هيكل توزيع القروض بين القطاع العام والخاص في الاقتصاد، فحسب كيفين ولفين فإن النظام البنكي الذي يمنح قروض للقطاع الخاص من المحتمل أن يكون أكبر كفاءة من النظام البنكي الذي يمنح قروضا أكبر للقطاع العام. أما فيما يخص مؤشرات الكفاءة والتي تم تناولها في الفصل الأول فنجد كل:

- ✓ تكاليف النفقات وهي نسبة التكاليف العامة إلى أصول البنك الإجمالية (Overhead cost)
- ✓ هامش الفائدة الصافية أو الهامش الصافي لأسعار الفائدة، هي الفرق بين فوائد الإيرادات وفوائد النفقات مقسومة على إجمالي الأصول.

¹ Demirgüç-Kunt, A. & Levine, R. (2001). Financial Structure and Economic Growth. Op cit. p. 25.

إن انخفاض في قيمة تكاليف النفقات وهامش الفائدة يفسر على أنه زيادة في المنافسة والكفاءة. ¹ فكلما كانت النسب مرتفعة دل على ربحية نشاط البنوك وعمل الوساطة، فمثلا كلما كان هامش الفائدة مرتفعاً أثر سلباً على الاقتصاد وذلك لعدم وجود منافسة بين البنوك واحتكار السوق من قبل بعض البنوك وبالتالي فرض شروط القرض على المستثمرين، في حين كلما كان الهامش منخفض أثر إيجاباً على الاقتصاد وذلك لزيادة المنافسة بين البنوك وانخفاض أسعار الفائدة المطبقة، أي انخفاض تكلفة الخدمات المالية مما يسمح بزيادة معدل الإتاحة المالية وارتفاع مستوى التضمين المالي.

2. مؤشرات تطور السوق المالي

1.2. معدل رسملة البورصة:

يقيس مدى تواجد ثقافة البورصة في المجتمع، فارتفاع هذا المعدل يدل على وجود ثقافة مالية بورصية عالية وتعامل الأفراد بالقيم المنقولة. هناك مؤشر كذلك مكمل للرسملة السوقية وهو معدل الوساطة المالية الذي يمثل نسبة الرسملة البورصية إلى مجموع الاستثمارات، وهو يمثل التمويل المباشر للاستثمارات المنتجة في الاقتصاد. معدلات مرتفعة تدل على كبر حجم البورصة ومستوى تطورها ودرجة اعتماد الاقتصاد على السوق المالي.

2.2. معدل التداول:

يمثل درجة سيولة البورصة فإذا كان حجم التداول مرتفعاً دل على نشاط عالي للبورصة، أي سوق مالي نشط ومستوى عالي من التطور المالي.

3.2. معدل الدوران:

ارتفاع هذا المعدل يدل على مستوى نشاط السوق المالي ودرجة السيولة. تعتبر هذه المؤشرات متكاملة، فقد يكون حجم السوق كبيراً نتيجة عدد الشركات المدرجة أو ارتفاع معدل رسملة البورصة، لكن لا نستطيع الحكم على حجم نشاط السوق إلا بأخذ في عين الاعتبار معدل التداول، فكلما كان هذا الأخير منخفضاً قل نشاط ووزن السوق في الاقتصاد، كما أن البورصات ذات الحجم الكبير ومعدل الدوران منخفض تتسم بقلّة النشاط والركود وبالتالي قلّة أهميتها ووزنها في الاقتصاد.

من خلال دراسة المؤشرات الكمية للتطور المالي نخرج بالملاحظات التالية:

¹ Huang Y. (2010). Op cit. P. 15.

- ❖ مؤشرات تقيس عموماً مستوى التطور المالي (FD) وعادة ما يتم التركيز على ثمانية مؤشرات أساسية تتحدد في سيولة الاقتصاد (الموجودات المالية)، القروض للقطاع الخاص، أصول البنوك التجارية، تكاليف النفقات، هامش الفائدة الصافية، رسملة البورصة، معدل الدوران ومعدل التداول.
- ❖ مؤشرات التطور البنكي وهي مؤشرات تقيس التطور المالي البنكي (FD Bank) وهي خمس مؤشرات أساسية تتمثل في: الموجودات السائلة، القروض الخاصة، أصول البنوك التجارية، تكاليف النفقات وهامش الفائدة الصافية.
- ❖ مؤشرات تطور السوق المالي وهي مؤشرات تقيس مستوى تطور السوق المالي (FD Market) وهي ثلاث مؤشرات أساسية تتمثل في: رسملة البورصة، معدل التداول ومعدل الدوران.
- ❖ مستوى تطور الكفاءة لمالية (FD Efficiency) وهي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق حجم أو مستوى معين من النتائج بأقل التكاليف. تتمثل في أربع مؤشرات أساسية: تكاليف النفقات، هامش الفائدة الصافية، معدل التداول ومعدل الدوران.

طبعاً قد توجد مؤشرات أخرى لقياس مستوى التطور المالي لكن تبقى هذه أهم المؤشرات الموجودة وهذا لسهولة حسابها وتوفر الإحصائيات الخاصة لذلك، رغم هذا فهي لا ترصد مستوى التطور المالي بشكل دقيق، حيث تبقى تطرح تساؤلات جوهرية حول سبب اختلاف وتباين مستويات التطور بين الدول رغم التقارب الكمي في هذه المؤشرات.

كما قلنا سابقاً التطور المالي متعدد الجوانب والمحاور وبالتالي لا يمكن لمؤشرات إحصائية تجميعية إعطاء صورة واضحة عنه، فتعدد جوانب التطور المالي أدت إلى البحث عن معايير وصفية تحيط بمحاور التطور المالي.

3. جوانب أخرى للتطور المالي

يركز خبراء صندوق النقد الدولي على ستة قضايا من أجل تطوير القطاعات المالية وخاصة في الدول النامية وهي تتمثل في:¹

- ❖ تطور القطاع النقدي والسياسية النقدية، حيث يتم دراسة مستوى استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة مثل عمليات السوق المفتوحة مقارنة باستخدام الأدوات المباشرة، تقييد أسعار الفائدة والائتمان إضافة إلى دراسة درجة اعتماد الاقتصاد على النقد أو اعتماده على الأصول غير النقدية.
- ❖ كلما كانت أدوات السياسة النقدية غير مباشرة ودرجة اعتماد الاقتصاد على الأصول غير النقدية كلما كان المناخ المناسب لحدوث التطور المالي.

¹ سوزان، كرين؛ وآخرون (2003). العمل المصرفي في سبيل التنمية. مجلة التمويل والتنمية. المجلد 40 (1). 26-29. ص 27، 26.

- ❖ حجم وهيكل ودرجة كفاءة القطاع البنكي في تعبئة الموارد وتخصيصها، درجة انتشار الفروع البنكية، حيث درجة عالية من البنكية توفر فرص كبيرة للوصول للتمويل والخدمات المالية المناسبة.
- ❖ المناخ التنافسي المتمثل في قلة التدخل الحكومي وأهمية البنوك والفروع الأجنبية ودرجة نفاذها في السوق المحلي. في الاتجاه المقابل تعمل القيود على القطاع البنكي على عرقلة التطور المالي.
- ❖ التنظيم والرقابة وذلك من خلال:
 - ✓ ضرورة وجود أجهزة تنظيمية تعمل على حماية حقوق ومصالح المودعين والمستثمرين.
 - ✓ تقييم أداء البنوك خاصة فيما يتعلق بالحد القانوني لكفاية راس المال.
 - ✓ كما ينطوي التنظيم والرقابة على أمور أخرى مثل الشفافية والانفتاح في المناخ التنظيمي.
- ❖ القطاع المالي غير البنكي وأهمية وجود المؤسسات المالية الأخرى ودرجة تطورها ومكانتها في تمويل الاقتصاد، ومستوى نفاذها في السوق المحلي مثل شركات الاستثمار، شركات التأمين. . .
- ❖ الانفتاح المالي حيث أن انفتاح المؤسسات المالية له أهمية بالغة للتطور المالي، فكلما كان القطاع المالي يخلو من مظاهر التدخل ولا يفرض قيود على تداول الأجانب للأصول المالية والعملية كان ذلك مؤشرا للانفتاح ومناسبا للتطور المالي.
- ❖ المناخ القانوني وأهمية التطور المؤسسي، حيث أن لهذا العنصر أهمية كبرى في تحديد أنواع الخدمات المالية المقدمة، جودتها ومدى ملاءمتها. فالوظيفة المالية تقوم أساسا على التعاقد وبالتالي ضرورة وجود نظام قضائي يعمل على إلزام تفيد واحترام العقود. البنوك لا تحبذ منح القروض في ظل وجود نظام قضائي غير كفء أو في ظل غياب معايير واضحة تحدد الحقوق واسترداد القروض. وهذا ما سوف يتم التطرق له في المبحث الموالي.

4. مشاكل قياس التطور المالي:

تكمن بعض المشاكل التي واجهها الباحثون في قياس التطور المالي كالاتي:

لا يوجد مؤشر واحد للتطور المالي يقيس بشكل شامل الدرجة التي تمول بها المؤسسات المالية النمو الاقتصادي وتساهم في التخفيف من حدة الفقر، وذلك لأن الأسواق المالية يمكن أن تقدم العديد الخدمات، وهناك العديد من القنوات التي يمكن من خلالها تشجيع النمو.

يمكن للإحصاءات المتعلقة بالمؤشرات التقليدية لمدى التطور المالي، مثل نسبة المجاميع النقدية المختلفة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أن تعطي إشارات مضللة حول حالة القطاع المالي وانعكاساته على النشاط الاقتصادي، وعلى سبيل المثال، فنسبة عالية من M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي تعكس أن هناك

تمويلا للقطاع العام من قبل النظام المالي، مع تمويل مصرفي ضئيل موجه إلى القطاع الخاص، يصعب وصف مثل هذه الحالة على أنها تعزز النمو الاقتصادي.

خاتمة

يمثل التطور المالي أحد الركائز الأساسية لبناء اقتصاديات قادرة على مواكبة التحديات العالمية وتعزيز رفاهية المجتمعات. فمن خلال تحسين الأنظمة المالية، يتم دعم النمو الاقتصادي عبر تمويل المشاريع الابتكارية وخلق فرص العمل، كما يُساهم في تحقيق الشمول المالي عبر توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة للفئات المهمشة. بالإضافة إلى ذلك، يلعب التطور المالي دوراً محورياً في إدارة المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي، سواء على مستوى الأفراد أو الدول، من خلال أدوات مثل المشتقات المالية والتأمينات الذكية.

المبحث الثاني: الموارد الطبيعية

تعتبر الموارد الطبيعية بما تشتمل عليه من ثروات كامنة في باطن الأرض وعلى سطحها حجر الزاوية في أي اقتصاد وطني. فهي ليست مجرد مواد خام تدخل في عمليات الإنتاج المختلفة بل هي محرك أساسي يدفع عجلة التنمية ويساهم في تحقيق الازدهار والرفاهية للمجتمعات، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف في المطلب الأول على تعريف الموارد الطبيعية وخصائصها وأنواعها، أما في المطلب الثاني سنتناول لعنة الموارد والتفسير الاقتصادي والمؤسسي لها مع الإشارة إلى المرض الهولندي.

المطلب الأول: مفهوم الموارد الطبيعية

1. تعريف الموارد الطبيعية وخصائصها الاقتصادية

تعد الموارد الطبيعية أحد أهم عوامل الإنتاج الأربعة المحددة في النظرية الاقتصادية الكلية (الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم)، وقد اصطلح على تسميتها بعنصر الأرض أي بما عليها، ما تحتها وما يحيط بها، وتشمل الأراضي الزراعية، مياه الشرب، المراعي الطبيعية، الغابات، المصايد، الثروات المعدنية، مصادر الطاقة الحفرية وكذا مصادر الطبيعية المتجددة مثل الشمس والرياح. ويتسع كذلك مفهوم الموارد الطبيعية ليشمل الموقع الجغرافي المتميز والمناخ المعتدل. وبذلك تشكل الموارد الطبيعية كل ما يدخل في العملية الإنتاجية بحيث يدر منفعة، ويكون للطبيعة الدور الحاسم في تفعيل وجوده للإنسان، فهي هبات أودعها الخالق¹. ويعرف (Joseph Stiglitz (1979) المورد الطبيعي بأنه المورد الموجود في الطبيعة ولم ينتج من قبل الإنسان²، أما مندور ونعمة الله (1995م) فيعرفان الموارد الطبيعية بأنها ما يقوم الإنسان به بإدراك وتقييم منفعته من البيئة، وإعداده للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي بغرض إشباع حاجة معينة أو تلبية مطلب معين³.

تنشأ الموارد الطبيعية من مصدرين⁴ يتمثلان في القشرة الأرضية وأشعة الشمس، حيث أن مركبات الأرض وعناصرها الكيميائية تشكل المعادن الخامات ومصادر المياه. وينتج عن العمليات البيولوجية التي تمت في الماضي الغابر للنباتات والحيوانات موارد الطاقة من فحم، بترول وغاز طبيعي. كما يمكن لموارد الطاقة أن تنشأ من أشعة الشمس وبذلك تؤخذ صفة التجدد مثل الطاقة الشمسية والكهرباء الهيدروليكية. وتكمن أهم خصائص الموارد الطبيعية في الآتي: ⁵

¹ د. عبد المطلب عبد الحميد، د. محمد شبانة [2005]، أساسيات في الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، ص: 45.

² د. محمد بن محمد آل الشيخ [2008]، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، العبيكات، الطبعة الأولى، ص: 20.

³ د. محمد بن محمد آل الشيخ، نفس المرجع السابق، ص: 15.

⁴ د. أحمد مندور، د. أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، الدار الجامعية، ص: 33.

⁵ د. عبد المطلب عبد الحميد، د. محمد شبانة، نفس المرجع السابق، ص: 15.

بعض الموارد الطبيعية تكون قادرة على التجدد، بحيث يكون بعضها الآخر غير قادر على التجدد. يترتب على استغلال الموارد الطبيعية آثار خارجية أو ما يعرف بالعوارض الاقتصادية Externalities، وتكون عادة غير مقصودة، لكنها تؤثر على كفاءة الإنتاج من هذه الموارد أو على البيئة الاقتصادية عامة.

وتصنف الموارد الطبيعية على أساس بقائها أو فنائها إلى فرعين رئيسيين هما¹: الموارد الطبيعية المتجددة التي تتجدد تلقائياً وبشكل سريع خلال فترة زمنية كافية، بحيث لا يكون هناك خوف من نفاذها ومن أمثلتها الماء، الهواء، النبات، الحيوان، أشعة الشمس، قوة الرياح، ... الخ. والموارد الطبيعية غير المتجددة أو الناضبة مثل موارد الطاقة والمعادن.

1.1. تعريف الموارد الطبيعية الناضبة وأنواعها:

الموارد الطبيعية الناضبة Exhaustible Resources هي الموارد الطبيعية التي لا تتجدد خلال حياة الإنسان، بحيث يكون رصيدها ثابتاً وبالتالي عرض هذه الموارد ثابت ولا بد من نضوبها²، بحيث أن تكوينها يستغرق فترات زمنية جد طويلة قد تصل إلى مئات آلاف السنين. وتتخذ عادة من باطن الأرض وتشمل النفط، الغاز الطبيعي، الفحم والمعادن. والصفة المميزة للموارد الناضبة هي أنه تتفد باستعماله في العملية الإنتاجية.³

① **الفحم**: عبارة عن بقايا نباتية دفنت في باطن الأرض وتعرضت للضغط والحرارة، وبمرور الوقت تصلبت وتحولت إلى ما يعرف بالفحم⁴. يقدر إنتاج الفحم العالمي⁵ بحوالي 3. 5 مليار طن بحيث أن أغلبيته تستغل في توليد الكهرباء، صناعة الفولاذ، صناعة الأسمنت والتدفئة. وعلى الرغم من توسع الإنسان في استخدام البترول ومصادر الطاقة الأخرى، إلا أن الفحم مازال محتفظاً بأهميته في كثير من مناطق العالم، خاصة في مناطق صناعة الحديد والصلب.

② **البترول**: أو النفط كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني Petroleum، ببيترا، والذي يعني صخر وأو ليوم وتعني زيت أي زيت الصخر⁶، ويطلق عليه أيضاً الزيت الخام، كما أن له اسماً دارجاً وهو "الذهب الأسود". وهو عبارة عن سائل كثيف، قابل للاشتعال وتختلف ألوانه بين الأسود، الأخضر، البني والأصفر⁷، يوجد

¹ aladidia Thiombiano(2004), Economie de l'environnement et des ressources naturelles, L'Harmattan, p: 62.

² Gille Rotillon, Economie des ressources naturelles, La Découverte, p: 9

³ Charles Perrings (1987), Economy and environment, A theoretical Essay on the Interdependence of Economic and Environmental Systems, Cambridge University Press, p: 31.

⁴ د. عبد المطلب عبد الحميد، د. محمد شبانة، نفس المرجع السابق، ص: 15.

⁵ J. L. Bobin, E. Huffer, H. Nifenecker (2005), L'énergie de demain, EDP Sciences, p: 206.

⁶ Confiance. forumactif.com/t7-topic.

⁷ د. أحمد مندور، د. أحمد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

في الطبقة العليا من القشرة الأرضية أو في باطنها. ويتكون النفط من خليط معقد من الهيدروكربونات ويختلف مظهره، تركيبه ونقاوته باختلاف مكان استخراجه¹. وهناك عدة استخدامات للنفط بمختلف أنواع مشتقاته² ونذكر منها: استخدام النفط كطاقة على اختلاف أنواعها وأشكالها كوقود، إنارة، تدفئة بالمنزل والمنشآت وتوليد الكهرباء. أما في الصناعة فيعتبر النفط أحد أهم مصادر المواد الخام للصناعات المختلفة، إذ يدخل في الصناعات الحربية الزراعية، الصحية، النسيجية، الكتابية، المنزلية وتعبيد الطرقات ومن أبرز هذه الصناعات صناعة النايلون، مبيدات الحشرات، الأسمدة الكيميائية، الألبسة مواد التجميل، الإسفنج، الأصبغة، المطاط، الشمع، الحبر، بعض الغازات والزيوت. إذ أنه للنفط خطورة بالغة على البيئة وتتمثل في التلوث بمختلف أشكاله وذلك بسبب انبعاث الغازات أو التسرب.

③ **الغاز الطبيعي:** الغاز الطبيعي أحد مصادر الطاقة البديلة عن النفط من المحروقات عالية الكفاءة وقليلة الانبعاثات الملوثة للبيئة³. يتكون الغاز الطبيعي من العوالق (Plankton) وهي كائنات مجهرية تتضمن الطحالب والكائنات الأولية ماتت وتراكمت في طبقات المحيطات والأرض وانضغطت البقايا تحت طبقات رسوبية وعبر آلاف السنين قام الضغط والحرارة الناتجين عن الطبقات الرسوبية بتحويل هذه المواد العضوية إلى غاز طبيعي، بحيث لا يختلف هذا الأخير في تكوينه عن الفحم والبترو.

④ **المعادن:** تعتمد راحتنا على استعمالنا الكثيف للموارد المعدنية، فجل ما نستعمله من الأقلام وصولاً لأجهزة الحاسوب مصنوع من المعادن التي يتم استخراجها من باطن الأرض⁴. المعدن⁵ هو مركب صلب يتكون طبيعياً من خلال عمليات جيولوجية تشمل الصخور الذائبة والمنصهرة Magma وهي متجانسة ولها بناء كريستالي وتركيب كيميائي معروف، ولقد عرفتته منظمة المعادن العالمية كالتالي⁶: " المعدن هو عبارة عن عنصر أو مركب كيميائي كريستالي بطبيعته متكون كناتج عمليات جيولوجية. ويوجد⁷ أكثر من 400 نوع من المعادن.

¹ Ar. wikipedia. org/wiki/

² www. darah. org. sa/bohos/data/14/6-1. htm.

³ Ar. wikipedia. org/wiki/

⁴ د. رمزي صنصور، د. بلال عموص، التربية البيئية مرجع عن البيئة العالمية، مركز علوم الصحة البيئة والمهنة، جامعة بيرزيت، ص: 108.

⁵ Ar. wikipedia. org/wiki/

⁶ Ar. wikipedia. org/wiki/

⁷ Ar. wikipedia. org/wiki/minéral

المطلب الثاني: الموارد الطبيعية نعمة أم نقمة؟

تعد الموارد الطبيعية نعمة تؤدي إلى إحداث تنمية سريعة للدولة وتحقيق تدفق للاستثمار الأجنبي وذلك إذا أديرت بعناية. فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية اللازمة في بعض الدول النامية إلا أن الفقر لا يزال منتشراً فيها وبصورة كبيرة. ويرجع ذلك إلى فشل الدول النامية في إدارة مواردها الطبيعية بعناية، مما أدى إلى العديد من التأثيرات والأضرار الجانبية التي صاحبت اكتشاف تلك الثروات، وتمثلت في التدهور والتلاشي التدريجي للقطاعات الإنتاجية الأخرى، التي تمثل الاقتصاد الحقيقي للدولة. أي التدمير التدريجي لقدرات الإنتاج بحيث يتحول الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد ريعي يحصل على دخله من رأسماله من الموارد الطبيعية وليس من تحقيق فوائض إنتاجية، وهو الأمر الذي لا يمكن استمراره في الأجل الطويل ما لم يتم تطوير القطاعات الأخرى خارج الموارد الطبيعية.

1. لعنة الموارد:

إن دراسة العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ليس حديثاً لكن مصطلح لعنة الموارد Resource Curse ظهر لأول مرة للوجود من قبل الباحث الاقتصادي Richard Auty في كتابه: Sustained Development in Mineral Economies: The Resources Curse Thesis سنة 1993، والذي وصف فيه فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في استغلال ثرواتها لتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية المرجوة¹. وتعرف لعنة الموارد على أنها ظاهرة تفتت في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث يكون مستوى النمو، التنمية الاقتصادية والأداء الحكومي أسوأ فيها من الدول التي لا تملك مثل تلك الموارد، وبالتالي تكون هذه الموارد الطبيعية عائقاً أكثر منه محفزاً لتحقيق عملية النمو الاقتصادي، مثلما جاء في نظرية² Staple of Theory of Growth التي ترى بأن وفرة البترول وغيره من الثروات الطبيعية تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي للقطاعات الاستخراجية، وبمجرد بدء الإنتاج فإن الأرباح المتحصل عليها من هذا القطاع يتم استثمارها في بناء البنية التحتية قطاع الصناعة والتطور التكنولوجي، مما يتيح للدولة تصنيع الموارد الأولية قبل تصديرها بدلاً من تصديرها في صورتها الخام وبالتالي يتم تحقيق نمو اقتصادي يركز على هيكل اقتصادي متنوع³. ونظرية الدفعة القوية The Big Push التي تشير إلى أن الدول الفقيرة تبقى فقيرة بسبب انخفاض الدخل، ولتتمكن من تحقيق النمو الاقتصادي تحتاج إلى زيادة في الطلب وبالتالي تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعة، أي أن تلك الدول

¹ Terry L. Karl, Oil lead development: Social, Political and Economic Consequences, Development and the role of law working paper, California: Stanford University, Center of Democracy, January 2007, p: 2.

² Adam Wellstead, The (post) staples economy and the (post) staples state in historical perspective, Canadian Political Science Review, Vol 1, June 2007, p: 08.

³ Micheal Ross, Extractive sectors and the poor, Oxfam American Report, October 2001, p: 06.

بحاجة إلى دفعة قوية من الاستثمارات لأجل الوصول إلى التنمية المنشودة. وتقدم الاكتشافات البترولية وغيرها من الموارد الطبيعية نموذجا للدفعة القوية التي تؤدي إلى تحقيق نمو ذاتي ¹ Pattern of growth. إن الدول التي تعتمد في اقتصادها على الموارد الطبيعية المرتكزة جغرافيا تكون أكثر قابلية للتحويل إلى نمط الاقتصاد الريع² وبالتالي تكون معرضة بنسبة كبيرة للإصابة بلعنة الموارد أو معضلة الوفرة Paradox of plenty وتوجد العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة البترول وعلاقته والتنمية الاقتصادية، إذ أن قطاع البترول يعد قطاعا مغلقا على ذلك عملية الاستخراج إلى جانب تقلبات أسعاره الحادة، ويعزى ذلك لتطلب هذا القطاع لرأس مال ضخم، تكنولوجيا عالية ومتطورة بالإضافة إلى العمالة الكفأة. ما يؤدي بشركات البترول إلى اللجوء إلى عوامل الإنتاج الأجنبية، بحيث أن تلك الدول الغنية بالبترول غير قادرة على الاستفادة من الإمكانيات التي تقدمها هذه الثروات للرفع من معدل النمو الاقتصادي. كذلك اتسمت معظم الدول المنتجة للبترول بتباطؤ معدلات النمو وتدهور في القطاعات الاقتصادية خارج البترول وانتشار الفقر مقارنة بالدول التي لا تملك البترول³.

كما تناولت العديد من الدراسات العلاقة التي تربط بين وفرة الموارد الطبيعية من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق النمو الاقتصادي، حيث خلصت إلى أن وفرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول الغنية بهذه الموارد. وقد تناولت عدة دراسات العلاقة بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، من بينها الدراسة التي قام بها Sach و Warner على 96 دولة للفترة الزمنية 1970-1990 والتي تعد من أول الدراسات التطبيقية وأهمها.

❖ بعض الدراسات التي أثبتت وجود الظاهرة:

هناك مجموعة من الدراسات التي قام بها جملة من الباحثين المختصين، والتي أثبتت حقيقة وجود ما يعرف بالداء الهولندي، وظاهرة لعنة الموارد التي تصيب الاقتصاديات التي تعتمد أساسا على مورد طبيعي وحيد لتحريك الاقتصاد، ومن بين هذه الدراسات:

✓ دراسة لـ " غوبيند نانكاني Gobind Nankani " سنة 1979، أكد فيها أن الاقتصادات التي تملك ثروة معدنية تسجل أداء ضعيفا في القطاع الزراعي، وتنويع الصادرات، واستقرار الإيرادات، كما أن أدائها ضعيف في معالجة التضخم، وفي الادخار، وتعاني من البطالة والدين الخارجي، وذلك مقارنة بالاقتصاديات التي لا تملك ثروة طبيعية؛

¹ Micheal Ross, Opcit, p: 06.

² S. Mansoob Murshed, When does natural resource abundance lead to a resource curse ?, Environmental Economics Programme, Discussion paper04-01, March 2004, p: 07.

³ Olomola Philip Akanni, Oil wealth and economic growth in oil exporting African countries, AERC Research Paper 170 , September 2007, p: 01.

- ✓ كما أكد أيضا كل من "ساكس Sachs" و"ورنر Warner" في دراسة لهما سنة 2000 تناولت تجارب النمو في عدد كبير من البلدان التي تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية بين سنتي 1970 - 1990 أن وفرة الموارد تتناسب عكسيا مع معدلات النمو؛
- ✓ في 2004 أصدر "إريك نيومير Eric Neumayer"، دراسة تناول فيها نمو الدخل الفعلي (نمو الناتج المحلي الإجمالي مطروحا منه استهلاك رأس المال الطبيعي والمنتج)، ورأى أنه يتناسب عكسيا مع وفرة الموارد.

2. التفسير الاقتصادي والمؤسسي لنقمة الموارد الطبيعية:

1.2. التفسير الاقتصادي:

إن الحديث عن نقمة الموارد يقود إلى مصطلح المرض الهولندي الذي يعد أهم التفسيرات التي يستخدمها الاقتصاديون للتعبير عن مختلف الآثار السلبية التي يخلفها توسع قطاع الموارد وانكماش القطاعات الأخرى. أرجع باحثون آخرون انتقال الآثار السلبية على التنمية في المدى البعيد لدورية السياسة المالية، بينما أشار آخرون أن من يعيق النمو هي تقلبات أسعار الموارد وليست الموارد في حد ذاتها.¹

1.1.2. نشأة المرض الاقتصادي الهولندي:

شهدت هولندا في الستينات من القرن العشرين زيادة كبيرة في ثروتها بعد اكتشاف الغاز الطبيعي في بحر الشمال، وعلى غير المتوقع كان لهذا التطور الإيجابي في الصادرات انعكاسات خطيرة على القطاعات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد الهولندي، وهو ما أثر على العملة الهولندية (الغليدر الهولندي) والأسوأ من ذلك جعل الصادرات الهولندية غير النمطية أقل قدرة على المنافسة الدولية.² وبذلك يعود تاريخ العلة الهولندية التي أودت بالاقتصاد الهولندي إلى التراجع في قطاع الصناعة التحويلية إلى سنة 1959، إثر اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهولندا في بحر الشمال، فكانت المجلة البريطانية The Economist أول من أطلق تسمية المرض الاقتصادي الهولندي سنة 1977³ في مقال نشرته في ذات السنة عن الاقتصاد الهولندي بعد الأزمة البترولية، وكتبت حول الظاهرة كالتالي "إن هولندا كانت تملك بنية اقتصادية متينة منذ سنوات واليوم تعاني من الانحطاط. . ."⁴ لتظهر في ما بعد دراسة معمقة حول هذه الظاهرة في نفس المجلة في عددها الثاني والتسعون الصادر في سنة 1982 للعالمين الاقتصاديان

¹ Sidi Mohammed Chekouri, Abderrahim Chibi & Mohamed Benbouziane, Algeria and the natural resource curse: oil abundance and economic growth, Middle East Development Journal, 2017, P03

² بهلول لطيفة، نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات - حالة الجزائر نموذجا -، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012، ص: 88.

³ شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد و النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بالفايد -تلمسان-، 2012، ص: 2.

⁴ بهلول لطيفة، نفس المرجع السابق، ص: 20.

Booming sector and de-industrialisation in small open countries تحت عنوان Neary و Corden حيث تطرقا إلى الأثر التوسعي الذي خلفه اكتشاف النفط والغاز في هولندا.¹

2.1.2. تعريف المرض الهولندي:

تعرف نظرية العلة الهولندية بالعلاقة بين التوسع في استغلال الموارد وانكماش الصناعة التحويلية. فازدهار قطاع الموارد الطبيعية على حساب قطاعات الموارد القابلة للتبادل² مسببا بذلك ضغطا على سعر الصرف الحقيقي وهو ما يقمع أرباح قطاع الموارد القابلة للتبادل، فتراجع الصناعة لانعدام التنافسية للسلع المحلية، ونتيجة ارتفاع المداخل يرتفع الطلب على السلع الاستهلاكية وبسبب انخفاض المرونة الإنتاجية لقطاع الموارد التبادلية ينخفض الإنتاج ومعه التصدير، فترتفع البطالة بسبب الاستعانة بالعمالة الأجنبية ذات المهارة والتكلفة الأقل. "هذا ما دفع بالمنظرين الاقتصاديين إلى تفسير هذه الظاهرة وشرح أهم العوامل والأسباب التي تدفع بالاقتصاديات الريعية إلى الانهيار والاختلال في موازين مدفوعاتها على المدى البعيد. ومن أبرز المنظرين الذين خاضوا في هذا الموضوع نجد كل من: (1984). Neary J. P. (1982), Corden W. M و Gregory (1976) بالرغم من أنه لم يذكر مصطلح المرض الهولندي بأصح العبارة إلا أنه تناول نفس مضمون هذه الظاهرة الاقتصادية.³ إن جل التأثيرات السلبية التي تخلفها التبعية لوفرة الموارد الطبيعية مع انكماش وتراجع القطاعات الأخرى يُعبر عنها الاقتصاديون بمصطلح المرض الهولندي.

❖ **نموذج Gregory (1976):** يعد Gregory أول من أشار إلى الانتعاش الكبير في تصدير الموارد الطبيعية يؤدي إلى تراجع نسبي في القطاعات الصناعية، حيث اهتم بالتركيز على التغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الأسترالي بعد انتعاش قطاع المناجم، ما دفعه لوضع نموذجاً مبسطاً وضح من خلاله تأثير الأسعار المحلية على عرض الصادرات والطلب على الواردات.

¹ محي الدين حداب، ثابتي الحبيب، دراسة إحصائية لأثر العلة الهولندية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة، (1980-2013)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الثاني 2014، ص:108.

² Farah Ilias and all, « Financial Development and The Oil Curse: Evidence from Algeria », topics in middle eastern and african economies , vol. 18, No. 1, may 2016,P115

³ بوش فاطمة الزهراء وخندق سميرة، "حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، JFBE، 217، ص:269.

2.2. التفسير المؤسسي:

1.2.2. النوعية المؤسسية:

من بين المقاربات لتفسير العلاقة بين وفرة الموارد والنمو في منتصف التسعينات من القرن الماضي دراسة الباحثين (Lane & Tonrnel 1999) أين فسرا لعنة الموارد وما ينجر عنها من آثار سلبية بما أسماه "The Voracity Effect"، بحيث يسعى كل من الأفراد والمؤسسات والحكام أو كما سموهم "جماعات السلطة" إلى الحصول على نصيب أكبر من هذا الريع، مما يؤدي إلى انتشار الرشوة والفساد وتراجع الديمقراطية وانعدام الكفاءة المؤسسية لإدارة واستغلال هذه الثروات بطريقة تؤدي إلى تحقيق التنمية، وبهذا يكون السبب الجوهري لنقمة الموارد هو عدم قدرة الدول على التعامل مع هذه الطفرة، وبالتالي فشلها في استغلال وإدارة هذه الثروات¹، كما أن الارتباط غير المشروع بين السلطة والثروة، ضعف المبادرة والالتكال على الدولة في توفير الاحتياجات الشخصية، فهي عامل إحباط لمساهمات الأفراد في النشاط الاقتصادي.²

إن نوعية المؤسسات³ في الدول الغنية بالموارد هي العامل الأساسي في تفسير لعنة الموارد، فالمشكلة أساسها ذات طابع سياسي تؤدي إلى نتائج اقتصادية، فالارتباط السلبي بين وفرة الموارد والنمو يعود إلى مؤسسات الدولة في إدارة واستغلال هذه الثروات بالشكل الأمثل حتى الوصول إلى التنمية المنشودة. حقيقة توجد علاقة عكسية ما بين الوفرة والنم ولكن بعد إدخال متغير آخر وهو العامل المؤسسي، يلاحظ أن الجودة المؤسسية هي عامل محدد لتفسير هذه العلاقة العكسية، فتأثير الوفرة سلبي على النمو يزداد حدة في الدول ذات النوعية المؤسسية الضعيفة.⁴

أو ضح (Mehlum and Torvik 2006) في مقال لهما أثر النوعية المؤسسية على نقمة الموارد، وبناء على نوع المؤسسات للدول التي تعاني من نقمة الموارد، حيث صنف الباحثان المؤسسات إلى صنفين المؤسسات الصديقة المنتجة (producer friendly) والمؤسسات الصديقة المسيطرة (grabber friendly)

¹ Aaron Tornell and Philip R. Lane, Voracity And Growth: The Voracity Effect , The American Economic Review, Vol. 89 No. I, March 1999, P22

² حلبي حكيمة، "ربوع النفط: بين لعنة الموارد، الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية - قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر -"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس / جوان 2017، ص: 122-123.

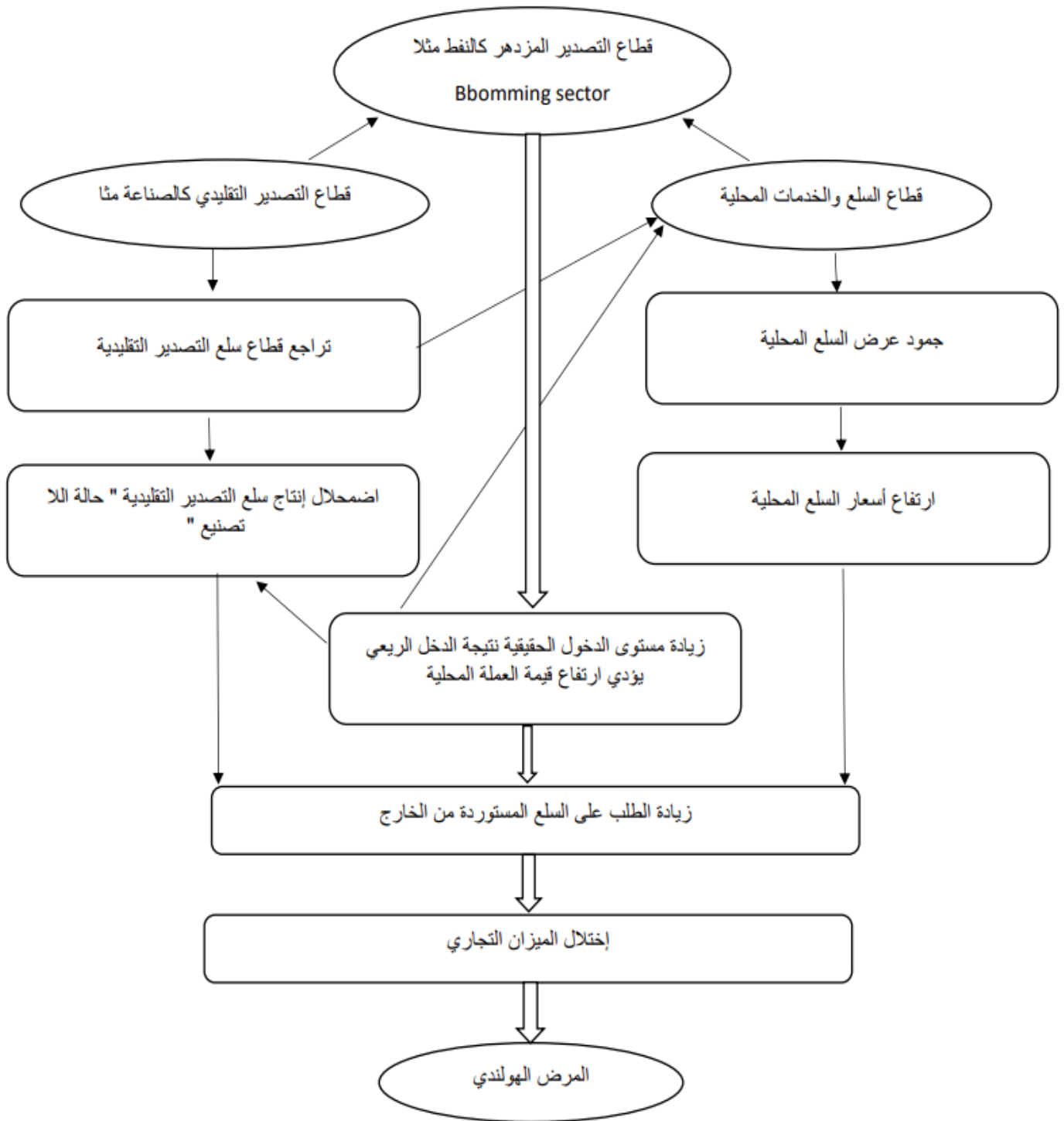
³ تعرف على أنها الضامن لسيادة القانون والمستويات الأساسية للدخل والتعليم والتي تشير إلى اختلاف معدلات النمو بين البلدان، فالنوعية المؤسسية الجيدة هي التي توفر حقوق ملكية محددة وواضحة، وتضع قيودا على أعمال النخبة والسياسيين وأصحاب المصالح بحيث لا يستطيعون استعمال سلطتهم في غير محلها، وفي ظل النوعية المؤسسية الجيدة أين توفر مناخا تتساوى فيه الفرص أمام كل القطاعات للاستثمار والمساهمة في الأنشطة المنتجة.

⁴ بن رمضان أنيسة و بلمقدم مصطفى، الموارد الطبيعية الناضبة و النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية، العدد الثالث، 2012.

بالنسبة للمؤسسات المسيطرة أين يكون فيها البحث عن الربح والإنتاج نشاطان متنافسان، بمعنى آخر تسلك هذه المؤسسات سلوك الربح دون الحاجة إلى وجود إنتاج حقيقي ما يؤدي بمعدل النمو إلى الانخفاض وفي سياق هذه الفكرة يوضح (Boschini et al. 2005). أن أثر نقمة الموارد في الدول ذات النوعية المؤسساتية الجيدة يكون غير مباشر وأقل حدة¹.

¹ Maria Zagozina, "The Resource Curse Paradox: Natural Resources And Economic Development In The Former Soviet Countries", M. Sc Thesis, University of Helsinki 2014, P11

الشكل 01: يوضح الشكل الموالى كيفية الإصابة بالمرض الهولندي: ¹



1- مايج شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 15، ديسمبر 2010، ص16.

خاتمة

تشكل الموارد الطبيعية (مثل النفط والغاز والمعادن) مصدرًا محوريًا للثروة والفرص الاقتصادية، لكنها قد تتحول إلى "لعنة موارد" إذا أسيء إدارتها، حيث تعيق التنمية بدلاً من دعمها وتفاقم التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتُعد ظاهرة "المرض الهولندي" إحدى أبرز تجليات هذه اللعنة، والتي تظهر عندما يؤدي الاعتماد المفرط على تصدير الموارد إلى إضعاف القطاعات الإنتاجية الأخرى (كالزراعة والصناعة) بسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية، مما يُقلل من تنافسية الصادرات غير النفطية ويعمق الاعتماد على الواردات.

المبحث الثالث: العلاقة بين الموارد الطبيعية والتطور المالي

المطلب الأول: قنوات تأثير وفرة الموارد على التطور المالي:

تعاني العديد من الدول المصدرة للموارد الطبيعية (النفط) من نقمة الموارد، حيث ومنذ عقود تسجل هذه الدول (الشرق الأوسط، إفريقيا وأمريكا اللاتينية) معدلات ضعيفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الفساد، اللامساواة، ضعف الحريات السياسية، ضعف جودة التعليم والصحة إذا ما قورنت بنظيراتها ذات الموارد الأقل¹. لقد أصبحت وفرة الموارد بمثابة لعنة تحل على الدول الغنية بها، خاصة وأن المداخل الريعية الناجمة عن الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية والتي تعد موارد مالية إضافية في نظر المؤسسات المالية، أين تعوق استطاعتها على حشد هذا الفائض من رؤوس الأموال، فتتخفص كفاءة تخصيص الائتمان لعملية الاستثمار المنتج وهو ما يعود بآثار سلبية على علاقة التطور المالي-النمو الاقتصادي.

العديد من الدراسات التجريبية التي اختبرت أثر وفرة الموارد على علاقة التطور المالي-النمو الاقتصادي، (Nili and Rastad,2007;Beck,2011;Yuxiang and Chen, 2011; Barajas et. al,2013, Dalia. F. Hassan,2013) أكدت أن التبعية المفرطة للموارد الطبيعية تجعل اقتصاد البلد يعاني أعراض المرض الهولندي والتي تقود إلى سلوك الرعب والفساد ما ينعكس سلبا على كفاءة تخصيص رأس المال البشري وهي القنوات الثلاث التي تؤثر من خلالها وفرة الموارد على التطور المالي والتي تكسر علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي².

1.قناة المرض الهولندي:

إن ارتفاع ثروة البلد جراء الاكتشافات الجديدة للموارد الطبيعية يخلق نوعا جديدا من التوازن يترجم في ارتفاع المداخل، الذي يؤدي بدوره إلى رفع الطاقة الاستهلاكية للسلع القابلة للتبادل التجاري وغير القابلة للتبادل التجاري معا، علاوة على ذلك فالريع المجمع من قبل الحكومات والمتأتي من الموارد المعدنية خاصة قد يقدم مصدرا للاستثمار في السلع واسعة الاستهلاك³. إلا أن التوسع في استغلال هذه الموارد الطبيعية ينجم عنه توسع صادرات قطاع الموارد وبالتالي ارتفاع عوائد النفط، مما سيؤدي إلى ارتفاع الإنفاق العام والخاص، ناهيك عن انتقال عوامل الإنتاج (رأس المال والعمالة خاصة) بعيدا عن قطاع التصنيع وبالتالي انكماش الصناعة أو القطاع التجاري (قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري) نتيجة

¹ Thorvaldur Gylfason ,Natural Resources and Economic Growth: From Dependence to Diversification, European Institute for International Economic Relations (EIIW), University of Wuppertal, Germany, and held in Brussels on April 24-26, 2004.

² Karl Yuxiang , Zhongchang Chen, Op. Cit,P72

³ Milan Brahmbhatt, Otaviano Canuto, and Ekaterina Vostroknutova, "Dealing with Dutch Disease", PREM Network, World Bank, June 2010,P3. available at the web cite following: www.worldbank.org/economicpremise.

انخفاض تنافسيته. كل هذه العوامل تؤدي إلى ارتفاع معدلات سعر الصرف ومن ثم انكماش الصادرات غير النفطية وانخفاض الأداء الاقتصادي ومنه يعمل المرض من خلال آلية سعر الصرف¹.

لقد قدمت الأدبيات الاقتصادية تفسيرات عدة بخصوص أثر نقمة الموارد على التطور المالي من خلال قناة المرض الهولندي، ومن بين التفسيرات المقترحة، توصل كل من J. D. Sachs and A. M. Warner (1997) أن ارتفاع ثروة الموارد الطبيعية للبلد تجعله يعاني أعراض المرض الهولندي بعدما أرجعوا انخفاض التنمية الداخلية إلى انخفاض معدلات الاستثمار أو انخفاض معدلات النمو بصفة مباشرة، حيث أن هذه البلدان لا طالما تشهد ارتفاع معدلات الطلب عموماً إضافة إلى ارتفاع الأسعار النسبية للسلع غير القابلة للتبادل التجاري وهو ما يؤثر على الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية والتي تعد العنصر الأكثر تداولاً وهو ما يؤثر في نهاية الأمر على معدلات الاستثمار. وبذلك توصلوا أن وفرة الموارد تؤثر بصفة غير مباشرة من خلال حجم الانفتاح التجاري، حيث تكبح وفرة الموارد قطاع التصنيع من خلال أثر العلة الهولندية فتجعل اقتصاد البلد مغلقاً، وما يزيد الأمر سوءاً هو أنه وفي العديد من الدول يثير انكماش الصناعات إلى مسارعة الحكومات في القيام بالعديد من الإجراءات الحمائية والتي تهدف في مجملها إلى إنعاش هذا القطاع رغم آثار المرض الهولندي².

إن القطاع التجاري أو التجارة بصفة عامة وجدت لتلعب دورها في تطور النظام المالي، من خلال تحليل بيانات السلسلة لـ 42 دولة نامية خلال الفترة 1980-2003 توصل Baltagi et al (2009). إلى وجود علاقة إيجابية بين التطور المالي والانفتاح التجاري، ومنذ تأكيد هذه العلاقة³ أضحت التجارة أحد محددات التطور المالي وبالأخص في الدول النامية. إن وفرة الموارد تضعف القطاع التجاري عبر كبح أرباحه (أثر العلة الهولندية) فيخفض الطلب على التمويل من قبل هذا القطاع مما سيؤثر سلباً على تقدم التطور المالي خاصة في ظل وجود أصحاب المصالح وأهدافهم المتضاربة، لذا كان لا بد من تشجيع المنتجين وتقوية المبادرة خاصة في المجال الصناعي عبر تحرير التجارة، خاصة وأن مؤشر الانفتاح التجاري يعد مؤشراً جيداً للحكم على مدى تطور القطاع المالي⁴.

¹ Dalia Fadly Hasan ,Op. Cit,P16

² Jeffrey D. Sachs and Andrew M. Warner, Natural Resource Abundance And Economic Growth, Center for International Development and Harvard Institute for International Development, Harvard University Cambridge MA, November, 1997,P21.

³ Yuxiang & Chen ,Op. Cit , 2011,P73.

⁴ Daliya Fadly Hasan ,Op. Cit ,P16-17.

وعلى خلاف النموذج النيوكلاسيكي للعبة الهولندية الذي يرى أن قطاع الموارد هو قطاع مزدهر، اليوم قطاع الموارد الطبيعية ما هو إلا قطاع منغلق يقوم بإنتاج الربح وتقوم الدولة بالاعتماد على الضرائب التي يدفعها بقية العالم لهذا القطاع. توصل كل من (Martin Paldam 2009) أن قطاع الموارد يسبب ارتفاع تدفقات العملات الأجنبية داخل الدولة نتيجة ارتفاع صادرات الموارد، وهو ما يجعل الفرد يبني آمالاً وطموحات عدة وهو ما يجبر الحكومات على مواصلة الإنفاق العام وزيادة الاستثمار بنوعيه العام والخاص، لكن سرعان ما يكتشف الأفراد أن هذه ما هي إلا سياسة وهمية من قبل هذه الحكومات فيلجأ إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية كإجراء وقائي نتيجة عدم الشعور بالأمان. إن ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية من قبل الأفراد وإهمالهم للعملة المحلية يؤدي إلى انهيار قيمتها محلياً وكذا خارجياً (أثر اللعبة الهولندية التي تعمل من خلال سعر الصرف) وهو ما يؤثر سلباً على تطور القطاع المالي¹.

ومن جهة أكد (T. Beck 2011) العلاقة السلبية بين وفرة الموارد والتطور المالي أين فسرها بأثر اللعبة الهولندية على تطور النظام المالي من جهة الطلب ومن جهة العرض. فمن جانب الطلب تؤدي المكاسب المحققة من الموارد الطبيعية والتي تتميز بعدم الاستقرار ناهيك عن توسع قطاع السلع غير القابلة للتبادل والنتائج المصاحبة له إلى ارتفاع الطلب على الخدمات المالية بالأخص القروض الموجهة للاستهلاك، وبذلك تؤدي اللعبة الهولندية إلى توسع القروض الاستهلاكية.

نتيجة لتوسع القطاع العام ترتفع معه النفقات العامة (والذي هو أحد سمات اللعبة الهولندية) خاصة خلال فترة الرواج نتيجة ارتفاع أسعار البترول (oil boom) أما عند انخفاض الأسعار ونتيجة انخفاض الموارد (المالية) تجد الحكومات نفسها مجبرة على مواصلة الإنفاق النقدي على المشاريع الجارية، في هذه الحالة ستلجأ لاستعمال سلطتها للاستدانة من البنك المركزي، وبالتالي إضعاف النظام المالي والذي لن يكون في صالح الشركات ولا رجال الأعمال².

تؤثر وفرة الموارد على التطور المالي من خلال قناة اللعبة الهولندية حسب (Beck 2011) في أن الربح المتأتي من هذه الموارد (المدخيل الربعية) ستصبح بمثابة بديل عن الادخار الخاص، بعدما توصل في دراسة له لدولة أن الدول الغنية بالموارد تميل إلى انخفاض معدلات الادخار وهو ما يؤدي إلى إضعاف الهيكل المالي لهذه الدول، وهو ما سينعكس سلباً على كفاءة الاستثمارات³. وهو ما أشارت إليه الأدبيات الاقتصادية حيث أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تعرف معدلات منخفضة من الادخار والاستثمار، وهو ما يفسر

¹ Martin Paldam, The political economy of Dutch Disease - A survey, Aarhus University, Denmark, 10/8-2009,P1.

² Muhammad Shahbaz and all , Op. Cit ;P3.

³ Dalia Fadly Hasan ,Op. Cit ,P6.

انخفاض الطلب على المنتجات المالية في هذه الاقتصاديات، حيث أنها تعتمد على المداخل المتأتية بالدرجة الأولى من هذه الموارد لتسهيل الاستهلاك، مما يضعف الحافز لبناء نظام مالي أكثر فاعلية

أما من جانب العرض حسب (T. Beck, 2011)، فارتفاع معدلات الاستثمار في قطاع الموارد الطبيعية (تعمل وفرة الموارد من خلال أثر السعر إلى تحريف الحوافز للاستثمار عن مساره، لأنه يتميز بارتفاع الأرباح)¹ من شأنه أن يجعل الاستثمار في القطاع المالي منخفض مما يؤدي إلى انتقال المواهب والإبداعات بعيدا عن النظام المالي (أثر المزاحمة)، أضف إلى ذلك التبعية الشديدة النظام المالي للإطار المؤسساتي بما في ذلك الإطار التعاقدية يكبح العمق المالي في البلدان أين وفرة الموارد هي التي تقوض التطور المؤسساتي حيث تجعل من هذا القطاع أقل شفافية ومصادقية.²

2. قناة البحث عن الربح Rent-Seeking:

1.2. مفهوم قناة البحث عن الربح:

إن نماذج "البحث عن الربح". التي تمت في طليعة المحاولات الماضية لتفسير ظاهرة نقمة الموارد، وما تشتركه هو أن المؤسسات السياسية تقضي إلى البحث عن الربح تكمن وراء فشل انتفاع المجتمعات من ثروة الموارد الطبيعية، تعد وفرة الموارد هي نقمة بدلا من نعمة فقط في مجتمع لا تحترم فيه حقوق الملكية وتصبح الثروة هي غنيمة "البحث عن الربح".³

تعاريف عدة وردت لمفهوم "البحث عن الربح"، فقد عرفه (P. Fischer, 2004) بأنه استعمال الموارد للاستيلاء على السلطة عوض المباشرة في الإنتاج الحقيقي للسلع والخدمات.⁴

وبمساعدة السلطة بالمقام الأول يصف سلوك الربح كل الأنشطة التي تهدف إلى تحصيل الثروة حسب (Ina Mianascurta, 2015)⁵، بينما هو الوجه الآخر للفساد (Jacqueline Coolidge, 1995) أن هناك مساحة واسعة للتداخل بينهما، حيث يشمل سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق مصالح خاصة، بينما مصطلح البحث عن الربح فهو من مصدر "الربح" فهو يصف الجهود المبذولة للوصول للسلطة أو السيطرة من خلال الفرص التي تتعلق أساسا بمكاسب الربح.⁶

¹ Beck, Op. Cit, 2011, P2-3.

² Thorsten Beck, Finance and Oil Is there a resource curse in financial development?, CEPR discussion paper, January

³ Robert T. Deacon And Ashwin Rode, Rent Seeking And The Resource Curse, Department Of Economics, University Of California, Santa Barbara, September 26, 2012, P2-3.

⁴ Andrey. V. Latkov, Trends of Rent-Seeking Theory, MPRA paper, No 62864, Posted 16, March 2015, P3

⁵ Ina Minascurta, Moldova – Grabbers' Heaven or the Importance of the Quality of Institutions in an Aid Recipient Country, Department of Economics, UNIVERSITETET I OSLO, September, 2015, P5

⁶ Jacqueline Coolidge & Susan Rose-Ackerman, High-Level Rent Seeking and Corruption in African Regimes: Theory and Cases, World Bank, 1995, P3.

وانطلاقاً من التعريفات السابقة يمكن تعريف البحث عن الربح بأنه سعي الأفراد لتعظيم مصالحهم الشخصية، ما يعني أن بعضاً من الموارد لا تستغل (تستهلك) لأغراض إنتاجية وإنما تستخدم لتغيير هيكل حقوق الملكية لفائدة جماعات معينة (أصحاب المصالح) والحصول عليها في شكل فائض ريع.¹

2.2. أسباب البحث عن الربح:

❖ **الفساد:** يحصل الباحثون عن الربح المنافع لأنفسهم فقط عبر التلاعب بسياسات الدولة، القواعد، المحيط السياسي والاقتصادي. كميات لا تعد من الموارد والأموال تم استعمالها لغرض إشباع كميّاتهم بدلاً من تحقيق ضروريات العيش للسكان. إن هذه "الأموال سهلة الكسب" تؤدي إلى نشر وتغشي ظاهرة الحروب والنزاعات الداخلية بين المجتمعات، المجموعات المختلفة، والفصائل للمكافحة في الظفر بنصيبها من الغنيمة ما من قدرة المؤسسات الحكومية في العمل بشكل فعال. فعندما يصبح الربح سهل المنال، يفقد المشرعون وأصحاب القرار الاهتمام والرغبة في مواجهة التحديات الصعبة لبناء دولة واعدة، أو الحاجة إلى المهارات، القوى العاملة الكفؤة، وبدلاً من ذلك تتجه هذه الفئة لإنفاق طاقاتها في الوصول إلى نصيب من غنيمة الموارد الطبيعية.² وبذلك تؤمن ريع الموارد الطبيعية فرصاً للبحث عن الربح والفساد الذي يقوض الثقة ومصادقية السياسات الحكومية. في دراسة لأكثر من 70 دولة باستخدام بيانات مقطعية توصل (Petermann et al (2007). إلى وجود علاقة بين الفساد والمناجم، بحيث يبعث الفساد على انخفاض الثقة في مؤسسات الدولة ومن هنا يقف حاجزاً أمام مصادقية سياساتها، إذ بدون مصادقية سياسة القانون يصبح من الصعب على الحكومة تنفيذ بعض الإصلاحات المالية، وأحياناً ما تغفل الحكومات الحاجة لهذه الإصلاحات، لاسيما وأن وفرة الموارد عادة ما تعطي انطباعات خاطئة للناس بشأن الأمن والاستقرار.³ أكثر من مرة بالظرف الحسن لاقتصاديات البلدان المصدرة بسبب تلك الوفرة البترولية، والعكس خلال الصدمات العكسية، مما استوجب التساؤل حول وضع منحى الاقتصاد الوطني مقارنة مع اقتصادات المنطقة في كل ظرف.

❖ **النوعية المؤسساتية:** من بين المقاربات لتفسير العلاقة بين وفرة الموارد والنمو في منتصف التسعينات من القرن الماضي دراسة الباحثين (Lane & Tonrnel (1999 أين فسرا لعنة الموارد وما ينجر عنها من آثار سلبية بما أسماه «The Voracity Effect»، بحيث يسعى كل من الأفراد و"جماعات السلطة" إلى الحصول على نصيب أكبر من هذا الربح، مما يؤدي إلى انتشار الرشوة والفساد وتراجع الديمقراطية وانعدام الكفاءة المؤسساتية لإدارة واستغلال هذه الثروات بطريقة تؤدي إلى تحقيق التنمية،

¹ Andrey. V. Latkov, Ibid, P4.

² Ina Minascuta, Op. Cit, P5.

³ Yuxiang & Chen, Op. Cit, 2011, P73

وبهذا يكون السبب الجوهري لنقمة الموارد هو عدم قدرة الدول على التعامل مع هذه الطفرة، وبالتالي فشلها في استغلال وإدارة هذه الثروات¹. اقترح كل من (Mehlum, Moene & Torvik (2006 نموذجاً لتفسير العلاقة بين الجانب المؤسسي ونقمة الموارد في هذا النموذج، المقاولون (المبادرون) بين احتمالين إما أن يصبحوا منتجين أو باحثين عن الربح (مسيطرين) يعتمد المبادرون في الفصل وترجيح كفة الإنتاج على البحث عن الربح على المداخل التي يدرها كل نشاط، وقصد إيضاح الفارق بين سلوك البحث عن الربح والبحث عن الربح نستعين بالجدول التالي الذي يظهر خصائص كل نشاط على حد:

الجدول رقم 1: مميزات كل من سلوك البحث عن الربح ونشاط البحث عن الربح:

نوع النشاط	مدخلات النشاط	مخرجات النشاط	الأثر الصافي
البحث عن الربح	تكاليف الإنتاج، العمل، الأرض ورأس المال.	سلع وخدمات حقيقية	صافي القيمة المضافة = القيمة الإجمالية للمنتج النهائي - تكاليف الإنتاج.
البحث عن الربح	تكاليف البحث عن الربح.	"تأجير الحقوق"	صافي أثر البحث عن الربح = صافي أرباح المجتمع - تكاليف البحث عن الربح

Source: Andrey. V. Latkov, Trends of Rent-Seeking Theory, MPRA paper, No 62864, Posted 16, March 2015,P3

ترجع الأدبيات الحديثة تكاليف البحث عن الربح إلى النفقات التي تشمل عمليات الضغط، الأنشطة السياسية، الرشوة وأشياء أخرى المكتسبة، أما عملية "تأجير الحقوق" (Rental Results) "المكتسبة، المحفوظة، والمشوهة للحقوق الاقتصادية فهي التي يتم تحويلها لخلق الربح.³ ويبقى السؤال المطروح: أي نشاط هو الأكثر ربحية؟، الإنتاج أم البحث عن الربح؟

¹ Aaron Tornell and Philip R. Lane, Voracity And Growth: The Voracity Effect , The American Economic Review ,Vol. 89 No. I, March1999,P22.

² ومن بين الأمثلة الدالة على "تأجير الحقوق" نجد على سبيل المثال: إعادة توزيع الرخص، منح حقوق الاحتكار المطلق، الإعانات الحكومية. . . وهي حقوق الملكية التي تعود للدولة.

³ Andrey. V. Latkov,Op. Cit,P4.

تعتمد الإجابة عن هذا السؤال حسب (Mehlum, Moene & Torvik (2006 على نوعية المؤسسات أو قوة القانون بشكل عام، بعدما تبين أن نقمة الموارد تكون فقط في الدول ذات النوعية المؤسساتية الرديئة، أين تغيب العدالة والديمقراطية. إن ما سبق ذكره يمهّد لوجود نوعين من المؤسسات خلال هذا النموذج، فعندما تكون النوعية المؤسسات السائدة تتميز بالجودة والشفافية فإن النشاط الغالب سيكون حتما الإنتاج الحقيقي أي ستختار فئة المبادرين (entrepreneurs) أن تكون منتجة، بينما في حالة المؤسسات ذات النوعية السيئة وهي حالة وجود المؤسسات المسيطرة فإن المبادرون سينقسمون إلى تيارين، منهم من سيتجه نحو البحث عن الربح وبذلك تكون النخبة المسيطرة أما البقية فستتجه نحو الإنتاج، وبذلك خلال هذا النوع من المؤسسات سيصبح كلا النشاطان ينافسان بعضهما¹.

إن وفرة الموارد في هذه الحالة حسب (Mehlum, Moene & Torvik (2006 ستكون نعمة فقط على التيار المنتج بينما تكون نقمة على التيار الآخر. ويبقى الجانب المؤسساتي والسياسي يستحوذ على الدور الكبير في تجنب نقمة الموارد، حيث أشار كل من Sarmidi, Law and Yaghoob Jafari (2012) إن أرادت الأمم أن تستفيد من ثرواتها الطبيعية فلا يجب أن تغفل عن دور النوعية المؤسساتية (الجيدة) وهي السبيل لتحقيق تنمية مستدامة² ومع النوايا الطيبة والتفكير الجيد والمبتكر حسب (Frankel (2010، فلا حاجة أن تخاف الدول الغنية بالموارد الطبيعية أن تصبح فريسة لنقمة الموارد.³ في هذا السياق تعد Moldova دولة يضرب بها المثل في هذا النوع من المؤسسات (الصدقية المسيطرة)، حيث في هذه الدولة تسمح هذه النوعية من المؤسسات إن صح التعبير باستيلاء الباحثون عن الربح ما قيمته 1 ترليون دولار أمريكي سنويا من الإعانات والمساعدات الخارجية الموجهة لهذا البلد والذي يمثل ما قيمته 12% من الناتج المحلي الإجمالي لمولدوفا والذي لا تزال تستحوذ عليه النخبة السياسية⁴ وهو ما أكده كل من Tornell and Lane (1999) حيث وجدوا علاقة طردية بين تنامي أعداد "أصحاب السلطة" والإعانات المالية وكذا الضريبية⁵.

وبالعودة للدول العربية التي تشتهر بهكذا نوع من المؤسسات، أكد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن الديمقراطية الصادر في 19 فبراير 2012 حول تحديات التنمية في الدول العربية للعام 2011، موضحا بأن الديمقراطية ضرورية ولكن الفشل في معالجة تحديات العدالة الاجتماعية يعرض التقدم العربي نحو التحول الديمقراطي لخطر الإحباط، كما أشار التقرير إلى أن القضايا الاقتصادية لعبت

¹ Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik, Institutions and the resource curse, March 2015, P3.

² Tamat Sarmidi, Law Siong Hook and Yaghoob Jafari, Resource curse: new evidence on the role of institutions, MPRA Paper, No. 37206, February 2012d, P12.

³ Jeffrey Frankel, The Natural Resource Curse: A Survey, 543-47313_ch01_1P. indd, 7/8/11, P57.

⁴ Ina Minascuta, Moldova – Grabbers' Heaven or the Importance of the Quality of Institutions in an Aid Recipient Country, Department of Economics, UNIVERSITETET I OSLO, September, 2015, P05.

⁵ A. Tornell and P. R. Lane, Op. Cit, P34.

دورا محوريا في الانتفاضات العربية، ولكن عوامل عدة أثرت سلبا على العلاقة بين المجتمع والدولة أين أرجعه إلى ضعف المؤسسات وغياب الديمقراطية وهنا تتحول الموارد من نعمة إلى نقمة.¹

3.2. أثر سلوك الربيع على التطور المالي:

تؤدي الطفرات التي تسببها الموارد الطبيعية إلى تسريع تحول المقاولين من وضعية البحث عن الربح إلى وضعية البحث عن الربح.² في الدول فقيرة الموارد، تكون الحصة الأولية للمبادرين (المقاولين) بالقياس إلى الباحثون عن الربح أقل، فإنه ومع ازدهار (توسع) الموارد سوف ينخفض أعداد هؤلاء بحيث سيتجهون نحو البحث عن الربح.³ يعود السبب إلى أن توسع نشاط الربيع سيؤدي حتما إلى زيادة عائدات هذا الأخير ما يجعل الربيع محببا أكثر من النشاط المنتج وهو ما يؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي (ارتفاع مستويات الربح مع انخفاض في مخرجات الاقتصاد)، كما أن الربح وخاصة المتأتي من قبل الجهات الحكومية الرسمية هو بمثابة طعنة للنشاطات الإبداعية أكثر من أي منتج آخر، وبما أن الإبداع هو الذي يؤدي إلى النمو فإن الربح الحكومي يكون أسوأ في هذه الحالة من تخلف الإنتاج الحقيقي⁴ وبما أن المبادرون يعدون هم الفئة التي تقوم بالطلب على التمويل الخارجي وبالتالي فهم أنفسهم الفئة التي تحرك وتعزز التطور المالي، ونتيجة استمرار هذه الوضعية سيتراجع التطور المالي نتيجة انخفاض الطلب على منتجاته نتيجة تراجع أعداد هؤلاء (المقاولين).⁵

3. قناة تخصيص رأس المال البشري:

أكدت العديد من الدراسات على الدور الإيجابي للاستثمار في رأس المال البشري على عناصر الإنتاج المادية وخاصة بعد التقدم الكبير في عنصر التكنولوجيا، لذا أضحت رفع مستوى إعداد العناصر البشري وزيادة مدة تعليمه وتدريبه ضرورة حتمية للدول كافة لاسيما النامية منها⁶، تتجه هذه المقاربة لتصبح مختلفة في الدول الغنية بالموارد بعدما أكدت العديد من الدراسات السابقة على سبيل المثال (Papyrakis and Alexeev and Conrad, 2011, Gylfason et al., 1999-2001-2004, Gerlagh, 2004-2007) أن هناك علاقة عكسية تسود بين التبعية للموارد الطبيعية والاستثمار في رأس المال.⁷

¹ منصور الجمري، التأثير المفسد للسلوك الريعي، العدد 3453، 19 فيفري 2012، متاح على الرابط التالي:

<http://alwasatnews.com/news/634652.html>

² T. Beck, Op. Cit, P3.

³ Dalia Fadly Hassan, Op. Cit, P17

⁴ Kevin M Murphy, Andrei Shleifer and Robert W Vishny, Why is rent-seeking so costly to growth, AEA papers and proceeding, May 1993, P 409

⁵ Dalia Fadly Hassan, Op. Cit, P17.

⁶ نجيب محمد حمودة الشعاقي ونواف الغصين، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة تحليلية تقليدية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الثامن، العدد 22، 2015، ص 6.

⁷ Muhammad Shahbaz and all, Op. Cit, P3-4.

ومن بين التفسيرات الواردة في تفسير العلاقة السلبية بين الوفرة في الموارد ورأس المال البشري، توصل (Birdsall, Pickney, and Sabot 2001) أنه بسبب العلة الهولندية والآثار الأخرى المباشرة للموارد، تتجه وفرة الموارد إلى إضعاف الطلب على العمل لصالح رأس المال ومع انخفاض الصادرات الفلاحية بسبب تأثيرات ارتفاع سعر الصرف، إن كلا الأثرين سيرفعان من حدة عدم المساواة. حيث أن فائض تدفقات رؤوس الأموال يستفيد منها الأغنياء، بينما يعد قطاع الفلاحة مصدر أساسي للمداخل في الدول النامية. إن الفقراء في هذه الحالة سيظلون بالتعويض وحسب (Birdsall et al 2001) فإن حكومات هذه الدول لا بد أن تستجيب بذلك ستوفر التعليم من أجل إرضاء هذه الطبقة الفقيرة، وسيكون من المتصور أن يتحول هذا الشعب إلى مستهلك بدلاً أن يكون مستثمراً جيداً وهو ما سيحد من نوعية هذا التعليم وما سيضعف النمو على المدى الطويل¹. بينما أشار (Gylfason 2004) أن وفرة الموارد تعمل من خلال "أثر المزامحة" لكل من رأس المال، الأجنبي، الاجتماعي، البشري، المادي حيث توصل أن الدول التي تعتمد على الموارد بالدرجة الأولى يلاحظ أنها تتجه لتعاني ضعف الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء، كثرة الفساد، لا مساواة، ضعف الحريات السياسية، انخفاض كفاءة التعليم، انخفاض العمق المالي مقارنة بنظيراتها ذات الموارد الأقل²، ومن منظور الاقتصاد السياسي فسر Cabrales and Hauk (2010) انخفاض تخصيص رأس المال البشري في الدول الغنية بالموارد إلى الوفرة في هذه الأخيرة بالدرجة الأولى إضافة إلى رداءة النوعية المؤسسية وما ينجر عنها من فساد وتفتيش سلوك الريع وارتفاع أعداد الباحثون عنه بظهور طبقات في المجتمع وهم ما سماهم بشاغلو الوظائف والطبقة الأخرى المهمشة³.

إن ارتفاع نسبة لا مساواة يؤدي إلى تشققات داخل المجتمع التي تحفز الطبقة الفقيرة في الخوض في نشاطات غير قانونية، وتحويل الموارد عن وظيفتها الإنتاجية. تؤدي الخلافات والنزاعات الداخلية التي عادة ما يكون سببها هو توزيع المداخل، الأرض أو أصول أخرى تؤثر من خلال عدم استقرار قطاع العمل، حالياً يؤثر سلوك البحث عن الريع على الاستثمار والنمو. حسب (Kaldor 1956) حتى الادخار الوطني قد يتأثر نتيجة لا مساواة، إذا كان الأغنياء يملكون قدرة أكبر في الادخار مقارنة بالفقراء⁴.

لقد أوضحت الدراسات التطبيقية أن انتقال عناصر الإنتاج نحو قطاع الموارد يشبط نمو رأس المال البشري، وهو ما توصل إليه كل من (R. Arezki and M. Nabli 2012) حيث أوضحوا أن الاستثمار في هذا العنصر لم يكن بالقدر والنوعية المطلوبة لتعويض النقص في قطاع الموارد، حيث يغلب على

¹ Cédric Algoed, Addressing the natural resource curse: evidence from Africa Master of Science in Economics, Master of Science in Economics, GHENT UNIVERSITY, Faculty of Economics and Business Administration, 2013-2014, P10

² Thorvaldur Gylfason, Op. Cit, 2004. , P1.

³ Cédric Algoed, Op. Cit, P11.

⁴ Thorvaldur Gylfason and Gylfi Zoega, Op. Cit, P559.

الدول الغنية بالموارد طابع العجز في هذا العنصر. أشار (Gelb 1988) أن الحكومات في معظم الدول الغنية بالموارد، بما في ذلك منطقة دول الـ MENA شرعت في مشاريع استثمارية واسعة وهذا عقب الرواج الذي عرفته أسعار النفط خلال الفترة 1970-1980، حيث أوضح أن هذه الاستثمارات كانت تعاني عدم الكفاءة فأدت إلى سوء تخصيص الموارد. هذه الاستثمارات تميزت بأنها تختفي بسرعة، حيث أن الحكومات كانت تعجز عن تغطية التكاليف المرتفعة لإعادة التمويل.

لذا كان الاستثمار في العنصر البشري من بين الإجراءات الأربعة الموصى بها لتجنب نقمة الموارد في دول الـ MENA (دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) الحاجة إلى إعادة توازن اقتصاداتها بعيدا عن الموارد الطبيعية، كما تعتمد فقط على المداخل من الموارد الطبيعية والتي لا تتمتع بالاستدامة، وهو ما جعل حصة رأس المال الطبيعي في الدول النامية حوالي 30% من إجمالي الثروة على خلاف الدول المتقدمة التي تقارب 10%¹ وهو ما أكدته (Gelb 2012) من خلال الدراسة التي قام بها أين توصل أن درجات التعليم لدول الـ MENA كانت أقل مقارنة بدول من مناطق أخرى². أوضح كل من Gylfason and Zoega (2003) أن التمويل الجيد للتعليم من النفقات العامة يشجع النمو الاقتصادي ليس فقط من خلال رفع وتحسين رأس المال البشري بل حتى رأس المال المادي وكذا رأس المال الاجتماعي، بحيث أنه يخفض من وتيرة لا عدالة توزيع المداخل، توصلوا من خلال دراسة بيانات لـ 87 دولة أن تحسين نوعية التعليم عبر الرفع وزيادة الإنفاق العام على هذا القطاع يؤثر إيجابا على النمو والعدالة الاجتماعية على حد سواء³.

وانطلاقا مما سبق عرضه من الأدبيات التي أشارت في مجملها إلى التأثير السلبي لوفرة الموارد الطبيعية وتوسع القطاعات الاقتصادية الأساسية يخفض من فرص النمو عبر كبح الاستثمار في العنصر البشري ونتيجة ريع الموارد سيتجه رأس المال البشري والمادي بعيدا (أثر المزاحمة)، بحيث سيتجه رأس المال الاجتماعي بعيدا نتيجة عدم الشعور بالأمان وعدم التسيير الاقتصادي الجيد الذي يزعزع ثقة هذه الفئة⁴ في الاقتصاد. في هذه النقطة بالذات أشار (T. Beck 2011) أنه وبحكم التفاعل بين التطور المؤسسي ووفرة الموارد ففي حالة تجاوز هذه الدول التي تعاني نقمة الموارد لعتبة التنمية المؤسسية في هذه الحالة فقط يمكنها التمتع بالوفرة في هذه الموارد⁵. في الواقع إن رأس المال البشري عامل حاسم للتطور

¹ Rabah Arezki and Mustapha K. Nabli, Natural Resources, Volatility, and Inclusive Growth: Perspectives from the Middle East and North Africa, IMF Working Paper, WP/12/111, April 2012, P15.

² Rabah Arezki and Mustapha K. Nabli, Op. Cit, P15.

³ Thorvaldur Gylfason and Gylfi Zoega, Education, Social Equality and Economic Growth: A View of the Landscape, CESifo Economic Studies, Vol. 49, PP 557-579, 4/2003, P577

⁴ Dalia Fadly Hassan, Op. Cit, P17

⁵ T. Beck ;Op. Cit, p3

المالي خاصة وأن العقود المالية تقوم على الثقة، وانخفاض كفاءة رأس المال البشري بسبب توسع الموارد (أثر العلة. 4 الهولندية وأثر سلوك البحث عن الربح) ستؤثر على كفاءة النظام المالي، مما يحد من خطى تقدمه¹. فالتعليم الجيد يعني رفع كفاءة القوة العاملة، تعزيز الديمقراطية، وهو ما يخلق ظروفًا جيدة نحو الحوكمة، فالتعليم الجيد شرط أساسي لتحقيق التطور السريع في كل الميادين بما فيها النظام المالي.

المطلب الثاني: تجنب نقمة الموارد الطبيعية

من أصعب المسائل بالنسبة للحكومات التي تواجه زيادة في تدفقات الموارد المالية الناتجة عن زيادة أسعار و حجم صادراتها من الموارد الطبيعية هو التأثير المحتمل للمرض الهولندي على الاقتصاد وتأثير لعنة الموارد الطبيعية ، و لمواجهة هذه الآثار الغير مرغوب فيها على الجانبين الاقتصادي الاجتماعي للبلد ، تطرح عدة خيارات لسياسات ترتبط معظمها مع ممارسة جيدة في إدارة الربح الغير متوقع الذي مصدره مداخل تصدير الموارد ، و تتراوح هذه السياسات بين الحاجة إلى كبح الإنفاق العام لتجنب الفساد و هدر المال العام ، و الحاجة لخلق بيئة ملائمة لتنويع الاقتصاد خارج قطاع النفط، و لهذا يتعين على صانعي السياسات في هذه البلدان :

❖ اتخاذ الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاجية في قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري، وهذا

بتطبيق إصلاحات على غرار الخصخصة وإعادة هيكلة مؤسسات هذا القطاع وتوسيع البنية التحتية للاقتصاد من خلال توسيع الاستثمارات في الطرق والموانئ، الاتصالات السلكية واللاسلكية، الكهرباء وتدريب اليد العاملة الماهرة، وبذل مجهودات كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال لغرض تعزيز ودعم النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تنويع الاقتصاد وخلق قطاعات اقتصادية مصدرة أخرى خارج الموارد.

❖ بسبب الآثار المحتملة لتدفقات عائدات تضاعف تصدير الموارد الطبيعية على سعر الصرف

الحقيقي و على عرض النقود ، فإنه يتعين على البنوك المركزية التدخل للحد من ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي ، من خلال سياسة التدخل و التعقيم ، مع مراعاة الآثار الجانبية لهذه السياسات على الاقتصاد ينبغي أن تكون السياسة المالية أو سياسة الإنفاق غير مرتبطة بالتغيرات الدورية في أسعار البترول ، لأن التبعية الدورية للنفقات العامة بأسعار النفط لها تأثيرات غير مرغوب فيها على الاقتصاد المحلي و يمكنها أن تنق التغيرات المستمرة في أسعار البترول لباقي الاقتصاد .

❖ يتعين على البلدان الغنية بالموارد الطبيعية أن تكون احتياطات من الصرف الأجنبي وأن تعمل على

خفض ديونها أثناء مرحلة الانتعاش حتى لا تصبح عرضة لمشكلة تزايد المديونية، أو أن تقوم بإنشاء

¹ Dalia Fadly Hasan ,Op. Cit,P17

ما يسمى بصناديق النفط أو صناديق التثبيت وتلجأ إليها عندما تتراجع عائداتها بدلا من الاقتراض الخارجي.

❖ ينبغي أن لا تنمو النفقات أكثر من زيادة مستويات الشفافية والعقلانية في الممارسة المرتبطة باستعمالاتها، وبعبارة أخرى يجب أن يتحدد مستوى الإنفاق بنوعية وقدرة الإدارة على تنفيذه بفعالية.

خاتمة الفصل

تناولنا في هذا الفصل العلاقة بين التطور المالي والعوامل الطبيعية كخطوة أولى حاولنا لقاء الضوء على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتطور المالي، محدّداته ومؤشرات قياسه. ثم تطرقنا إلى مفهوم الموارد الطبيعية وأنواعها، كما حاولنا تسليط الضوء على أهم الدراسات التي تناولت ظاهرة لعنة الموارد مع الإشارة إلى الداء الهولندي. ولقد استنتجنا من هذا الفصل ما يلي:

- ✓ يمثل التطور المالي حجر الزاوية في تعزيز النمو الاقتصادي والاستدامة فالمؤشرات المالية. مثل نسبة السيولة النقدية. حجم الوساطة المالية، نسبة الائتمان للقطاع الخاص ومعدل أشباه النقود إلى الناتج المحلي والإجمالي يعكس صحة الاقتصاد وتوجهاته.
- ✓ تظهر الموارد الطبيعية إمكانيات هائلة لدعم التنمية الاقتصادية لكنها قد تساهم أيضا في تحديات معقدة تعرف بلعنة الموارد الطبيعية، هذه اللعنة تتمثل في أن الدول الغنية بالموارد غالبا ما تواجه مشكلات مثل الفساد وعدم الاستقرار السياسي. وركود النمو الاقتصادي والمرض الهولندي هو مثال واضح على هذه الظاهرة حيث يؤدي اكتشاف موارد طبيعية غنية إلى تراجع القطاعات الأخرى. هذا التراجع يمكن أن يضعف كاهل الاقتصاد الوطني وقدرته على التنوع والاستدامة.
- ✓ تؤثر وفرة الموارد على التطور المالي من خلال ثلاث قنوات أو لها المرض الهولندي الذي يجعل اقتصاد البلد مغلقا فيؤثر سلبا على التطور المالي. من خلال مؤشر الانفتاح التجاري ونتيجة تراجع القطاعات القابلة للتبادل التجاري.

أما القناة الثانية والتي تكمن في نقشي سلوك البحث عن الربح نتيجة طفرات التي تسببها الموارد الطبيعية فتؤدي إلى تسريع التحويل المقاولين من وضعية البحث عن الربح إلى وضعية البحث على الربح. ونتيجة استمرار هذه الوضعية سيتراجع التطور المالي نتيجة انخفاض الطلب على منتجاته.

أما بالنسبة لرأس المال البشري سيتجه بعيدا عن النظام المالي بعدما كان عنصر سريع في تدقيق التطور المالي وهذا نتيجة الآثار السلبية لوفرة الموارد (أثر المرض الهولندي - سلوك الربح).

الفصل الثاني:

دراسة تأثير وفرة الموارد الطبيعية على
التطور المالي في الجزائر خلال الفترة

2022-1980

مقدمة الفصل

تزداد الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية لاسيما الغنية منها بالموارد الطبيعية عجزا وتخلفا، ويعود هذا إلى الاختلالات الهيكلية المتفاوتة لاقتصادياتها التي تركز مداخلها أساسا على العوائد النفطية مما يجعلها في تبعية لظروف الأسواق العالمية. يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا وثيقا بعائدات صادرات المحروقات وأي صدمة تمس أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية سيكون لها صدى دون شك على الاقتصاد الجزائري، فتقلبات مداخل النفط التي تسببها تغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية تعتبر حدثا هاما بالنسبة لبلد مصدر للنفط كالجزائر، لأن هذه التقلبات ينعكس أثرها على السياسات الاقتصادية، المالية والنقدية التي تنتهجها وبذلك بقي القطاع المالي في الجزائر رهن التخلف في ظل عدم نجاعة سوق الأوراق المالية. إضافة إلى تقلبات أسعار البترول وآثار المرض الهولندي وما ينجر عنها من تفشي سلوك الريع والفساد كلها عوامل ساهمت في زعزعت ثقة الجزائري في مؤسساته بما فيها المؤسسات المالية.

في هذا الفصل سنحاول اختبار كيف تؤثر وفرة الموارد الطبيعية على التطور المالي في الجزائر. وهذا خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2022 باستعمال منهجية ARDL.

وبذلك سنتعرض خلال هذا الفصل إلى النقاط التالية:

- ✓ عرض المتغيرات واختبار استقراريتها
- ✓ شرح الطريقة المستعملة وعرض نتائج الدراسة

المبحث الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة واختيار استقراريتها

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة

1. التعريف بمتغيرات الموارد الطبيعية (NTR)

1.1. مؤشر الربح البترولي (oil rents)

1.1.1. تعريف مؤشر الربح البترولي:

مؤشر الربح البترولي هو نسبة القيمة الاقتصادية لإنتاج النفط والغاز الطبيعي إلى إجمالي الناتج المحلي (GDP)، حيث يقيس مدى مساهمة قطاع النفط والغاز في الاقتصاد الكلي للدولة. يعكس هذا المؤشر درجة اعتماد الدولة على الموارد الهيدروكربونية كمصدر رئيسي للدخل.

ويعرف البنك الدولي الربح البترولي على أنه " الفرق بين قيمة إنتاج النفط والغاز الطبيعي بالأسعار العالمية وإجمالي تكاليف الإنتاج معبرا عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي "¹

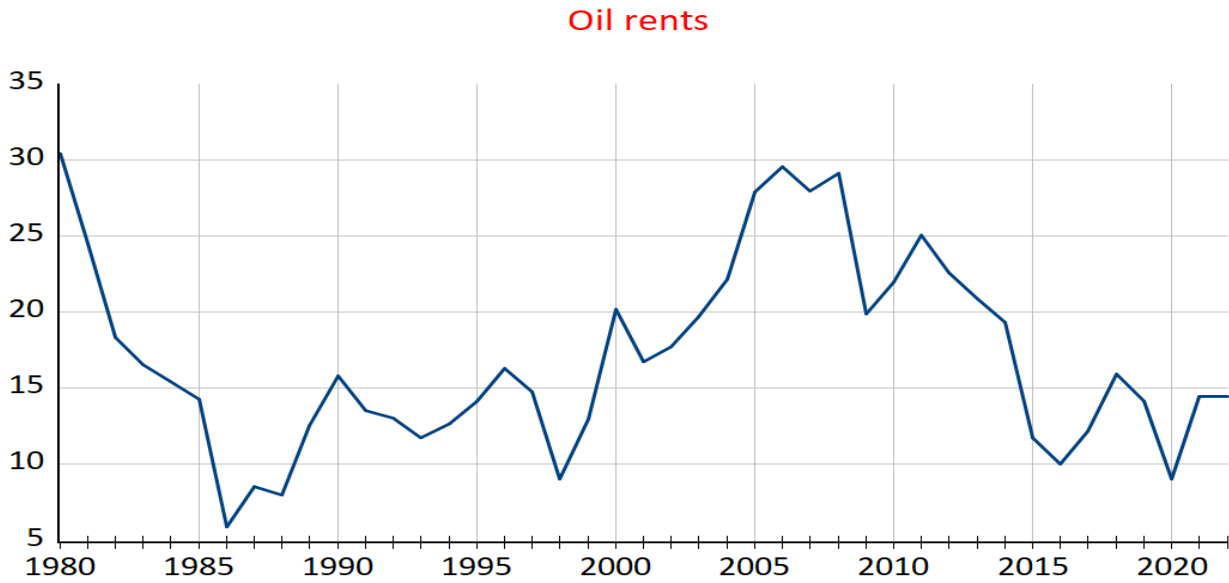
2.1.1. طريقة حساب المؤشر (حسب البنك الدولي):

$$\text{مؤشر الربح البترولي} = \frac{\text{قيمة الإنتاج والغازي النفطي}}{\text{اجمالي الناتج المحلي (GDP)}}$$

يوضح الشكل التالي نسبة الربح البترولي من (الناتج المحلي الإجمالي) في الجزائر في الفترة الممتدة من 1980 إلى 2022.

¹ <https://data.albankaldawli.org/>

الشكل 02: تطور الربيع البترولي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي وبرنامج EViews12

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ارتفاع ملحوظ في الربيع البترولي خاصة في أوائل الثمانينات. وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط بسبب صدمة النفط الثانية (1979) الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية.

✓ أما في الفترة (1990-2000) انخفاض حاد في الربيع البترولي بسبب أزمة النفط 1990 والأزمة الاقتصادية في الجزائر

✓ أما الفترة (2000-2010) انتعاش قوي وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط حيث وصل سعر البرميل إلى أكثر من 100 دولار.

✓ وأخيرا من 2010 إلى 2022 تراجع متدرج مع تقلبات حادة وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط من 2014 إلى 2016 بسبب زيادة الإنتاج الأمريكي ونقص الطلب العالمي.

2.1. مؤشر ريع الغاز الطبيعي (Gas rents)

1.2.1. تعريف مؤشر ريع الغاز الطبيعي:

هو مقياس اقتصادي يحسب كنسبة القيمة الاقتصادية لإنتاج الغاز الطبيعي بعد خصم تكاليف الإنتاج إلى إجمالي الناتج المحلي (GDP) لدولة ما يعكس هذا المؤشر مدى اعتماد الاقتصاد على حوائج الغاز الطبيعي كمصدر للدخل القومي.¹

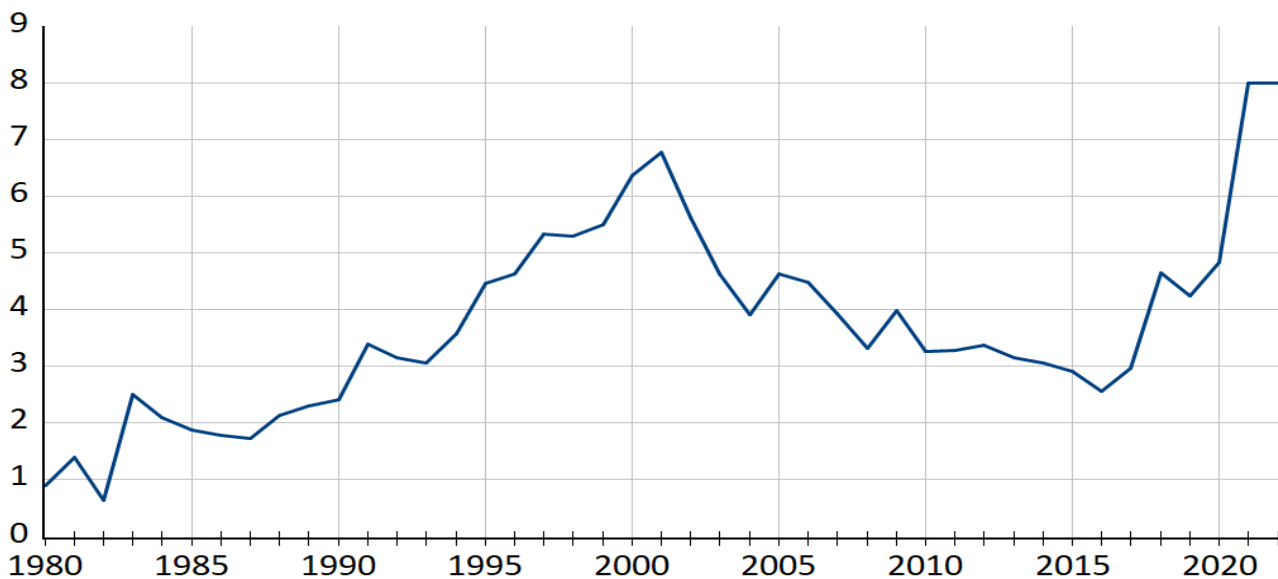
2.2.1. طريقة حساب المؤشر (حسب البنك الدولي):

$$\text{مؤشر ريع الغاز الطبيعي} = \frac{\text{التكاليف - قيمة إنتاج الغاز الطبيعي}}{\text{إجمالي الناتج المحلي (GDP)}}$$

يوضح الشكل التالي تطور ريع الغاز الطبيعي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة من 1980 إلى 2022.

الشكل 03: تطور ريع الغاز الطبيعي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP

Natural gas rents



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد إلى إحصائيات البنك الدولي وبرنامج EViews12

من خلال الشكل نلاحظ ارتفاع متدرج في ريع الغاز في الفترة من 1980 إلى 1995 بسبب زيادة الإنتاج والتصدير، وفي الفترة من 1995 إلى 2000 انخفاض ريع الغاز تأثراً بانخفاض الأسعار العالمية وأزمات محلية (العشرية السوداء)، أما في الفترة من 1995 إلى 2010 نلاحظ تنذب حاد مع ذروة

¹ <https://data.albankaldawli.org/>

واضحة، من 2005 إلى 2010 راجع إلى ارتفاع أسعار الغاز العالمية وزيادة الطلب الأوروبي على الغاز الجزائري، من 2010 إلى 2022 تراجع مطرد مع تقلبات طفيفة بسبب انخفاض الأسعار العالمية للغاز بعد 2014.

3.1. مؤشر الموارد المعدنية (Mineral Rents)

1.3.1. تعريف مؤشر الموارد المعدنية:

هو نسبة القيمة الاقتصادية الصافية لإنتاج المعادن في دولة ما إلى إجمالي ناتجها المحلي (GDP) حيث يقيس المساهمة لقطاع التعدين في الاقتصاد الكلي

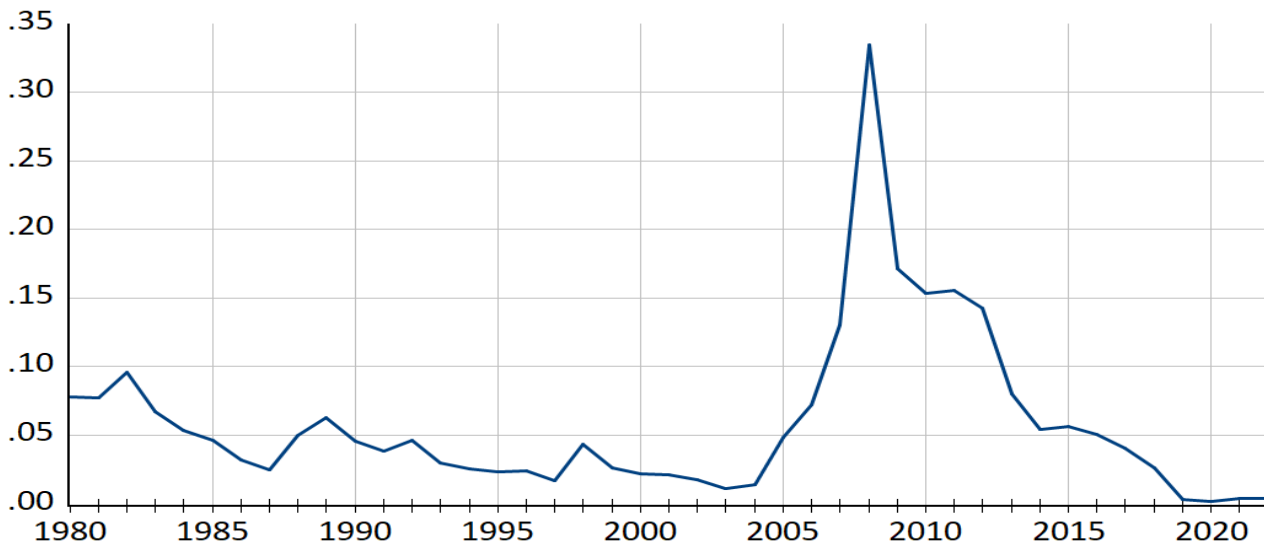
1.3.1. طريقة حساب المؤشر (حسب البنك الدولي):

$$\text{مؤشر الموارد المعدنية} = \frac{\text{التكاليف - إجمالي قيمة إنتاج المعادن}}{\text{إجمالي الناتج المحلي (GDP)}}$$

يوضح الشكل التالي نسبة الربح المعدني نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الجزائر من 1980 إلى 2022.¹

الشكل 04: تطور نسبة الربح المعدني نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP

Mineral rents



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي وبرنامج EViews12

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تدبب في النسب وجود نسب منخفضة اقل من 2% تشير أن الربح المعدني لم يكن محركا للاقتصاد الجزائري في معظم السنوات هذا راجع إلى تركيز الاستثمارات على

¹ <https://data.albankaldawli.org/>

النفط والغاز ونقص البنية التحتية والتكنولوجية لاستغلال المعادن. أما في بعض السنوات تكون نسبة الربح مرتفعة أكثر من 5% قد تعكس ذروات مؤقتة بسبب ارتفاع أسعار المعادن العالمية وأنشاء مشاريع تعدين جديدة مثل مناجم الذهب في أمسماسة والفوسفات في تبسة.

الجدول رقم 02: توصيف مؤشرات الموارد الطبيعية (NTR) في النموذج:

المتغير الأساسي	التوصيف
الربح البترولي	NR – OIL
ربح الغاز	NR – GAS
الموارد المعدنية	NR – MIN

المصدر: من إعداد الطالبتين

2. التعريف بمتغيرات مؤشر التطور المالي (FD)

1.2. مؤشر السيولة النقدية M2

1.1.2. تعريف مؤشر السيولة النقدية:

يعرف البنك الدولي السيولة النقدية على أنها "إجمالي المعروض النقدي في الاقتصاد ويشمل النقود المتداولة خارج النظام مع المصرفي بالإضافة إلى الودائع البنكية (تحت الطلب، الادخارية، الزمنية) وأدوات السيولة الأخرى القابلة للتحويل إلى نقد بسهولة. ومن مكونات مؤشر Broad Money M2 حسب البنك الدولي: نقود خارج البنوك + الودائع تحت الطلب + الودائع الادخارية والزمنية بالإضافة إلى أدوات مالية أخرى قريبة من النقد كصناديق الاستثمار النقدية قصيرة الأجل.¹

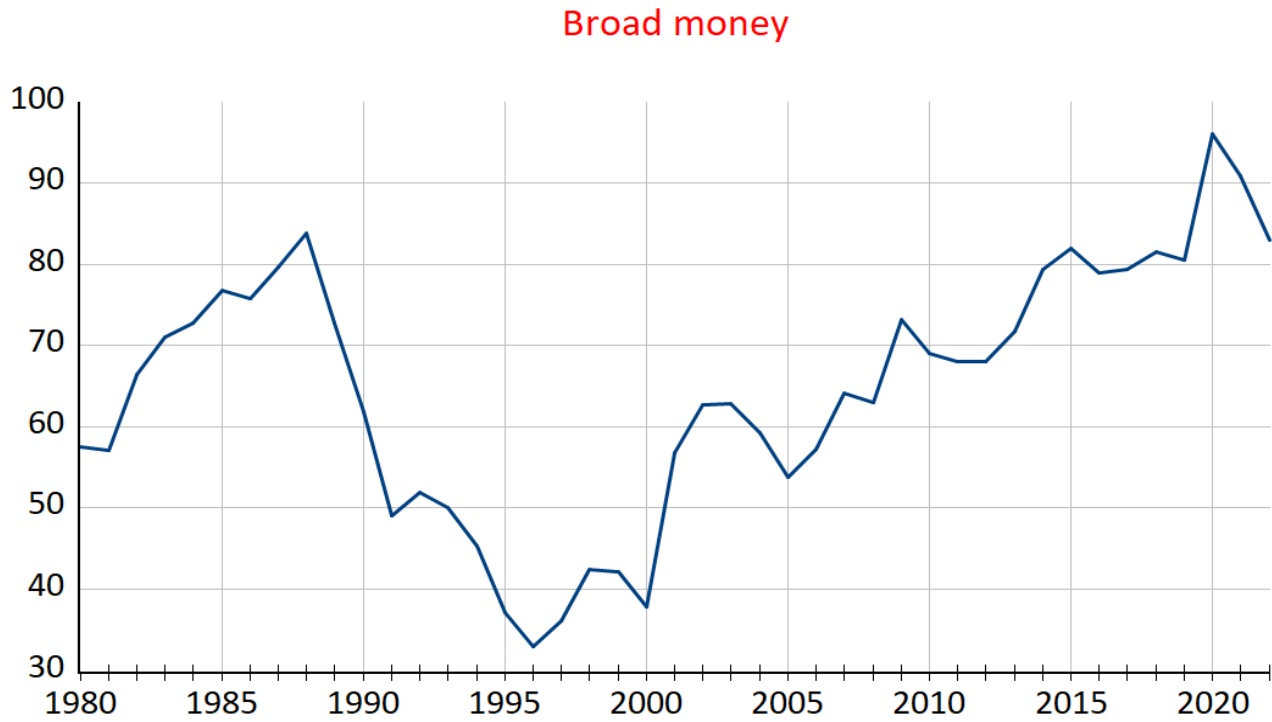
وبذلك فهو يعبر عن العمق النقدي في حال كانت هذه النسبة تتجه نحو الارتفاع في فترة تطور

القطاع المالي²

¹ <https://data.albankaldawli.org/>

² محمد عبد الكريم بوغزالة، التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة، 1990-2013 مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد، 08/2015، ص132.

الشكل 05: نسبة السيولة في الاقتصاد (M2/GDP) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP في الفترة من 1980 إلى 2022



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي وبرنامج EViews12

من خلال الشكل تشير البيانات إلى قياس النقود الواسعة كل 5 سنوات من 1980 حتى 2022 لوحظ نمو مطرد في السيولة النقدية خلال هذه الفترة مع تسارع ملحوظ بدءاً من مطلع الألفية (2000-2022)، وهو ما يعكس توسعاً في السياسات النقدية أو النمو الاقتصادي.

✓ الفترة من 1980 إلى 1990 ربما ارتبطت بزيادة معتدلة في السيولة بسبب الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية والصناعة.

✓ 1999-2000 قد تعكس تقلبات بسبب الأزمة الاقتصادية في التسعينات انخفاض أسعار النفط، وتراكم الديون، والإصلاحات الهيكلية).

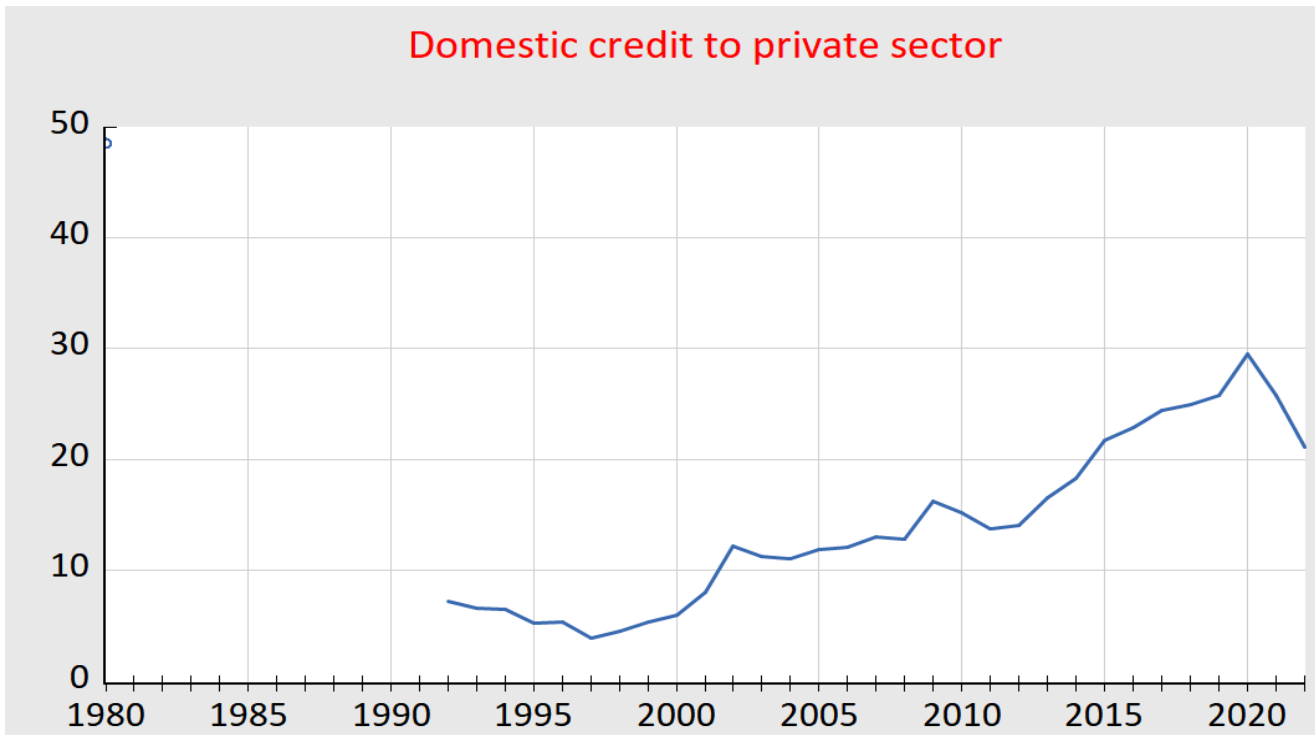
✓ 2000-2022: نمو سريع مدعوم بارتفاع عائدات النفط والغاز (خاصة بعد 2003 وزيادة الأنفاق العام.

2.2. مؤشر تمويل القطاع الخاص (Private)

1.2.2. تعريف مؤشر تمويل القطاع الخاص

نسبة إلى GDP يعد القرض أهم قناة البيانات الأموال لتمويل الإنتاج، الاستهلاك وتكوين رأس المال، بينما يعد القطاع الخاص قناة حيوية للتنمية الاقتصادية، فالتعبئة الفعالة والتخصيص الكفء للموارد يعتمدان على مدى مقدرة النظام المصرفي تمويل هذا القطاع، حيث أن رصيد الائتمان المقدم لهذا القطاع هو المسؤول عن نوعية تراكم رأس المال وبالتالي النمو. وبذلك يعد مؤشر تمويل القطاع الخاص من الادخار المحلي أفضل مؤشر لقياس النشاط المالي (الأداء) لأنه بدقة عن المبالغ الموجهة للخواص، وبالتالي ارتفاع قيمته يعني ارتفاع حجم النشاط المالي، تطور الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة إلى GDP (CPS/GDP)¹

الشكل 06: تطور الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP خلال 1980 إلى 2022 في الجزائر.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي وبرنامج EViews12

من خلال الشكل أعلاه ملاحظة أنه من سنة 1990-1980 تراجع محتمل في الائتمان بسبب هيمنة القطاع العام وسياسات التخطيط المركزي حيث ركزت الحكومة على المشاريع الحكومية وأهملت القطاع الخاص.

¹ <https://data.albankaldawli.org/>

✓ 1990-2000: فترة اضطراب بسبب الأزمة الاقتصادية في التسعينات انخفاض أسعار النفط، وتراكم الديون، وبرنامج الإصلاح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي). قد يؤدي ذلك إلى تقلص الائتمان للقطاع الخاص بسبب تشديد السياسات النقدية.

✓ 2000-2015: تحسن نسبي مع ارتفاع أسعار النفط (خاصة بعد 2003 مما وفر موارد مالية زادت من سيولة البنوك ودعمت الإقراض للقطاع الخاص.

✓ 2015-2022: تراجع محتمل بسبب انخفاض أسعار النفط منذ 2014، مما قلل من الإيرادات الحكومية والسيولة المالية، بالإضافة إلى تأثيرات جائحة كوفيد - 19 (2020) على النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم 3: توصيف مؤشرات التطور المالي (FD) حسب النموذج:

المتغير الأساسي (FD)	التوصيف
مؤشر السيولة النقدية	M2/GDP
القروض الموجهة للقطاع الخاص	Private

المصدر: من إعداد الطالبتين

3. المتغيرات المساعدة في التطور المالي:

وهي المتغيرات الداخلة في النموذج والتي تعتبر من أهم محددات النمو في الجزائر والتي استعملت في الكثير من الدراسات السابقة

1.3. مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF)

1.1.3. تعريف مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت:

هو إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF) وهو مقياس للاستثمارات الجديدة في الأصول الثابتة التي تضيف إلى القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

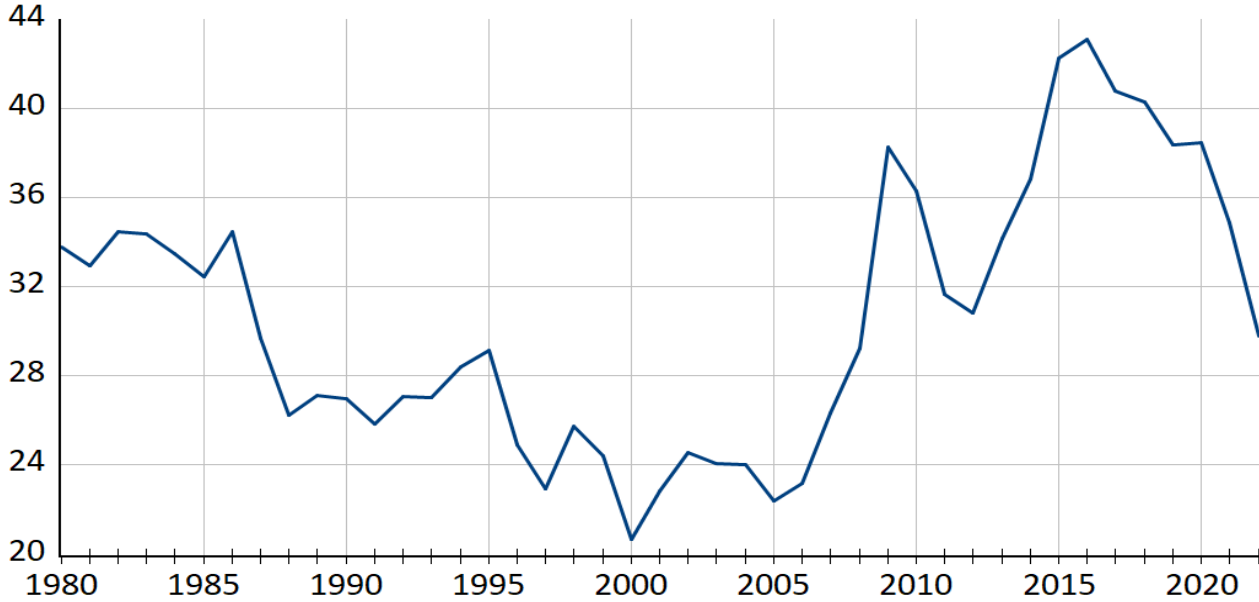
كما يعرفه صندوق النقد الدولي (IMF) على أنه " الأنفاق على الأصول الثابتة التي تستخدم في عملية الإنتاج لأكثر من سنة واحدة.

ويصفه البنك الدولي (World Bank) بأنه الاستثمارات في الأصول المادية التي تساهم في توسيع قاعده الإنتاج المستقبلي.¹

¹ <https://data.albankaldawli.org/>

الشكل 07: نسبة إجمالي لتكوين رأس المال الثابت في الجزائر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP خلال الفترة من 1980 إلى 2022.

Gross fixed capital formation



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي وبرنامج EViews12

يظهر المنحنى تدبدا ملحوظا بين 1980 و 2022 مع وجود دروتين رئيسيتين:

✓ الدورة الأولى حوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي في أو آخر الثمانينات.

✓ الدورة الثانية قفزة إلى 44% عام 2010

✓ المعدل العام يتجاوز 30% في معظم الفترات مما يعكس اقتصادا يعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الرأسمالية.

2.3. مؤشر الانفتاح التجاري (Trade)

1.2.3. تعريف مؤشر الانفتاح التجاري (Trade Openness Index) حسب البنك الدولي:

هو مقياس اقتصادي يُحسب كنسبة إجمالي التجارة الخارجية الصادرات + الواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ويعبر عن درجة انخراط اقتصاد دولة ما في التجارة الدولية مقارنةً بحجم اقتصادها الكلي.¹

2.2.3. طريقة الحساب:

$$\text{مؤشر الانفتاح التجاري} = 100 * \left(\frac{\text{إجمالي الواردات} - \text{إجمالي الصادرات}}{\text{إجمالي الناتج المحلي (GDP)}} \right)$$

الشكل 08: نسبة الانفتاح التجاري في الجزائر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP في الفترة الممتدة من 1980 إلى 2022



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي وبرنامج EViews12

¹ <https://data.albankaldawli.org/>

تفسير المنحنى:

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ:

✓ 1980-1990: من المحتمل أن يكون الانفتاح التجاري منخفضًا بسبب هيمنة الاقتصاد الموجه، مع اعتماد كبير على عائدات النفط والغاز.

✓ 1995-2005 : قد يشهد ارتفاعًا نسبيًا بسبب التحول نحو اقتصاد السوق وبدء تحرير التجارة تدريجياً.

✓ 2010-2022 : قد يتذبذب بسبب تقلبات أسعار النفط (المصدر الرئيسي للصادرات والتغيرات في السياسات التجارية).

الجدول رقم 4: المتغيرات المساعدة المستعملة في النموذج والتوصيف المناسب لها

المتغيرات المساعدة	التوصيف
تكوين رأس المال الثابت	INV
الانفتاح التجاري	Trade

المصدر: من إعداد الطالبتين

الجدول رقم 5: التعريف بمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	تعريفها	طرق جمع البيانات
المتغير التابع	M2 Private	World Bank Indicators (WBI)
المتغيرات المستقلة	NR – OIL NR – GAS NR – MIN INV TRADE	
	السيولة النقدية القروض الموجهة للقطاع الخاص	
	الريع البترولي ريع الغاز ريع الموارد المعدنية رأس المال الثابت الانفتاح التجاري	

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: اختبار استقرارية المتغيرات

1. اختبار استقرارية المتغيرات:

لغرض معرفة درجة استقرار المتغيرات لا بد من معرفة درجة تكامل السلاسل الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة، للتأكد من عدم وجود متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية (2) وإلا بطل عمل النموذج، من شروط تطبيق هذه المنهجية عدم تكامل المتغيرات من الدرجة الثانية. لا بد من تحليل السلسلة الزمنية من خلال دراسة مركباتها¹، وبشكل عام تكون السلسلة الزمنية مستقرة بشكل تام إذا تحققت الشروط الثلاثة الآتية:

$$1- \text{ثبات الوسط الحسابي } E(X_t) = \mu$$

$$2- \text{ثبات قيمة التباين } \text{Var}(X_t) = \sigma^2$$

3- وجود ارتباط مشترك بين السلسلتين X_t ، X_{t+k} معتمد على الإزاحة k فقط أي أن دالة التباين الذاتي

$$\text{المشترك تكون وقف الصيغة التالية: } \gamma_k = \text{Cov}(X_t, X_{t+k}) = E[(X_t - \mu)(X_{t+k} - \mu)]$$

حيث: يعتمد على القيمة المطلقة لـ k فقط $k = 1, 2, \dots, T$

توجد العديد من الطرق الإحصائية المستخدمة لاختبار الاستقرارية وسوف نعتمد أحدها والذي يعد من الطرائق الأكثر دقة والأوسع انتشارا وهو اختبار جذور الوحدة يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال المدة الزمنية للمشاهدات والتأكد من مدى استقراريته وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة. فإذا استقرت السلسلة بعد اخذ الفرق الأول فأن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى (1)، أما إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة في قيمها الأصلية يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر (0) وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة وبشكل عام فأن السلسلة X_t تكون متكاملة

من الدرجة (d) إذا لاختبار استقرارية. ومن بين الاختبارات المستعملة للكشف عن جذر الوحدة 3 استقرت بعد اخذ الفرق (d^3) نذكر:

✓ اختبار جذر الوحدة لديكي فولر (Dickey and Fuller (DF) لـ Dickey and Fuller

✓ اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (Dickey and Fuller (DF)

✓ اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (GLS)

¹ بن ختو يوسف، "العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية - حالة الجزائر -"، مذكرة مجستير، جامعة أبي بكر بالقايد - تلمسان، -2015-2016، ص:129.

² علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الرابع والثلاثون، المجلد التاسع، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، 2013، ص:177

³ علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان، نفس المرجع السابق، ص:51.

✓ اختبار جذر الوحدة فيليبس - بيرون Phillips - Perron

✓ اختبار مضاعف لاغرانج (KPS)

❖ **اختبار جذر الوحدة: ADF** يعتمد اختبار DF على ثلاثة عناصر للتأكد من مدى استقرارية السلاسل الزمنية أو عدم استقراره وهي صيغة النموذج المستخدم (a,b,c) وحجم العينة (n) ومستوى المعنوية (α) أن الصيغ الثلاثة للنموذج المستخدم تقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى النماذج بالنسبة لكل متغير كالتالي:

✓ **الصيغة الأولى: (a)** لا تحتوي لا على اتجاه عام ولا ثابت

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots$$

✓ **الصيغة الثانية: (b)** وتختلف عن سابقتها بكونها تحتوي على ثابت C

$$\Delta Y_t = C + \lambda Y_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots$$

✓ **الصيغة الثالثة: (c)** وتتضمن حدا ثابتا واتجاها زمنيا C و ϕ_t

$$\Delta Y_t = C + \phi_t + \lambda Y_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots$$

أما إذا كان حد الخط () ليعاني الارتباط الذاتي في النموذج للصيغ الثلاثة أعلاه فيمكن أن

يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطة إلى المعادلة وتسمى حينها اختبار ديكي - فولر

الموسع () ADF وبذلك تصبح معادلة الصيغة الثالثة (c) بالشكل التالي:

$$\Delta Y_t = C + \phi_t + \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \mu_t \dots \dots \dots$$

ونفس الشيء بالنسبة للصيغتين المتبقيتين، حيث:

p: عدد التأخرات في النماذج.

ΔY_t : التفاضل الأول للمتغير Y.

λ : معلمة المتغير المبطة لفترة واحدة Y_{t-1} .

القرار في الصيغ الثلاث المذكورة يكون بمقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية لديكي - فولر و ADF

$\lambda(m,n,a)$ للنموذج بصيغة الثلاث (a,b,c)، وحجم العينة n ومستوى المعنوية α من جداول خاصة

باختبار ديكي فولر والمطورة أيضا بواسطة ماكنون (1991)، بحيث يتم قبول الصيغة التي تكون معلمتها

معنوية.

أما بخصوص فرضيات النموذج، يقوم اختبار ADF على الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \phi-1=0$$

$$H_1: \phi-1<1$$

درس ديكي- فولار التوزيع الإحصائي للمقدر ρ وهذا باستخدام طريقة المحاكاة لـ Monte-Carlo وأعد جدولاً للقيم الحرجة $\rho-1$ أي ليتم مقارنتها مع T_{cal} المحسوبة، حيث:

في حالة كانت $|T_{cal}| \geq |T_{tab}|$: فهذا يعني قبول الفرضية البديلة H_1 وبالتالي السلسلة الزمنية هي مستقرة.

أما إذا كانت $|T_{cal}| < |T_{tab}|$: فهذا يعني قبول الفرضية العدمية H_0 بمعنى وجود جذور وحدة وأن السلسلة الزمنية غير مستقرة وبهذا ننتقل إلى اختبار استقرارية الفرق الأول أما إذا كان غير مستقر فننتقل إلى الفرق الثاني.

أما بخصوص فترات الإبطاء p فتحسب عن طريق اختيار القيم التي تقوم بتدنية قيمة كل من معيار (SC) (AIC).

2. تحليل الجذر الكامن للمتغيرات التابعة

الجدول رقم 6: اختبار الجذر الكامن للمتغير التابع

ADF		
دون قاطع	قاطع واتجاه	المتغيرات التابعة
/	-1. 409757 (0. 8436)	M2/GDP
/	-5. 099171 (0. 0009)	Δ M2/GDP
1. 298121(0. 1947)	/	Private
-4. 53291 (0. 0000)	/	Δ private

المصدر: من إعداد الطالبتين مخرجات برنامج EViews12

الجدول أعلاه يوضح: السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرين m_2 و $Privet$ هي غير مستقرة عند المستوى أي بها جذر وحدة وهذا يعني لا بد من إعادة تطبيق اختبار ADF عند الفرق الأول (1st difference) على السلسلتين الخاصتين بكل من السيولة النقدية والقروض الموجهة للقطاع الخاص وبعد إعادة تطبيق اختبار ADF عند الفرق الأول كشفت نتائج الاختبار أن القيمة المطلقة للقيمة المحسوبة للفرق الأول للمتغيرين M_2 و $Privet$ هي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5% ما يعني رفض الفرضية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 أي أن السلسلتين الزمنتين مستقرة وهذا عند الفرق الأول.

الجدول رقم 7: تحليل الجذر الكامن للمتغيرات المستقلة

TRADE	INV	NR – MIN	NR – GAS	NR – OIL	PRIVET	M2	
I_1	I_1	I_1	I_1	I_1	I_1	I_1	ADF

المصدر: من إعداد الطالبتين

3. تحليل الجذر الكامن للمتغيرات المستقلة:

الجدول رقم 8: تحليل الجذر الكامن للمتغيرات المستقلة

ADF	
قاطع اتجاه	المتغيرات المستقلة
-2. 832410 (0. 1942)	NR – OIL
-5. 252892 (0. 0006)	Δ OIL
-1. 431984 (0. 8366)	NR – GAS
-6. 367909 (0. 0000)	Δ GAS
-2. 385864 (0. 3812)	NR- Min
-7. 309469 (0. 0000)	Δ NR- Min
-2. 141290 (0. 5083)	INV
-4. 611280 (0. 0034)	Δ INV
-2. 123848 (0. 5180)	TRADE
-5. 77008 (0. 0010)	Δ TRADE

المصدر: من إعداد الطالبتين ومخرجات برنامج EViews12

يوضح الجدول أعلاه أن المتغيرات المستقلة كانت جميعها غير مستقرة عند المستوى حيث نلاحظ أن جميع القيم لم تكن معنوية، عند أخذ الفرق الأول أصبحت مستقرة أي أن المتغيرات المستقلة متكاملة من الدرجة الأولى (I_1).

المبحث الثاني: تقديم منهجية الدراسة ومناقشة النتائج

تعتبر منهجية ARDL أداة فعالة لتحليل العلاقات الديناميكية، خاصة في ظل عدم اليقين حول درجات التكامل ولهذا سنقوم في هذا المبحث بالتعريف بهذه المنهجية، ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: التعريف بمنهجية الدراسة (منهجية ARDL)

نلاحظ أن السلاسل الزمنية محل الدراسة خليط من الدرجة صفر والدرجة الأولى وتخلو من السلاسل المتكاملة من الدرجة الثانية، ولهذا نجد أن منهجية (ARDL) الأنسب لهذه الدراسة وذلك لقياس مستوى التأثير السيولة النقدية وقروض القطاع الخاص وباقي المتغيرات المفسرة، إضافة إلى دراسة العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

1. منهجية الدراسة

من أجل إعداد دراسة بمنهجية (ARDL) نقوم بالتعريف التالية:

1.1. نموذج تصحيح الخطأ:

تستخدم هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) الذي وضعه (Pesaran, 2001). هذا النموذج يكون على النحو التالي:

المعادلة رقم 01:

$$\Delta M2/GDP = \beta_0 + \sum_{i=1}^p (\beta_1 \Delta NR - Oil)(t-i) + \sum_{i=0}^p (\beta_2 \Delta NRGas)(t-i) + \sum_{i=0}^p (\beta_3 \Delta NR - Min)(t-i) + \sum_{i=0}^p (\beta_4 \Delta INV)(t-i) + \sum_{i=0}^p (\beta_5 \Delta Trade)(t-i) + \alpha_1 (NR - Oil)(t-i) + \alpha_2 NRGas(t-i) + \alpha_3 (NR - Min)(t-i) + \alpha_4 INV(t-i) + \alpha_5 Trade(t-i)$$

المعادلة رقم 02:

$$\Delta Private = \beta_0 + \sum_{i=1}^p (\beta_1 \Delta NR - Oil)(t-i) + \sum_{i=0}^p (\beta_2 \Delta NRGas)(t-i) + \sum_{i=0}^p (\beta_3 \Delta NR - Min)(t-i) + \sum_{i=0}^p (\beta_4 \Delta INV)(t-i) + \sum_{i=0}^p (\beta_5 \Delta Trade)(t-i) + \alpha_1 (NR - Oil)(t-i) + \alpha_2 NRGas(t-i) + \alpha_3 (NR - Min)(t-i) + \alpha_4 INV(t-i) + \alpha_5 Trade(t-i)$$

وهي تمثل متغيرات النموذج والتي تم تقديمها سابقا حيث يمثل الجزء:

$$\alpha_1 (NR - Oil)(t-i) + \alpha_2 NRGas(t-i) + \alpha_3 (NR - Min)(t-i) + \alpha_4 INV(t-i) + \alpha_5 Trade(t-i)$$

معلومات الأجل الطويل وهي عبارة عن متغيرات الدراسة في المستوى بإبطاء سنة واحدة (t-1)

- ✓ بينما الجزء المتبقي فيمثل معلومات الأجل القصير والمتمثلة في كتلة إبطاءات المتغير التابع نفسه بالفرق الأول وإبطاءات المتغيرات المفسرة بالفرق الأول كذلك.
 - ✓ (P) عدد فترات الإبطاء المناسبة لكل متغير.
 - ✓ (μt) حد الخطأ أو التشويش الأبيض.
 - تعتبر منهجية (ARDL) من النماذج المطور حديثاً ولها مزايا عديدة: 1
 - ✓ تعتبر منهجية (ARDL) ملائمة أو مناسبة للعينات الصغيرة والتي تتراوح ما بين 30-80 مشاهدة.
 - ✓ يمكن استعمال هذه التقنية بغض النظر عن درجة تكامل السلسلة الزمنية سواء كانت من الدرجة 1
 - ($I(1)$) أو من الدرجة 0 ($I(0)$)، في المقابل لا يمكن استعمالها في حالة وجود سلسلة من الدرجة 2
 - ($I(2)$).
 - ✓ يسمح نموذج (ARDL) بتقدير التأثير قصيرة الأجل (Short Run) والعلاقة طويلة الأجل (Long Run) في أن واحد وبطريقة منفصلة.
- 2.1. تقدير النموذج:

إن عملية تقدير النموذج في مقاربة (ARDL) تحتاج إلى عدة اختبارات يمكن أن نطلق عليها اختبارات قبلية واختبارات بعدية. تتمثل الاختبارات القبلية في اختبار جذر الوحدة أو تحديد درجة تكامل متغيرات الدراسة أو متغيرات النموذج قيد الدراسة، وذلك من أجل التأكد من أن السلاسل الزمنية تخلص من أي سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية ($I(2)$) والتي تستقر بالفرق الثاني. أما الاختبارات البعدية وهدفها التأكد من جودة النموذج والقدرة التفسيرية لمدى الاعتماد على نتائج فتتمثل في:

- ✓ اختبار (Wald Test) الذي يسمح بتأكيد وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.
- ✓ اختبار (LM) وخلص النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء (Serial Correlation)
- ✓ اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) وخلص النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين أو ما يعرف (Heteroskedasticity Test).
- ✓ اختبار (Jarque & Berra) والتوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test).
- ✓ اختبار الاستقرار وذلك بإجراء اختبار مجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Square)، وذلك من أجل تبيان مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل.

¹ Afzal, M. , Malik, M. E. , Butt, A. R. , & Fatima, K. (2013). Openness, inflation and growth relationships in Pakistan: An application of ARDL bounds testing approach. Pakistan Economic and Social Review, 51(3), 13-53. P. 25

2. عملية التقدير

للقيام بعملية تقدير الدراسة لا بد من تحديد فترات الإبطاء المناسبة واختبار الحدود للتأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

1.2. فترات الإبطاء المناسبة:

قبل تقدير النموذج لابد من تحديد فترات الإبطاء الزمنية المناسبة لمتغيرات الفرق الأول، بمعنى ما هو عدد فترات الإبطاءات المناسبة أو عدد الفجوات التي تجعل من قيم المتغير في الماضي تؤثر على قيم المتغير في الحاضر، أي عدد الفجوات المناسبة لهذا النموذج (lags). هنا نستعين ببرنامج (Eviews 12) الذي يقوم تلقائياً بتحديد فترات الإبطاء الزمني لكل متغير. ما يختلف عن نموذج (VAR) أن منهجية (ARDL) تعتمد على تبطيء كل متغير على حدي وبالتالي لا تعطي نفس فترة الإبطاء لكل متغيرات، لهذا نجد أن كل متغير في النموذج لفترة إبطاء خاصة به. يتم اختيار فترة الإبطاء في نموذج (ARDL) حسب معيار (Akaike Information Cretirion, AIC) أو معيار (Schwarz, AIC)

2.2. إختبار الحدود:

اختبار (test t-bound) يستخدم من أجل اختبار فرضية العدم القائلة بأن معلمة تصحيح الخطأ لا تختلف عن الصفر. ويستخدم اختبار توزيعي شبيها بتوزيع (F-bound test) وله بالتالي قيم معيارية (جدولية) تختلف عن القيم المعيارية لاختبار (t) الذي يستخدم لاختبار معنوية المقدرات. هنا يتم تحديد وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة من خلال اختبار: (F. Statistic)

فرضية العدم: لا توجد علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ومتغيرات الدراسة.

لإجراء اختبار وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج تتم صياغة الفروض التالية: ¹

✓ فرضية العدم: عدم وجود تكامل مشترك $H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = \alpha_6 = 0$

✓ الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك $H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq \alpha_5 \neq \alpha_6 \neq 0$

يشمل اختبار مقارنة الحدود القيم الحرجة والتي أقترحها (Pesaran) اعتماداً على أن كانت المتغيرات $I(0)$ أو $I(1)$ أو خليطاً من الاثنين، حيث تم إنشاء قيم حرجة عليا وتعرف بالحدود العليا وقيم حرجة دنيا تعرف بالحدود الأدنى. إذا تجاوزت إحصائية (F) القيم العليا دل ذلك على وجود تكامل مشترك ودليل على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، في المقابل إذا كانت إحصائية (F) أقل من القيم الدنيا لا يمكن رفض فرضية العدم وبالتالي لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. أما إذا وقعت بين الحدود فهي تعتبر منطقة غير حاسمة أو ما تعرف بالمنطقة الرمادية. ²

¹ السواعي، محمد خالد (2017) محددات الميزان التجاري الأردني: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية. 7 (1)، 138-149. ص. 142.

² Pesaran, M. H. , Shin, Y. , & Smith, R. J. (2004). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Long-run Relationships. Available from: <https://www.repository.cam.ac.uk/handle/1810/418>, P. 2

يعرف التكامل المشترك بأن تزامن أو تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في أحدهما إلى إلغاء التقلبات في السلسلة الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن.

المطلب الثاني: تقدير النموذج ومناقشة النتائج

فيما يلي نقيس وجود تأثير بين مؤشرات الموارد الطبيعية على التطور المالي:

1. النموذج الأول: السيولة النقدية M2/GDP

فيما يلي سنقوم بوضع (M2/GDP) كمؤشر لقياس التطور المالي:

1.1. جودة النموذج: ARDL (0. 2. 0. 2. 2. 1)

الجدول رقم 9: اختبارات جودة النموذج الأول

Breusch – Godfrey Serial Correlation LM Test			
F statistic	1. 20	Prob F(2. 26)	0. 3156
Obs * RSquared	3. 43	Probchi-Square(2)	0. 1755
Heteroskedasticity Test Breush Pagan – Godfery			
F. Statistic	1. 04	Prob. F(12. 22)	0. 4396
Obs * RSquared	67 .12	Probchi-Square(12)	3934 .0
Normality			
Jarque-Berra	9. 819433	Probability	0. 007375

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

من الجدول أعلاه نلاحظ أن إحصائية Jarque-Bena تساوي 9،81 و P. Value تساوي 0.73

% أي معنوية وأقل بكثير من 5% وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم التي تنص على أن التوزيع البواقي طبيعي. وبالتالي نعيد اختبار جودة النموذج بعد تحديد عدد الفجوات المناسبة من $K = 4$

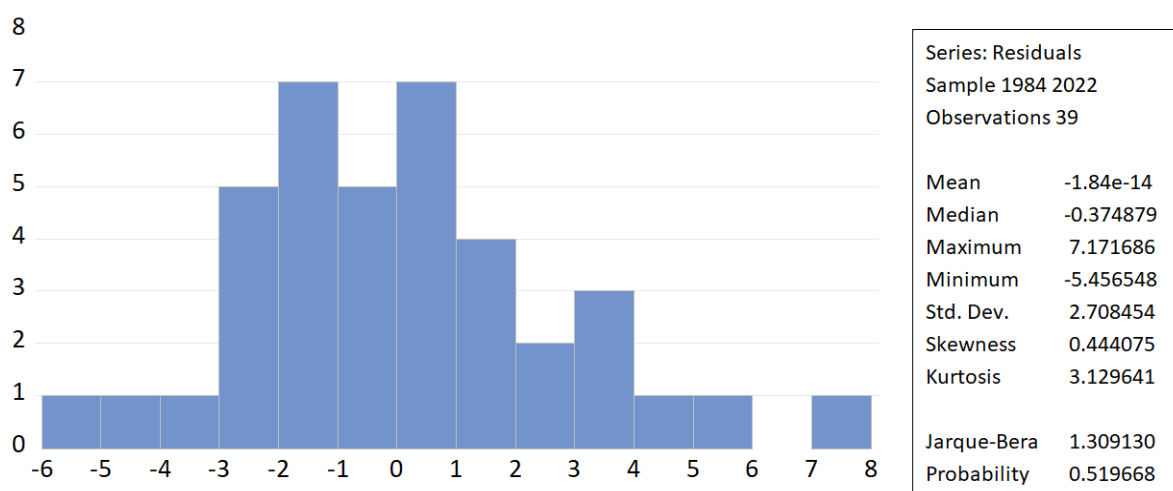
الجدول رقم 10: اختبار جودة النموذج الأول بعد رفع (1. 4. 4. 2) ARDL(4. 2. 4. 1) K = 4

Breusch – Godfrey Serial Correlation LM Test			
F. Statistic	0. 74	Prob. F(2. 12)	0. 4946
Obs * R_Squared	4. 31	Probchi Square (2)	0. 1155
Heteroskedasticity Test Breusch Pagan – Godfrey			
F. Statistic	1. 59	Prob. F(2. 12)	0. 1841
Obs * R_Squared	28. 54	ProbchiSquare (24)	0. 2378
Normality			
Jarque–Berra	1. 309130	Probability	0. 519668

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة (LM = 4. 31) التي تتبع توزيع كاي للتوزيع غير معنوية (P. Value = 49. 46%) وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم أي نقبل H_0 التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء أما في ما يخص مشكلة اختلاف التباين فنلاحظ أن F. Statistic غير معنوية حيث (P. Value = 10. 46%) وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تباين في الأخطاء كما أن إحصائية Jarque–Berra=1. 30 و (P. Value = 51. 96%) أي غير معنوية أكبر من 5%. وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم التي تنص على أن توزيع البواقي توزيع طبيعي.

الشكل 09: نتائج الاختبار التشخيصية للبواقي.



المصدر: من إعداد الطالبتين ومخرجات برنامج Eviews12

✓ بعد التأكد من جودة النموذج إحصائيا نذهب الآن إلى اختبار الحدود (Bound-Test)

2.1. اختبار الحدود:

يتم هنا تحديد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، الجدول التالي يعرض نتائج هذا الاختبار.

الشكل 10: اختبار العلاقة طويلة الأجل.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	2.885003	10%	2.26	3.35
k	5	5%	2.62	3.79
		2.5%	2.96	4.18
		1%	3.41	4.68
Finite Sample: n=40				
Actual Sample Size	39	10%	2.483	3.708
		5%	2.962	4.338
		1%	4.045	5.898
Finite Sample: n=35				
		10%	2.508	3.763
		5%	3.037	4.443
		1%	4.257	6.04
t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-1.473620	10%	-2.57	-3.86
		5%	-2.86	-4.19
		2.5%	-3.13	-4.46
		1%	-3.43	-4.79

المصدر: من إعداد الطالبتين ومخرجات برنامج EvIEWS12

هنا يتم تحديد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة من خلال اختبار F. Statistic قيمته $F. Statistic = 2.88$ عند مقارنتها مع القيم الحرجة ل I_0 و I_1 لمستويات دلالة مختلفة (1%, 2%, 5%, 10%) عند المستوى 10% نلاحظ أن $F. Statistic$ أكبر من القيمة الحرجة ل $I_0 = 2.26$ وأقل من القيمة الحرجة ل $I_1 = 3.35$. أما عند المستوى 5% نلاحظ أن $F. Statistic$ أعلى من القيمة الحرجة ل $I_0 = 2.62$ وأقل من القيمة الحرجة ل $I_1 = 3.79$ وبالتالي لا يمكن رفض فرضية عدم التكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

وللتأكد من عدم رفض الفرضية الصفرية يمكننا استخدام القيم الحرجة لاختبار حدود t لتحديد البديل الذي يظهر في هذه الحالة بالذات القيمة المطلقة لإحصاء t هي $t. Statistic = 1.47$ وهي أقل من القيم

المطلقة ل $I_0 = 2.57$ و $I_1 = 3.86$ وهذا عند المستوى 10% أما عند المستوى 5% نلاحظ أن القيمة المطلقة t. Statistic أقل من القيم المطلقة ل $I_0 = 2.86$ و $I_1 = 4.19$ وهذا يشير إلى أنه لا يمكن رفض فرضية العدم لاختبار حدود t.

العلاقة طويلة الأجل:

الشكل 11: معلومات العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL_RENTS	10.01950	8.372026	1.196784	0.2513
NATURAL_GAS_RENTS	28.12448	22.63900	1.242303	0.2345
MINERAL_RENTS	259.8948	289.2764	0.898431	0.3841
GROSS_FIXED_CAPIT...	3.637540	2.265863	1.605367	0.1307
TRADE	-8.288172	6.709550	-1.235280	0.2371
EC = BROAD_MONEY - (10.0195*OIL_RENTS + 28.1245				
*NATURAL_GAS_RENTS + 259.8948*MINERAL_RENTS + 3.6375				
*GROSS_FIXED_CAPITAL_FORMATION -8.2882*TRADE)				

المصدر: من إعداد الطالبتين ومخرجات برنامج Eviews12

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الريع البترولي ذو علاقة إيجابية لكن غير معنوية، ريع الغاز الطبيعي ذو علاقة إيجابية ودلالة إحصائية غير معنوية وهذا يدل على تأثير إيجابي نظري لكنه لا يصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية، ريع المعادن ذو علاقة إيجابية لكن غير معنوية، إجمالي تكوين راس المال ذو علاقة إيجابية لكن غير معنوية، حجم التجارة له تأثير إيجابي لكن غير معنوي. ما يلاحظ على هذا النموذج أنه لا توجد علاقة معنوية داخل النموذج.

2. النموذج الثاني: القروض الموجهة للقطاع الخاص Private

1.2. جودة النموذج (ARDL (1. 0. 2. 1. 2. 0)

بعد تبسيط متغيرات النموذج نقوم باختبار جودة النموذج والتي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم 11: اختبارات جودة النموذج الثاني:

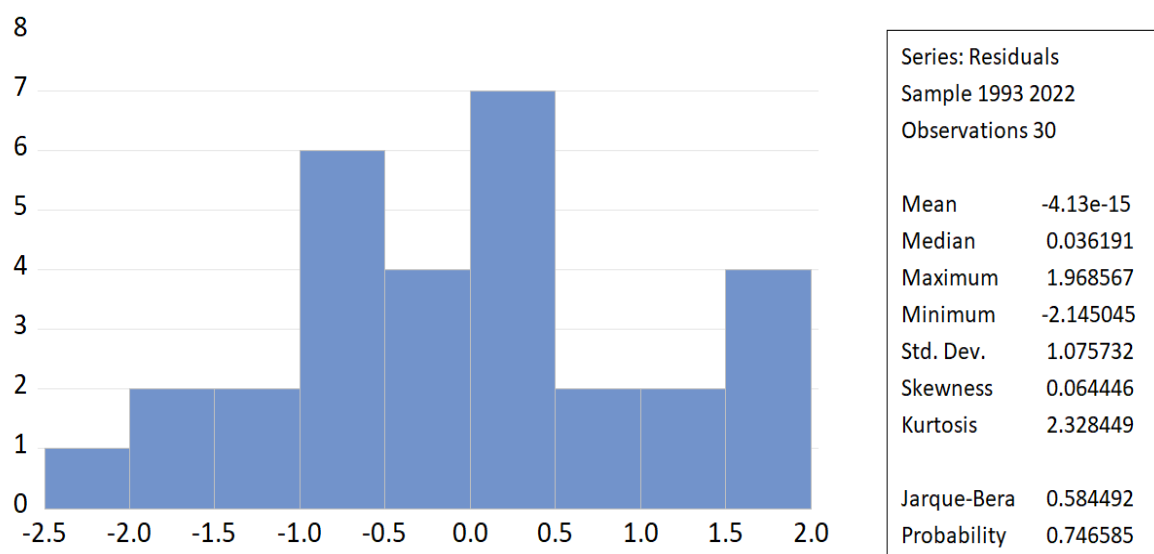
Breusch – Godfrey Serial Correlation LM Test			
F. Statistic	3. 31	Prob. F(2. 16)	0. 0627
Obs * R_Squared	8. 78	Probchi Square (2)	0. 0124
Heteroskedasticity Test Breusch Pagan – Godfrey			
F. Statistic	1. 86	Prob. F(11. 18)	0. 1168
Obs * R_Squared	15. 96	ProbchiSquare (11)	0. 1425
Normality			
Jarque–Berra	0. 584492	Probability	0. 746585

المصدر: من إعداد الطالبتين ومخرجات برنامج Eviews12

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة (LM = 8. 78) التي تتبع توزيع كاي للتربيع غير معنوية (P. Value = 6. 27%) وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم أي نقبل H_0 التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء أما في ما يخص مشكلة اختلاف التباين فنلاحظ أن F. Statistic غير معنوية حيث (P. Value = 11. 68%) وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تباين في الأخطاء كما ان إحصائية

Jarque–Berra = 0. 58 و P. Value = 74. 65% أي غير معنوية اكبر بكثير من 5% وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم التي تنص على أن توزيع البواقي توزيع طبيعي.

الشكل 12: نتائج الاختبار التشخيصية للبواقي.



المصدر: من إعداد الطالبتين ومخرجات برنامج Eviews12

بعد التأكد من جودة النموذج إحصائياً نذهب الآن إلى اختبار الحدود

2.2. اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	2.184125	10%	2.26	3.35
k	5	5%	2.62	3.79
		2.5%	2.96	4.18
		1%	3.41	4.68
Actual Sample Size	30	Finite Sample: n=30		
		10%	2.578	3.858
		5%	3.125	4.608
		1%	4.537	6.37
t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-3.022330	10%	-2.57	-3.86
		5%	-2.86	-4.19
		2.5%	-3.13	-4.46
		1%	-3.43	-4.79

المصدر: من إعداد الطالبتين ومخرجات برنامج Eviews12

باستعمال اختبار F. Statistic نقوم بتحديد وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة من

خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة $F. Statistic = 2.18$ مع القيم الحرجة لـ I_0 و I_1 لمستويات دلالة

مختلفة (5%,10%,...))

عند المستوى 10% نلاحظ أن قيم F. Statistic أقل من القيم الحرجة $I_0 = 2026$ و $I_1 = 3$. وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم أما عند المستوى 5% نلاحظ أن قيمة F. Statistic أقل من القيم الحرجة ل $I_0 = 2.62$ و $I_1 = 3.79$ وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم التي تنص على وجود علاقة طويلة الأجل.

الشكل 13: معلومات العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL_RENTS	1.220242	0.391964	3.113152	0.0060
NATURAL_GAS_RENTS	3.954719	0.894184	4.422713	0.0003
MINERAL_RENTS	-43.51562	15.29222	-2.845604	0.0107
GROSS_FIXED_CAPIT...	1.834144	0.180788	10.14527	0.0000
TRADE	-0.441063	0.259559	-1.699277	0.1065
EC = DOMESTIC_CREDIT_TO_PRIVATE_SECTOR - (1.2202*OIL_RENTS + 3.9547*NATURAL_GAS_RENTS -43.5156*MINERAL_RENTS + 1.8341*GROSS_FIXED_CAPITAL_FORMATION -0.4411*TRADE)				

المصدر: من إعداد الطالبتين ومخرجات برنامج Eviews12

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الريع البترولي ذو علاقة إيجابية ومعنوية، ريع الغاز الطبيعي ذو علاقة إيجابية ودلالة إحصائية معنوية، ريع المعادن ذو اتجاه سالب ودلالة إحصائية معنوية. تكوين رأس المال الثابت فهو ذو علاقة إيجابية ومعنوية والتجارة ذو اتجاه سالب ودلالة إحصائية غير معنوية. من خلال النموذج نلاحظ أنه توجد متغيرات إيجابية معنوية (الريع البترولي، ريع الغاز، تكوين رأس المال الثابت ومتغيرات سلبية معنوية (ريع المعادن) ومتغيرات غير معنوية (التجارة).

خاتمة الفصل

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم مساهمة بسيطة تمثلت في إجراء دراسة قياسية بهدف اختبار آثار وفرة الموارد على تطور النظام المالي الجزائري خلال الفترة 1980-2022 باستعمال منهجية الـ ARDL.

حيث أظهرت النتائج أن وفرة الموارد تؤثر سلبا على تقدم التطور المالي في الجزائر، وهو ما يدعم صحة ما توصلت إليه الدراسات التطبيقية بخصوص انخفاض معدلات التطور المالي في الدول الغنية بالموارد، نتيجة للآثار السلبية المباشرة التي تخلفها الوفرة والتبعية الموارد الطبيعية، وبذلك يمكن القول إن وفرة الموارد كان لها الأثر السلبي على التطور المالي في الجزائر.

خاتمة عامة

رغم أن الموارد الطبيعية تُعد من بين أهم مصادر الثروة للبلد، غير أن التجربة أثبتت أن الوفرة والتبعية لهذه الأخيرة تجعل النظام المالي يعاني من التخلف. وذلك بعد أن أشارت العديد من الدراسات التطبيقية الحديثة إلى التأثيرات السلبية لوفرة الموارد الطبيعية على التطور المالي في الأجل الطويل. وباعتبار الجزائر من بين البلدان التي تتوفر على وفرة في الموارد النفطية من جهة، ومن جهة أخرى لا تملك اقتصاداً ثرياً ومتنوعاً، فقد كان الهدف من بحثنا هذا هو دراسة تأثير وفرة الموارد الطبيعية على أداء النظام المالي الجزائري.

وقد كان لا بد من التمهيد لهذه الدراسة بإطار نظري لتزويد القارئ بالخلفية العامة وتقديم لمحة عن التطور المالي ومؤشرات قياسه، ثم التعريف بظاهرة "نقمة الموارد الطبيعية" ومختلف أبعادها الاقتصادية والمؤسسية، وأهم القنوات الرئيسية لانتقالها.

ثم تخصيص فصل تطبيقي لمعرفة ما إذا كان النظام المالي الجزائري يعاني فعلاً من نقمة الموارد الطبيعية.

وعلى هذا الأساس، تُحدّد الإجابة عن الإشكالية المطروحة من خلال اختبار الفرضيات وعرض أهم النتائج المتوصل إليها في الجانبين النظري والتطبيقي.

اختبار صحة الفرضيات:

تمت صياغة مجموعة من الفرضيات حول مدى تأثير الموارد الطبيعية على التطور المالي في الجزائر، ونحاول فيما يلي اختبار صحتها:

❖ **الفرضية الأولى:** "لا يوجد تأثير طويل الأجل بين وفرة الموارد الطبيعية والتطور المالي".

هذه الفرضية صحيحة. فمن خلال الدراسات التطبيقية التي أجريناها، تبين أنه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين الموارد الطبيعية ومؤشرات التطور المالي مثل السيولة النقدية والائتمان الموجّه للقطاع الخاص.

❖ **الفرضية الثانية:** "لا يعاني النظام المالي الجزائري من تأثيرات لعنة الموارد، وذلك بسبب عدم القدرة على تحويل المدخلات إلى استثمارات حقيقية".

هذه الفرضية كذلك صحيحة، إذ أن الجزائر تعاني من مظاهر جزئية للعنة الموارد، خاصة في ضعف تحويل العوائد الطبيعية إلى تنمية مالية شاملة للقطاع الخاص.

النتائج:

❖ لا توجد علاقة طويلة الأجل بين وفرة الموارد الطبيعية (ريع الموارد) وسيولة الاقتصاد كمؤشر للتطور المالي.

❖ لا توجد علاقة طويلة الأجل بين وفرة الموارد الطبيعية (ريع الموارد) ومؤشر القروض للقطاع الخاص كمؤشر للتطور المالي.

❖ بالعودة إلى الدراسة القياسية، يمكننا صياغة العلاقة الاقتصادية التالية:

فوفرة الموارد الطبيعية يمنحنا موارد مالية كبيرة (ريع). هذا الأخير يستفيد منه القطاع المالي كودائع ومذخرات، ما يترجمه ارتفاع مؤشر $M2/PIB$ وتحسن مستويات التطور المالي من خلال هذا المؤشر. لكن بالرجوع للدراسة القياسية، وجدنا أن هناك تعاملاً مشتركاً بين سيولة الاقتصاد ووفرة الموارد، لكنها علاقة متدهورة وغير منطقية، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها.

في المقابل، لم نجد أي علاقة بين وفرة الموارد والقروض للقطاع الخاص، ويمكن تفسير ذلك بأن التحسن الحاصل في ودائع ومدخلات القطاع المالي لم يُحوّل إلى قروض واستثمارات في الاقتصاد الحقيقي. فيما يخص لعنة الموارد، نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يعاني ظاهرياً من هذه اللعنة من خلال القنوات التالية:

البحث عن الريع، وتخصيص رأس المال البشري والاجتماعي:

فمن مظاهر "البحث عن الريع" في الجزائر:

❖ الفساد في قطاع المحروقات. فقد تعرّضت مؤسسات مثل "سوناطراك" (الشركة الوطنية للنفط) لفضائح فساد متكررة مثل التلاعب بالعقود أو تهريب الأموال، مما أدى إلى تبديد جزء كبير من العائدات النفطية. يتم منح المشاريع والمناقصات لجهات مرتبطة بالنخب السياسية والعسكرية بدلاً من الاعتماد على الكفاءة أو المنافسة، مما يكرّس تركيز السلطة والثروة في أيدي النخب ويُضعف الشفافية ويهمل الإصلاحات المؤسسية مثل مكافحة الفساد أو تعزيز سيادة القانون.

❖ توزيع الثروة بشكل غير عادل:

✓ تستفيد فئات محدودة من الريع النفطي، بينما يعاني غالبية السكان من البطالة.
✓ يغذي هذا الواقع الاحتجاجات الاجتماعية، كما حدث في "حراك 2019" الذي طالب بإسقاط النظام الريعي.

❖ ضعف الاستثمار في رأس المال البشري:

✓ سوء الاستثمار في التعليم والتدريب والابتكار يعزّز الاعتماد على الريع ويُعيق التنويع الاقتصادي.

✓ نظام التعليم غير ملائم لاحتياجات سوق العمل، ما يؤدي إلى بطالة مرتفعة بين الشباب المتعلّم وهجرة الكفاءات.

✓ يُهمل الاستثمار في البحث والتطوير.

❖ ضعف رأس المال الاجتماعي:

✓ تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى تقليل الحوافز لتراكم رأس المال البشري والاجتماعي.

✓ رأس المال الاجتماعي يعتمد على الثقة، وهو عامل مهم في التنمية المالية، حيث تتأثر العقود المالية بمستوى الثقة.

التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث، نقترح بعض التوصيات، لعلها تساهم ولو بالقليل في إعادة الاعتبار للاقتصاد والنظام المالي الجزائري، للاستفادة من عائدات موارده، والتغلب على نقمة الموارد الطبيعية، والتي نجملها فيما يلي:

1. تطوير القطاع المالي:

لا يزال النظام المصرفي الجزائري بحاجة إلى مزيد من الإصلاحات، بغية إعادة تأهيله وتطويره، حتى يكون له دور أساسي في استغلال الموارد، خدمة للتنمية الاقتصادية وتشجيع الإنتاج، من خلال التعامل بمرونة أكبر مع المستثمرين وطالبي التمويل، وزيادة مساهمته في دعم المؤسسات (الصغيرة والمتوسطة) باعتبارها أحد عوامل نمو القطاع الحقيقي، مع تقوية دور الرقابة والإشراف.

2. تحسين النوعية المؤسسية والإطار السياسي:

أصبح تفعيل الدور المؤسسي اليوم ضرورةً لتجنّب نقمة الموارد، كما هو الحال في النرويج وبوتسوانا، من خلال قانون إنفاذ أكثر عدلاً ومصادقية، والحدّ من سلبيات عوائد هذه الموارد. إن البلدان المنتجة للبتروك هي في أمسّ الحاجة إلى هذا النوع من المؤسسات، من أجل تعزيز نظام إدارة العائدات غير المتوقعة، وحسن توجيه وتسيير الاستثمارات، وغرس ثقافة الإنتاج والمبادرة، وترسيخ مبدأ الحوكمة.

ولا يتحقق ذلك إلا من خلال مؤسسات سياسية جيدة، وسياسات ترتبط بعمق بالنظام المالي، والاستقرار الكلي، ونظام عادل وكفؤ، وفعالية إطار مشاركة وتبادل المعلومات.

3. التوجّه نحو تنويع الاقتصاد:

خصوصًا في قطاع الصناعة، فالجزائر تمتلك بعض المؤسسات الصناعية التي، رغم تراجعها، تبقى قابلة لإحيائها من جديد، خاصة في مجالات مثل: صناعة الحديد، عتاد البناء، الإلكترونيات، الصيدلة، الصناعات الغذائية، الكيمياء، والبيتروكيماويات.

تملك هذه المؤسسات تجربة صناعية يمكن استغلالها من خلال إعادة هيكلة ذكية، تركز على توجّه جديد لإدماجها في اقتصاد السوق، وذلك عبر الشراكة الأجنبية، للحصول على التكنولوجيا والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب تطوير الصناعات الجديدة مثل صناعة السيارات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإعادة تأهيل المؤسسات العامة والخاصة، إلى جانب الاهتمام بالقطاع الفلاحي، حتى تتمكن الجزائر من مواجهة النفاد المحتمل للبترول في العقود القليلة القادمة.

4. تحسين نوعية التعليم والاستثمار في رأس المال البشري:

إن التعليم يجعل القوة العاملة أكثر إنتاجية، ويعمل على تشجيع الابتكار والإبداع، ويساعد الشركات المحلية على اكتساب أساليب إنتاج جديدة وتكنولوجيا متطورة. فمجتمع أكثر تطورًا يعزّز الديمقراطية والمساواة، ويساعد على خلق شروط جيّدة لحكم راشد.

5. إعادة الثقة بين الفرد ومؤسسات الدولة:

نحن اليوم في أمس الحاجة إلى بناء مؤسسات قوية، تحارب سلوك الرّبع والفساد بجميع أنواعه، من محسوبية وجهوية، وهي سلوكيات عرقلت، إلى حدّ ما، سياسات الإصلاح المالي والاقتصادي، وزادت من حدتها الوفورات البترولية.

فإذا أرادت الدولة إعادة بناء الثقة بين السلطات الرسمية والمواطنين، فذلك سيكون السبيل لمحاربة المؤسسات غير الرسمية والسوق الموازي.

وهذا ما سيزيد من تدفق الاستثمارات المنتجة، ويخفض من تكلفة المبادلات بين المتعاملين، مما يساهم في تطوير القطاع الخاص، باعتباره من بين العوامل الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، وتعميق التعاون بينه وبين القطاع العام.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

- بلقربوز مصطفى، دور الموارد الطبيعية في عملية التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، نيجيريا وبتسوانا، مذكرة مجستير، جامعة وهران، 2013-2014.
- بن ختو يوسف، "العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية - حالة الجزائر -"، مذكرة مجستير، جامعة أبي بكر بالقائيد - تلمسان -، 2015-2016.
- بن رمضان أنيسة وبلقربوز مصطفى، الموارد الطبيعية الناضبة والنمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد الثالث، 2012.
- بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر والنرويج، رسالة مجستير، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2015-2016.
- بهلول لطيفة، نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات - حالة الجزائر نموذجا -، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012.
- بوش فاطمة الزهراء وخندق سميرة، "حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريفية"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، JFBE، 217.
- تعرف على أنها الضامن لسيادة القانون والمستويات الأساسية للدخل والتعليم والتي تشير إلى اختلاف معدلات النمو بين البلدان، فالنوعية المؤسسية الجيدة هي التي توفر حقوق ملكية محددة وواضحة، وتضع قيودا على أعمال النخبة والسياسيين وأصحاب المصالح بحيث لا يستطيعون استعمال سلطتهم في غير محلها، وفي ظل النوعية المؤسسية الجيدة أين توفر مناخا تتسأوى فيه الفرص أمام كل القطاعات للاستثمار والمساهمة في الأنشطة المنتجة.
- حللمي حكيم، "ريوع النفط: بين لعنة الموارد، الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية - قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر -"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس /جوان 2017.
- حواس، أمين وآخرون. (2014). الانفتاح التجاري، تنمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي: أدلة تجريبية من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- د. أحمد مندور، د. أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، الدار الجامعية.

قائمة المراجع

- د. حمد بن محمد آل الشيخ [2008]، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، العبيكات، الطبعة الأولى.
- د. رمزي صرصور، د. بلال عموص، التربية البيئية مرجع عن البيئة العالمية، مركز علوم الصحة البيئة والمهنة، جامعة بيرزيت.
- د. عبد المطلب عبد الحميد، د. محمد شبانة [2005]، أساسيات في الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية.
- زمال وهيبة، "أثر تقلبات الارادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي): دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - 2017-2018، ص104.
- سفيان بوقطاية، عبد الوهاب بن زاير ومبارك بن زاير، أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري: التداعيات والحلول، مجلة اقتصاد المال والأعمال، JFBE العدد السادس، جوان 2018.
- السواعي، محمد خالد (2017) محددات الميزان التجاري الأردني: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية. 7 (1)، 138-149.
- سوزان، كرين؛ وآخرون (2003). العمل المصرفي في سبيل التنمية. مجلة التمويل والتنمية. المجلد 40 (1). 26-29.
- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد والنمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - 2011-2012.
- علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الرابع والثلاثون، المجلد التاسع، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، 2013.
- مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 15، ديسمبر 2010.
- محمد عبد الكريم بوغزالة، التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة، 1990-2013 مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد، 08/2015.
- محي الدين حداب، ثابتي الحبيب، دراسة إحصائية لأثر العلة الهولندية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة، (1980-2013)، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد الثاني 2014.
- مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول نماء القطاع البنكي والنمو الاقتصادي، المدرسة العليا للتجارة ' الجزائر.

قائمة المراجع

- منصوري الجمري، التأثير المفسد للسلوك الريعي، العدد 3453، 19 فيفري 2012.
- نجيب محمد حمودة الشعافي ونواف الغصين، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة تحليلية تقليدية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الثامن، العدد 22، 2015.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Aaron Tornell and Philip R. Lane, Voracity And Growth: The Voracity Effect , The American Economic Review, Vol. 89 No. I, March 1999.
- Adam Wellstead, The (post) staples economy and the (post) staples state in historical perspective, Canadian Political Science Review, Vol 1, June 2007.
- Afzal, M. , Malik, M. E. , Butt, A. R. , & Fatima, K. (2013). Openness, inflation and growth relationships in Pakistan: An application of ARDL bounds testing approach. Pakistan Economic and Social Review, 51(3), 13-53.
- aladidia Thiombiano(2004), Economie de l'environnement et des ressources naturelles, L'Harmattan.
- Andrey. V. Latkov, Trends of Rent-Seeking Theory, MPRA paper, No 62864, Posted 16, March 2015.
- Andrey. V. Latkov, Ibid.
- Andrey. V. Latkov, Op. Cit.
- Ar. wikipedia. org/wiki/
- Ar. wikipedia. org/wiki/minéral
- Beck , Op. Cit, 201.1
- Beji, S. (2009). Le développement financier pour les pays du sud de la Méditerranée à l'épreuve de la mondialisation financière (Doctoral dissertation, Université Paris-Nord-Paris XIII).
- Bimal Chandra Roy, Satyaki Sarkar, Nikhil Ranjan Mandal , Natural Resource Abundance and Economic Performance: A Literature Review, Current Urban Studies, 2013. Vol. 1, No. 4, 148-155.
- Cédric Algoed, Addressing the natural resource curse: evidence from Africa Master of Science in Economics, Master of Science in Economics, GHENT UNIVERSITY, Faculty of Economics and Business Administration, 2013-2014.
- Cédric Algoed, Op. Cit.
- Charles Perrings (1987), Economy and environment, A theoretical Essay on the Interdependence of Economic and Environmental Systems, Cambridge University Press.
- Confiance. forumactif. com/t7-topic.
- Dalia Fadly Hasan, Op. Cit.
- Demirgüç-Kunt, A. & Levine, R. (2001). Financial Structure and Economic Growth. Op cit.
- E. Shaw (1973), « Financial Deepening in Economic Development », Oxford University Press, New York, U. S. A.
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), (2005), Economic Trends and Impacts: Banking Sector Lending Behavior and Efficiency in Selected ESCWA Member Countries, Issue No. 3. United Nations, New York.

- Farah Ilias and all, « Financial Development and The Oil Curse: Evidence from Algeria » , topics in middle eastern and african economies , vol. 18, No. 1, may 2016.
- Gille Rotillon, Economie des ressources naturelles, La Découverte.
- Halvor Mehlum, Karl Moene and Ragnar Torvik, Institutions and the resource curse, March 2015.
- <https://data.albankaldawli.org/>
- Huang Y. (2010). Op cit.
- Ina Minascurta, Moldova – Grabbers' Heaven or the Importance of the Quality of Institutions in an Aid Recipient Country, Department of Economics, UNIVERSITETET I OSLO, September, 2015.
- Ina Minascurta, Moldova – Grabbers' Heaven or the Importance of the Quality of Institutions in an Aid Recipient Country, Department of Economics, UNIVERSITETET I OSLO, September, 2015.
- Ina Minascurta, Op. Cit.
- Jacqueline Coolidge & Susan Rose-Ackerman, High-Level Rent Seeking and Corruption in African Regimes: Theory and Cases, World Bank, 1995.
- Jean-Paul Mvogo, « Les politiques de développement financier en Afrique subsaharienne, Définition- Enjeux - Réalités et propositions », thèse pour l'obtention du titre de Docteur de l'Université Paris Dauphine en Sciences économiques, Directeur de recherche: Joël METAIS.
- Jeffrey D. Sachs and Andrew M. Warner, Natural Resource Abundance And Economic Growth, Center for International Development and Harvard Institute for International Development, Harvard University Cambridge MA, November, 1997.
- Jeffrey Frankel, The Natural Resource Curse: A Survey, 543-47313_ch01_1P. indd, 7/8/11.
- Jeffrey Sachs, How to Handle the Macroeconomics of Oil Wealth, Chapter 7, Initiative for Policy Dialogue, Working Paper Series, September, 2006, P174
- Jeffrey Sachs, ibid.
- Kangni, K. (2006), développement financier, instabilité financière et croissance économique, thèse de doctorat en science économique, université d'Auvergne Clermont, non publiée.
- Karl Yuxiang , Zhongchang Chen, Op. Cit.
- Kevin M Murphy , Andrei Shleifer and Robert W Vishny, Why is rent-seeking so costly to growth, AEA papers and proceeding , May 1993.
- L. Bobin, E. Huffer, H. Nifenecker (2005), L'énergie de demain, EDP Sciences.
- Levine R. (2005), « Finance and Growth: Theory and Evidence », in P. Aghion and S. Durlauf (eds.), Handbook of Economic Growth, Amsterdam: North-Holland.
- Maria Zagozina, "The Resource Curse Paradox: Natural Resources And Economic Development In The Former Soviet Countries", M. Sc Thesis, University of Helsinki 2014.
- Martin Paldam, The political economy of Dutch Disease - A survey, Aarhus University, Denmark, 10/8-2009.
- Micheal Ross, Extractive sectors and the poor, Oxfam American Report, October 2001.
- Milan Brahmhatt, Otaviano Canuto, and Ekaterina Vostroknutova, "Dealing with Dutch Disease", PREM Network, World Bank, June 2010, P3. available at the web site following: www.worldbank.org/economicpremise.
- Muhammad Shahbaz and all , Op. Cit , P3-4.
- Olomola Philip Akanni, Oil wealth and economic growth in oil exporting African

- countries,AERC Research Paper 170 , September 2007.
- Pesaran, M. H. , Shin, Y. , & Smith, R. J. (2004). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Long-run Relationships. Available from: <https://www.repository.cam.ac.uk/handle/1810/418>.
 - Rabah Arezki and Mustapha K. Nabli, Natural Resources, Volatility, and Inclusive Growth: Perspectives from the Middle East and North Africa, IMF Working Paper, WP/12/111, April 2012.
 - Rabemananjara,J. (1998). étude sur la relation entre la finance et la croissance économique, thèse de doctorat en sciences économiques, université de Montréal, non publiée.
 - Ramer Badeeb ,Hooi Hooi Lean and Jeremy Clark ", The Evolution of the Natural Resource Curse Thesis: A Critical Literature Survey" , department of economics and finance-college of business and law,university of canterbury-christchurch, new zealand,2016.
 - Robert T. Deacon And Ashwin Rode, Rent Seeking And The Resource Curse, Department Of Economics, University Of California, Santa Barbara, September 26, 2012.
 - S. Mansoob Murshed, When does natural resource abundance lead to a resource curse ?, Environmental Economics Programme, Discution paper04-01, March 2004.
 - Sidi Mohammed Chekouri, Abderrahim Chibi & Mohamed Benbouziane, Algeria and the natural resource curse: oil abundance and economic growth ,Middle East Development Journal ,2017.
 - T. Beck ,Op. Cit.
 - Tamat Sarmidi , Law Siong Hook and Yaghoob Jafari, Resource curse: new evidence on the role of institutions , MPRA Paper, No. 37206, February 2012d ,P12.
 - Terry L.Karl, Oil lead development: Social, Political and Economic Consequences,Development and the role of law working paper, California: Stanford University, Center of Democracy, January 2007.
 - Thorsten Beck, Finance and Oil Is there a resource curse in financial development?,CEPR discussion paper.
 - Thorvaldur Gylfason ,Natural Resources and Economic Growth: From Dependence to Diversification, European Institute for International Economic Relations (EIIW), University of Wuppertal, Germany, and held in Brussels on April 24-26, 2004.
 - Thorvaldur Gylfason, Natural resources, education, and economic development , European Economic Review 45 ,2001,P 847-859.
 - Thorvaldur Gylfason,Op. Cit, 2004.
 - Tornell and P. R. Lane,Op. Cit.
 - www.darah.org.sa/bohos/data/14/6-1.htm.
 - Yong,Huang. (2005),What determine financial development?,University Bristol.
 - Yuxiang & Chen , Op. Cit, 2011.